المنتدى الاسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ٢٠١١/١٢/٢٧م الموافق ٢ صفر ١٤٣٣هـ العدد ٢٧٠ السنة التاسعة

المنتدى الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

قضايا وآراء

تأثير الشرعية الدولية على القوة الضاربة للجيش الإسرائيلي!

صفحـ(٥)ـة

فشل احتجاجات صيف ٢٠١١ في تعزيز الشعور بالتضامن لدى المجتمع الإسرائيلي

صفحـ(٧)ـة

نتنياهو: الترتيبات الأمنية باتت أصعب في ضوء الوضع الإقليمي!

*إسرائيل لن تجري مفاوضات مع السلطة الفلسطينية إذا انضمت حماس إلى الحكومة الفلسطينية * ليبرمان: لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين *

«المنتدى»: قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو خلال الاجتماع السنوي لسفراء إسرائيل في العالم الذي عقد في القدس مساء أول من أمس الأحد إن حكومته لن تجري مفاوضات مع السلطة الفلسطينية إذا ما تم ضم حركة حماس إلى الحكومة الفلسطينية، وذلك على خلفية اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والاتفاق على انضمام الأخيرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

يذكر أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين متوقفة منذ نهاية العام ٢٠٠٨ في أعقاب الحرب على غزة ولم تستأنف سوى في شهر أيلول من العام ٢٠١٠ حيث عقدت ثلاثة لقاءات بين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس في واشنطن والقدس ولم ينتج عنها شيء، في إثر رفض نتنياهو مطالب فلسطينية ودولية بتجميد الاستيطان.

وقال نتنياهو للسفراء الإسرائيليين «لست مستعدا لأن تتحوّل الدولة الفلسطينية إلى ما حدث في غزة ولبنان»، في إشارة إلى إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل عقب الانسحاب من قطاع غزة وجنوب لبنان. وأضاف أنه «سيتعين على الفلسطينيين الاعتراف بدولة إسرائيل على أنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وهذا ليس شرطا مسبقا للمفاوضات». وتابع رئيس الحكومة: «إننا مستعدون للالتقاء مع الفلسطينيين في كل زمان ومكان»، لكنه أضاف أن «التقدم بعملية السلام سيكون من خلال الحفاظ على ترتيبات أمنية، وقد باتت أصعب في ضوء الوضع الإقليمي».

من جانبه قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان، الأحد، إنه لا يتعيّن على إسرائيل الاعتذار من الدول الأوروبية الكبرى، واعتبر أنه ليس بالإمكان التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، واصفاً المصالحة الفلسطينية بأنها «خدعة».

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن ليبرمان تطرق خلال اجتماع سنوي لسفراء إسرائيل في أنحاء العالم عقد في القدس إلى بيان وزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبوع الماضي الذي اعتبر أن الدول الأوروبية الكبرى فقدت صدقيتها بعدما انتقدت الاستيطان واعتداءات المستوطنين. وقال إنه «ليس ثمة ما ينبغي أن نعتذر عنه، ولا يوجد للديمقراطية الإسرائيلية ما تخجل به أمام أي من الديمقراطيات الأوروبية، ولا حتى أمام الديمقراطية البريطانية المرموقة، ولسنا بحاجة إلى نصائح من أحد».

وأضاف أن «على الدول التي نشرت البيان أن تدرك أن البناء في يهودا والسامرة (أي في مستوطنات الضفة الغربية) ليس عقبة أمام السلام ومن يفشل المفاوضات واحتمال التوصل لسلام هم الفلسطينيون برفضهم إجراء مفاوضات».

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية هاجمت بشدة الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال، التي نددت بالمشاريع الاستيطانية واعتداءات «جباية الثمن» التي ينفذها مستوطنون متطرفون ضد الفلسطينيين ومقدساتهم وأملاكهم، ووصفت الوزارة الإسرائيلية هذه الدول بأنها «فقدت صدقيتها» ولم «تعد ذات صلة بالواقع» ودعت الدول الأوروبية إلى أن تركز على ما يحدث في سورية وإيران بدلاً من التركيز على إسرائيل.

وقال ليبرمان للسفراء «لقد أثبتنا من خلال اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن أن الاستيطان اليهودي ليس عقبة، والفلسطينيون أثبتوا العكس تماماً وأن الاستيطان بالنسبة لهم هو ذريعة وحسب، وبعد أن أخلينا ٢١ مستوطنة مزدهرة و١٠ آلاف يهودي من غوش قطيف (الكتلة الاستيطانية في قطاع غزة) وسلمنا المنطقة إلى مسؤولية أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) ووقعنا على إتفاق EUBAM (أي اتفاق المعابر مع القطاع) مع الأوروبيين، فإن الرد الذي تلقيناه هو إطلاق الصواريخ على جنوب البلاد وعمليات إرهابية».

وتناول ليبرمان المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وقال إن «ما ينبغي أن يكون واضحاً للجميع هو أنه لا يوجد جهد فلسطيني لتحقيق السلام، وإنما هناك جهد لفرض وقائع على الأرض والدفع نحو تدويل الصراع، وهذا يعني عدم إجراء محادثات مباشرة بكل ثمن وإنما بواسطة مؤسسات وهيئات دولية فقط». وأردف «لذلك وكما قلت فإنه يجب ملاءمة التفكير الدبلوماسي مع الواقع وإدراك أن الكلمات الأساسية في تعاملنا مع الفلسطينيين يجب أن تكون إدارة الصراع وليس حل الصراع، ومن يقول إن بالإمكان التوصل في السنوات القريبة لسلام مع الفلسطينيين فإنه مخطئ ومضلل». وتابع أنه «هكذا سيكون الوضع في العقد القريب وينبغي أن نعرف كيف نواجهه بأفضل صورة بالنسبة للجانبين بما يسمح بالحفاظ على الاستقرار والتعاون الاقتصادي والأمني ودفع نمو اقتصادي في السلطة الفلسطينية».

واعتبر ليبرمان أن «أي تنازل إقليمي لن يحل القضايا الحقيقية وهي اللاجئون والترتيبات الأمنية والقدس، والتغيير الوحيد الذي سيحدث هنا إذا عدنا إلى حدود العام ١٩٦٧ هو أن إطلاق صواريخ القسام وغراد لن يتم من قطاع غزة باتجاه بلدات جنوب إسرائيل فقط وإنما أيضًا من قلقيلية باتجاه وسط إسرائيل».

وهاجم ليبرمان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قائلاً إنه «كان بالإمكان رؤية وجه أبو مازن الحقيقي الأسبوع الماضي عندما سافر حتى تركيا من أجل تكريم ولقاء المخربة (الأسيرة المحررة) آمنة منى التي تسببت بقتل فتى بريء، مع ١٠ مخربين آخرين أطلق سراحهم في صفقة شاليت» لتبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس. وأضاف «هذه هي الطريق التي يؤمن بها (عباس) ولذلك فإنه يتهرب من الجلوس لإجراء مفاوضات مع إسرائيل».

وتطرق ليبرمان أيضاً إلى تعامل المجتمع الدولي مع الموضوع الإيراني، فقال إن «الانطباع لدي هو أن قسماً من دول أوروبا وشخصيات رفيعة المستوى هناك تتحدث عن عقوبات من أجل تهدئة إسرائيل أكثر مما من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، وأنا أقول لكم إنه لا داعي لتهدئتنا وأي قرار سنتخذه (بشأن إيران) سيكون مدروساً ومحسوباً، لكن ثمة حاجة لاتخاذ قرارات شجاعة بصورة فورية وهذا هو توقعنا من المجتمع الدولي». وأضاف أن الانتخابات الرئاسية المقبلة في روسيا والولايات المتحدة وفرنسا تؤثر على الخطوات التي يتم اتخاذها ضد البرنامج النووي الإيراني.

وقال ليبرمان إنه «عندما يكون اللاعبون الأكثر أهمية في الحلبة الدولية موجودين في معركة انتخابية فإن هذا الأمر يصعب على اتخاذ قرارات جوهرية وتصبح الحلبة الدولية رهينة اعتبارات سياسية داخلية». وأضاف «علينا أن نتذكر عوامل أخرى في خلفية هذه الأقوال، مثل الانتخابات المتوقعة للمجلس (البرلمان) في إيران، والوضع السياسي في كوريا الشمالية، والأزمة الاقتصادية التي تضرب أوروبا، والقرارات المطلوب اتخاذها من جانب قادة الإتحاد الأوروبي بهذا الخصوص».

نتنياهو: الوقوف «المريح» على يسار ليبرمان.

حملة نقد لبيان الهجوم على أوروبا

وأثار بيان الخارجية الإسرائيلية ضد الدول الأوروبية في مجلس الأمن حملة نقد شديدة.

فقد انتقدت زعيمة المعارضة البرلمانية عضو الكنيست تسيبي ليفني (رئيسة كاديما) ردة فعل وزارة الخارجية ورأت أنها بمثابة إعلان حرب على أبرز الدول الأوروبية الصديقة لإسرائيل، وأكدت أنه من دون حصول إسرائيل على شرعية في العالم لن يكون في إمكانها أن تحارب «الإرهاب» كما فعلت حتى الآن.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، في سياق مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية العامة، إن دول أوروبا تقف إلى جانب إسرائيل في المعارك الاستراتيجية المهمة التي تخوضها، وفي مقدمها المعركة ضد إيران الرامية إلى تشديد وطأة العقوبات المفروضة عليها لكبح برنامجها النووي. ووجّه باراك نقداً حاداً إلى البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية وشنت فيه هجوماً عنيفاً على الدول الأربع التي تمثل أوروبا في مجلس الأمن في الدورة الحالية بسبب إصدار مندوبيها في هذا المجلس بياناً شجبوا فيه استمرار أعمال البناء في المستوطنات في المناطق المحتلة، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين في إطار عمليات «جباية الثمن»، وأكد أنه لا يجوز خوض مواجهة مع هذه الدول، وإنما يجب تعزيز التعاون معها. وشدد وزير الدفاع على أن ثلاث دول من الدول الأربع التي كانت هدفاً لهجوم وزارة الخارجية الإسرائيلية، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تشكل عنصراً مهماً للغاية في المعركة الرامية إلى تشديد وطأة العقوبات على إيران، ولا توجد لدى إسرائيل في الوقت الحالي أي مصلحة في تصعيد حدة التوتر معها.

ورفض مستشار وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان التعقيب على تصريحات باراك قائلاً: «إننا لا نعقب على تصريحات يدلي بها رؤساء أحزاب لديها أقل من ٦ أعضاء في الكنيست».

وانتقد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية ووصفه بأنه أشبه بإعلان حرب على العالم الغربي برمته المؤيد لإسرائيل.

في خطوة وصفت بأنها إشارة أخرى إلى تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل

رئيس الكنيست يقرّر إجراء بحث حول مجزرة الأرمن بعد أيام من إلغاء صفقة أمنية

«المنتدى»: بحثت لجنة التربية والتعليم في للكنيست أمس الاثنين موضوع مجزرة الأرمن التي اقترفتها الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، بعد أن رفض رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين طلب حكومة إسرائيل عدم إجراء البحث في هذا الموضوع، وقال إنه لا علاقة لذلك بالأزمة في العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

وقال ريفلين خلال اجتماع اللجنة البرلمانية إن «طرح هذا الموضوع غير مرتبط بالأزمة بين إسرائيل وتركيا، ولا يهدف إلى استغلال وضع سياسي (مع تركيا) من أجل محاسبة أحد، فمنذ العام ١٩٨٩ تم تقديم اقتراحات إلى جدول أعمال الكنيست حول موضوع كارثة الشعب الأرمني».

وأضاف «نعتقد كيهود وكأعضاء كنيست ليسوا يهودا أنه ينبغي التفكير في مسائل كثيرة يتم إدراجها انطلاقا من الإدراك بأننا ملزمون بألا نسمح بنفي كارثة، وذلك لأننا نصر على مطلب أخلاقي تجاه العالم بأن نفي المحرقة (اليهودية على يد النازية) هو أمر لا يمكن أن يوافق العالم عليه».

وتابع ريفلين «إننا لا نبحث موضوعا سياسيا وإنما نبحث في موضوع أخلاقي، وقد اصطدمنا مرات عديدة برفض الحكومة بحث الموضوع والمطالبة بإسقاط الموضوع من جدول الأعمال من خلال القول إن إسقاطه مهم لمكانة إسرائيل في الشرق الأوسط والعالم كله».

وقال «حاولت إقناع الحكومة بألا نسقط الموضوع من جدول أعمال الكنيست وأن ننقل البحث فيه إلى لجنة التربية والتعليم، وقلت إن البحث في اللجنة هو ليس موضوعا يتحدث عن تركيا اليوم، وأسعدني أن أكتشف تغيرا في موقف الحكومة وأنها وافقت على نقل البحث في الموضوع إلى لجنة الخارجية والأمن، وبعد ذلك نقلنا البحث إلى لجنة التربية والتعليم لأن لجنة الخارجية والأمن رفضت بحث الموضوع».

وأضاف أن «الاجتماع اليوم يعكس بعدا يتمثل في اعتراف إسرائيل بالحاجة إلى عدم التجاهل حتى لو كان الحديث يدور عن احتياجات سياسية هامة لدولة إسرائيل عندما يتعلق الأمر بقضية أخلاقية، ورغم وجود نقاش بين الشعب التركي والشعب الأرمني إلا أن هذا لا يبرر ألا نبحث الموضوع».

ويشار إلى أنه بادر إلى هذا البحث عضوا الكنيست أرييه إلداد من كتلة «الاتحاد الوطني» اليمينية المتطرفة، وزهافا غالئون من حزب ميرتس.

وقالت غالئون إن «وزير الخارجية (أفيغدور ليبرمان) وحكومة إسرائيل هما الذين تسببا بتدهور العلاقات مع تركيا والبحث في الكنيست لا ينبغي أن يؤثر على العلاقات مع أنقرة، وعلى الحكومة أن تبدأ حوارا مع الأتراك وتنظيم العلاقات بين الدولتين التي لا ينبغي أن تتأثر من فظائع ارتكبت قبل عشرات الأعوام».

من جانبها أوضحت مديرة دائرة جنوب أوروبا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، إيريت ليليان، موقف الوزارة بالقول إنه «ليس فقط أن وزارة الخارجية لا تدعو إلى نفي (مجزرة الأرمن) وإنما تؤكد على الواجب الأخلاقي في الحديث عن المأساة وعدم تجاهلها».

لكنها أضافت أنه «رغم ذلك فإن علاقاتنا مع تركيا اليوم هي هشة ولا مكان لنقلها إلى ما بعد الخط الأحمر، والدعوة لبحث الموضوع بمعزل عن علاقاتنا مع تركيا هو أمر غير جاد، واعتراف من هذا النوع من شأنه أن ينطوي على أهمية إستراتيجية بالغة» في إشارة إلى احتمال قطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل بشكل كامل.

وكان رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدرور قد طلب من رئيس الكنيست عدم إجراء البحث حول مجزرة الأرمن في الكنيست لكن الأخير رفض هذا الطلب.

ويأتي طلب حكومة إسرائيل في هذا الخصوص تخوفًا من احتمال أن يتسبب بتدهور آخر في العلاقات مع تركيا عقب قرارها الأسبوع الفائت بإلغاء صفقة أمنية مع تركيا كان من المقرّر أن تزودها في إطارها بمعدات تجسس وتصوير من الجو.

وألغت وزارة الدفاع الإسرائيلية هذه الصفقة، وهي بقيمة ١٤١ مليون دولار، وجرى توقيعها قبل عدة أعوام بين الصناعات الجوية الإسرائيلية وسلاح الجو التركي، وذلك بسبب تخوف المؤسسة الأمنية من أن تسرّب تركيا معلومات استخباراتية حساسة إلى جهات معادية لإسرائيل بما في ذلك إيران.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الدفاع إن قرار إلغاء هذه الصفقة اتخذ من منطلقات مهنية صرفة، ووفقاً لاعتبارات أمنية وسياسية، ورفضت أن تدلي بأي تفصيلات تتعلق بهذه الاعتبارات مؤكدة أن وزارة الدفاع لا تكشف عادة تفصيلات تتعلق بالاعتبارات التي تقف وراء اتخاذ القرارات بشأن الصادرات الإسرائيلية الأمنية.

تجدر الإشارة إلى أن الصفقة المذكورة وقعت العام ٢٠٠٨ وكانت تقضي بأن تقوم شركة إلبيت والصناعات الجوية في إسرائيل بتزويد سلاح الجو التركي بمنظومات استطلاع جوية من طراز IMINT يمكن نصبها على طائرات إف ١٦ وفانتوم وتتضمن وسائل استكشاف ليلية متطورة حتى في ظل أحوال جوية سيئة، وعلى ما يبدو فإن إلغاء الصفقة في الوقت الحالي يشكل إشارة إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا.

هذا، وتوجهت شركة إلبيت إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية وطالبت بتعويضها عن إلغاء الصفقة، وأعلنت مصادر مسؤولة في الوزارة أنه ستجري بين الجانبين قريباً مفاوضات في هذا الشأن.

باحثة كبيرة في «مركز دايان»:

حركة الإخوان المسلمين ستتبنى سياسة براغماتية تمزج بين الدين والحداثة

*«هناك أساس للافتراض بأن الناخب المصري لا يؤيد تحويل بلده إلى ثيوقراطية إسلامية على غرار النموذج الإيراني» *

«المنتدى»: توقعت د. ميرا تسوريف، وهي باحثة كبيرة في «مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية» في جامعة تل أبيب، أن تتبنى حركة الإخوان المسلمين في مصر سياسة براغماتية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وجاء ذلك في سياق تحليل نشره المركز في نهاية الأسبوع الفائت تحت العنوان «الانتخابات في مصر- تقويم مرحلي».

وكتبت فيه: مع انتهاء الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية المصرية ونشر نتائجها غير الرسمية، اتضح أن حزب «الحرية والعدالة» التابع للإخوان المسلمين فاز بـ ٤٠٪ من أصوات الناخبين، وأن حزب «النور» السلفي فاز بـ ٣٥٪، بينما جاء ترتيب حزب «الوفد» الليبرالي ثالثاً بعدهما.

وتابعت: لقد قال الناخبون المصريون كلمتهم بصورة واضحة. وللمرة الأولى في حياتهم عاش المواطنون المصريون تجربة انتخابية حقيقية وذات مغزى، وجسدت طوابير المقترعين الطويلة هذه اللحظة التاريخية في تاريخ مصر. وخلافاً لما سبق فقد كانت الانتخابات في هذه المرة شفافة ومراقبة من قبل قضاة مستقلين، وبالتالي فقد أعطي الناخبون أخيراً القدرة على أن يصوغوا ويشكلوا بأيديهم الخريطة السياسية في بلدهم.

وأضافت: لقد وجد حماس المصريين للمشاركة الفعالة في الانتخابات تعبيراً له في المقام الأول في نسب الاقتراع المرتفعة. ففي جولة الانتخابات الأولى وصلت نسبة المشاركة إلى ٦٢٪، وفي الجولة الثانية إلى ٦٧٪. وهذه الانتخابات وضعت على المحك أيضاً مسألة الهوية المصرية الجماعية.

وظاهرياً كان من المفروض لهذه الانتخابات الحسم بين الهوية العلمانية والأجندة الليبرالية وبين الهوية الإسلامية والأجندة المحافظة. غير أن نتائج الجولة الأولى، التي انتهت بفوز متوقع لحزب الإخوان «الحرية والعدالة»، تعكس تماماً رغبة الناخب المصري في جعل الإسلام مكوناً ملموساً أكثر في هويته. مع ذلك يبدو أن هذا الناخب لا يؤيد تحويل مصر إلى ثيوقراطية إسلامية، على غرار النموذج الإيراني، وأنه لا يرى في الإسلام الحل أو الملاذ السياسي الأخير لمشاكله، بل يفضل توجهاً إسلامياً أكثر اعتدالاً للسياسة، وذلك نظراً لأن العلمانية تقترن في وعيه بالأنظمة الاستبدادية البغيضة التي أسقطت للتو. فضلاً عن ذلك فإن جمهور الناخبين المصري لا يرى تناقضاً بين هويته القومية وهويته الدينية. على العكس، فهاتان الهويتان تشكلان من وجهة نظره ضدين يكمل أحدهما الآخر، وهويتين تتعايشان بسلام في سوق الأفكار السياسية، والدليل أن حزب «الحرية والعدالة» يعلن عن نفسه أنه حزب ذو توجه مصري- وطني، تقف المصلحة القومية على رأس أولوياته. كذلك فإن الفرضية القائلة إن مؤيدي الحزب ينتمون للطبقات الدنيا القاطنة في الأحياء المدينية الفقيرة أو من القرويين القاطنين في قرى الدلتا، هي فرضية خاطئة في أساسها، إذ يمكن العثور بين المصوتين للحزب على أبناء النخب الذين تقبلوا منذ وقت عملية أسلمة المجتمع المصري، وكذلك أيضاً أبناء الطبقة المتوسطة، من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، والذين استفادوا من نشاطات حركة الإخوان المسلمين عندما كانت حركة معارضة تعاني من ملاحقة وبطش النظام السابق. والآن أيضاً، وبعد أن نال شرعية سياسية، لم يكتف حزب «الحرية والعدالة» الإسلامي المصري بحوار وهمي مع جمهور الناخبين، أو بإطلاق شعارات شعبية جوفاء. لقد كان الإخوان المسلمون في طليعة الذين وقفوا وراء الإطاحة بالرئيس مبارك، وسط تطوير وتحديث برنامجهم من العام ٢٠٠٧ بروح الرسائل الثورية، وعلى سبيل المثال فقد شطب من البرنامج البند الذي يدعو لإقامة مجلس كبار العلماء كهيئة يتعين على الرئيس والسلطة التشريعية على حد سواء قبول توصياتها في شؤون الشريعة الدينية.

إضافة لذلك، وبغية تبديد الخشية من إقامة دولة شريعة دينية، وصف برنامج حزب «الحرية والعدالة» الدولة الإسلامية على أنها دولة مدنية حكامها مواطنون يتم انتخابهم وفقاً لإرادة الشعب، حتى وإن كانوا يؤكدون مراراً على أن مصدر التشريع الرئيس سيكون الشريعة الإسلامية. وأوضح قادة الحزب في البرنامج المعدل أنهم يؤيدون ديمقراطية تعكس المصلحة العامة، وتتماشى في الوقت ذاته مع مبدأ الشورى. والغاية هنا من إضفاء الطابع الإسلامي على الديمقراطية هي التأكيد على أن فكرة الديمقراطية ليست استيراداً غربياً (بدعة) وإنما هي مبدأ أصيل في الإسلام ويلائم منظومة عقائد وقناعات المسلمين. وفي مجال المساواة المدنية تبنى الإخوان المسلمون خطاب الحقوق المتساوية، وشطبوا من برنامجهم البند الذي نص على أن واجبات رئيس الدولة ورئيس الحكومة لا تتلاءم مع عقيدة غير المسلم ومنافية لطبيعة المرأة ووظيفتها كزوجة وأم.

ولم يكتف حزب «الحرية والعدالة» بتغيير وتعديل برنامجه ليكون ملائماً لروح العصر والواقع المتغير، بل شخص نقطة ضعف الأحزاب الليبرالية القديمة والجديدة من حيث أنها ترفع شعارات عديمة المغزى أو القيمة بالنسبة لجمهور الناخبين المصري. ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب القديمة والجديدة تتفاوض مع المجلس العسكري الأعلى حول تأجيل موعد الانتخابات، كي تحصل على مهلة إضافية تمكنها من الاستعداد للانتخابات بشكل أفضل، كان حزب «الحرية والعدالة» منشغلاً في مهرجان حاشد أقامه في أحد أحياء القاهرة عرض خلاله الأهداف الرئيسة الثلاثة للحزب: إيجاد أماكن عمل للعاطلين، توفير تأمين صحي للجميع، وتحسين مستوى التعليم.

ورأت الباحثة أن استعداد «الإخوان» السريع والناجع للانتخابات، ونشاطهم وعملهم من أجل المجتمع المحلي، وسلوكهم وأداءهم في أثناء معركة الانتخابات، هي من العوامل الرئيسة التي أدت إلى فوزهم الكاسح في الانتخابات. كذلك فإن تحالفات حزب «الحرية والعدالة» مع «المعسكر الديمقراطي» الذي يضم أحزاب «الغد الجديد» و«الوفد» و«الكرامة» و«الأحرار» و«الحزب الناصري» و«العمال المصري» وغيرها، استهدفت التأكيد على القاسم المشترك الذي يجمع بين حزب «الحرية والعدالة» وبين القيم العالمية التي تمثلها الأحزاب الليبرالية. علاوة على ذلك يحرص الإخوان المسلمون، منذ ظهور نتائج الانتخابات، على تأكيد الاختلاف الجوهري بينهم وبين حزب «النور» السلفي، الذي سجل إنجازاً لافتاً بعد انتهاء جولتي الانتخابات.

ويتحدر أنصار حزب «النور»، المؤيد لإقامة دولة شريعة في مصر وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات الحياة، من الطبقات الشعبية، أو على الأدق من فقراء المدن والقرى ورجال الياقات الزرقاء. وفي دولة كمصر، يوصف ٤٠٪ من سكانها بالفقراء، لا غرابة في أن يحظى حزب «النور»، الذي يقترح خدمات اجتماعية ودينية مجانية، بمثل هذه الشعبية الكبيرة، وفي المقابل فإن مؤيدي وأنصار الإخوان المسلمين يمثلون طبقات وفئات واسعة أكثر في صفوف السكان المصريين.

وختمت قائلة: ينشغل زعماء حزب «الحرية والعدالة»، منذ فوزه الساحق في جولة الانتخابات الثانية، في طمأنة وتهدئة روع الجمهور المصري الليبرالي، الذي يتوجس من عملية الأسلمة الحثيثة، وفي صد الانتقادات اللاذعة من جانب الشبان في حركة الإخوان، الذين انتقدوا الحركة بسبب توجهها المحافظ وانشقوا عنها ليقيموا حزباً خاصاً بهم. كما وينشغل قادة الحزب في إجراء اتصالات تعارف مكثفة مع الأميركيين، الذي يسعون لسبر غورهم والوقوف عن كثب على رؤيتهم وتوجهاتهم. ويمثل حزب «الحرية والعدالة» نموذجاً هجيناً يمزج بين الهوية القومية والهوية الإسلامية، وبين الدين والحداثة، ويساهم الحزب بشكل فعال في السجال النشط الدائر في مصر حول حقوق النساء والأقليات، ولا يعلن طلاقاً أبديا مع الغرب. وسواء أكان الحديث يدور على تبريرية لفظية، أو على تبني تكتيكات وإستراتيجيات اعتدال، فإن ثمة أساساً معقولاً للافتراض بأن عبء الحكم والخوف من الفشل سيجبران الإخوان المسلمين في مصر على تبني سياسة براغماتية. ومثل هذه السياسة يمكن أن تتعاون معها أيضاً الأحزاب الليبرالية، وأن تكون مطمئنة ومرضية للجمهور المصري الليبرالي الذي برز منذ الثورة كقوة يجب أخذ رغباتها وتطلعاتها بعين الاعتبار.

التغيير الإستراتيجي في سياسة إسرائيل إزاء العرب في الداخل بدأ من النقب!

بقلم: د. ثابت أبو راس (*)

يلاحظ المتتبع لسياسات حكومات إسرائيل إزاء الأقلية الفلسطينية في الداخل أن العام ٢٠١١ عكس تغييرًا إستراتيجيًا عميقًا في السياسة الحكومية المتبعة إزاء المواطنين العرب. فموجة سن القوانين العنصرية لم تقتصر على المواطنين العرب فحسب بل وصلت أيضًا إلى شرائح ومؤسسات يهودية من الممكن أن تدافع عن المواطنين العرب. كما أنها أعطت الضوء الأخضر لشرائح متطرفة للعمل الإجرامي ضد المواطنين العرب. ولا بُدّ من ذكر أن هذا العام كان عام محاولة ضعضعة مكانة اللغة العربية في البلاد، وإسكات الآذان في المساجد على يد المشرع الإسرائيلي، وحرق المساجد على يد طلائع الفاشيين في المجتمع الإسرائيلي.

ويهدف هذا التغيير الإستراتيجي إلى تضييق الخناق على المواطنين العرب في إسرائيل، وإلى تنفيذ ترانسفير لمواطنتهم في أحسن الحالات، وترحيلهم من وطنهم في أسوأها.

ولطالما عارضت حكومات إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بحجة عدم الإخلال بالتوازن الديمغرافي وبالتالي «ضعضعة يهودية الدولة». لكن واضح أن مواطني إسرائيل الفلسطينيين لا يخلون بأي توازن ديمغرافي في الدولة. إذن يبدو أن إصرار الأقلية الفلسطينية على التمسك بهويتها الوطنية هو ما يقلق المفكرين الصهيونيين لأنه يحد من طبيعة الدولة اليهودية.

ولقد استطاعت حكومة بنيامين نتنياهو وفي وقت قصير نسبيًا ومن خلال تعميم ثقافة الخوف عند الشعب اليهودي إقناعه أن الدولة في خطر، وأن هذا الخطر قادم من الخارج ومن الداخل، من إيران حتى الثورات في العالم العربي. حتى أن السلام مع الفلسطينيين أصبح يمثل تهديدًا لإسرائيل وأمنها، لذلك لا سلام مع الفلسطينيين حتى يعترفوا بيهودية الدولة. من جهة أخرى تزيد هذه الحكومة من بطشها باعتمادها نظام الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية بحجة زيادة نجاعتها وتحصين أمن الدولة الداخلي. لكن أخطر هذه «الإصلاحات» هو التغييرات في سياسة الأراضي والمؤسسة التي تديرها في إسرائيل. ولا تتورع الحكومة الإسرائيلية عن سن القوانين لتهويد المكان والحيز الفلسطيني من خلال إحكام قبضتها على غالبية المساحة الجغرافية للدولة.

ومعروف أن دولة إسرائيل، من خلال أذرعها المختلفة، تسيطر اليوم على أكثر من ٩٣٪ من مساحتها. وهناك ثلاث دول في العالم فقط تسيطر على هذا الكم الهائل من أراضيها، هي كوريا الشمالية والصين وكوبا. وهذه الدول تعرف نفسها على أنها دول اشتراكية والبعد الإثني غير قائم فيها مثلما هو في إسرائيل.

إستراتيجية إسرائيل الداخلية هي خليط من خطاب ديمغرافي مشوه وعقلية عسكرية خطيرة. وهي ترى أن خروجها من أزمتها يحتم عليها الهروب إلى الأمام، والعمل على زيادة تهويدها على حساب مواطنيها العرب. وتعتبر الهجمة الجديدة والخطيرة على أراضي عرب النقب وإرغامهم على السكن في البلدات القائمة جزءا من مخطط لتطبيق هذه الإستراتيجية.

السياسة الإسرائيلية تجاه عرب النقب والمتمثلة في مخطط برافر هي دفعة أخرى بالمواطنين العرب نحو الهاوية. ففي الأسابيع القادمة سيتم تقديم اقتراح قانون بموجبه سيتم مصادرة أكثر من ٨٠٪ من أراضي عرب النقب. لقد استعملت حكومات إسرائيل منذ تأسيسها كل الوسائل لحصار وتطويق وتهميش عرب النقب. هذه الوسائل شملت: مصادرة الأراضي، هدم البيوت، اقتلاع الأشجار، إبادة المحاصيل الزراعية، منع المياه والخدمات الصحية عن سكان القرى غير المعترف بها. ولتنفيذ سياساتها في النقب فقد أغلقت مناطق واسعة وأعلنت عنها مناطق عسكرية، وتم تحريش مناطق أخرى، هذا بالإضافة إلى إقامة ٦٠ مستوطنة أفراد تسكن في كل منها عائلة واحدة، والإعلان الآن عن إقامة عشر بلدات يهودية جديدة في النقب.

من جهة أخرى ومن خلال رؤية عرب النقب مشكلة أمنية فإن الحكومة تنصب جنرالات مع ماض عسكري «لحل» قضايا عرب النقب.

إستراتيجية إسرائيل الجديدة هي فتح ملف النكبة – على طريقتها– ومحاولة إنهائه من خلال الإجهاز على أراضي مهجري الداخل. ولعل أحد أخطر البنود في مخطط برافر هو الموقف من ادعاءات الملكية لعرب النقب في النقب الشمالي والغربي. فالبند العاشر في المخطط ينص على دفع تعويضات مادية لعرب النقب فقط مقابل التنازل النهائي عن أراضيهم ومنع إقامة أي بلدة عربية في هذه المنطقة. هذه الأراضي خالية اليوم من العرب بعد أن طردوا منها عقب قيام دولة إسرائيل وركزوا في منطقة السياج، المنطقة التي يسكنها عرب النقب اليوم. هذا البند سيصبح جزءا من قانون له انعكاسات خطيرة على مئات ألوف مهجري الداخل في الجليل والمثلث ومدن الساحل، حيث سيسد الطريق أمام عودتهم إلى أراضيهم أو تعويضهم بأرض مقابل أرض. من هنا يجب رؤية مخطط برافر والقانون الذي يحضر الآن بأنه موجه ضد مجمل الأقلية العربية الفلسطينية وليس ضد عرب النقب وحدهم.

كذلك فإن إستراتيجية إسرائيل الجديدة تتمثل في تطوير ما اتبعته من سياسات إبان النكبة وعدم العودة على «أخطاء» ارتكبتها آنذاك. فما زلنا نرى بعض الحطام والشواهد في قرانا المهجرة الماثلة أمامنا منذ العام ١٩٤٨. أما هذه المرة فلا تعتمد حكومة إسرائيل على عملية التحريش فقط لإخفاء الجريمة. وإستراتيجية إسرائيل الجديدة رأيناها في العراقيب وقبل ذلك في طويل أبو جروال وهو عدم ترك أي شواهد وآثار لوجود عربي في المنطقة. ففي هاتين القريتين تم هدم البيوت وإزالة حطامها من المكان، وتم قلع أشجار الزيتون وأشجار مثمرة أخرى وزرع أشجار الكينا مكانها.

الزائر للعراقيب اليوم لا بد من أن ينفعل من صمود أهلها وثباتهم على أرضهم بعد هدم القرية عشرات المرات. لقد محت الجرافات الإسرائيلية كل ذكر للقرية وأشجارها، لكن الزائر يرى أشجار الزيتون، الرمان، النخيل والجوافة. ويمكن القول إن المواطن العربي النقباوي يقاوم والأشجار تقاوم. ويبقى السؤال: ما هو الجديد الذي تقترحه قيادات جماهيرنا للمرحلة القادمة، المرحلة التي تهدد وجودنا على أرضنا وفي وطننا؟.

(*) مدير مشروع «عدالة» في النقب.

في تقرير جديد صادر عن «منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية»

السلطات الإسرائيلية هدمت ١٠٠٠ بيت عربي في النقب خلال ٢٠١١!

الحكومات الإسرائيلية تنفذ منذ أعوام طويلة سياسة غير مكتوبة غايتها الحقيقية محو قرى بدوية بأكملها من الوجود!

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال العام ٢٠١١ الحالي ألف بيت عربي في النقب. وعدد البيوت المهددة بالهدم في النقب هو سبعون ألفا. ومنذ سنوات السبعين هدمت السلطات الإسرائيلية الآلاف من بيوت المواطنين العرب البدو، الذين يسكنون في القرى العربية غير المعترف بها، في إطار السياسة المعلنة للحكومات الإسرائيلية بوجوب هدم هذه البيوت. وتستخدم السلطات هدم البيوت كوسيلة لإخافة السكان البدو وإبقائهم في حالة انعدام الأمان السكني بصورة دائمة، بهدف ممارسة الضغوط على البدو للرحيل عن العشرات من قراهم ومئات آلاف الدونمات من أراضيهم وتجميعهم في عدة بلدات، بعضها مقام منذ السبعينيات.

وتشكل هذه الممارسات الإسرائيلية انتهاكا صارخا لإعلان حقوق الإنسان الذي صدر في الأمم المتحدة، في العاشر من كانون الأول العام ١٩٤٨، بعد شهور من نكبة فلسطين وقيام إسرائيل. وأصبح العالم يحيي يوم حقوق الإنسان في هذا التاريخ من كل عام.

وبهذه المناسبة أصدر «منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية» تقريره الثاني حول معاناة المواطنين العرب البدو في القرى غير المعترف بها.

ويعيش عشرات آلاف العرب البدو في قرى ترفض إسرائيل الاعتراف بها، ولذلك فإن المواطنين فيها لا يحصلون على أية خدمات أساسية من الدولة. وصادقت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة بنيامين نتنياهو، في ١١ أيلول الماضي، على مخطط برافر – عميدرور، الذي سيؤدي إلى اقتلاع ما بين ٣٠ – ٤٥ ألف عربي من بيوتهم وهدم العديد من قراهم. وفي موازاة ذلك قررت حكومة نتنياهو، في ٣٠ تشرين الثاني الماضي، إقامة ١٠ بلدات يهودية جديدة في منطقة عراد، وقسم كبير منها سيقام مكان القرى غير المعترف بها وأراضي سكانها الذين تقرر تهجيرهم.

ويشير تقرير «منتدى التعايش السلمي» إلى أن حكومة إسرائيل لا تقترح على سكان القرى غير المعترف بها بدائل تخطيطية جدية أو تشريع البيوت فيها، فيما فعلت ذلك عندما «بيّضت» مزارع فردية لليهود، تمتد كل واحدة منها على مساحة آلاف الدونمات، بواسطة قانون سلطة تطوير النقب. ونتيجة لذلك، فإن خمسين ألف بيت في القرى غير المعترف بها تعتبر «غير قانونية»، وصدرت أوامر هدم بحق الآلاف منها بينما الهدم يتهدد جميعها.

وتبقي هذه السياسة الإسرائيلية آلاف المواطنين العرب البدو من دون مأوى في كل عام، وتسبب مشاكل نفسية للسكان، وخصوصا الأطفال بينهم، وينجم عن ذلك فقدان الثقة العميقة بالدولة ومؤسساتها، التي يفترض بها أن تحمي حقوقهم. ويشارك في عمليات هدم البيوت الآلاف من أفراد الشرطة وأفراد القوات الخاصة، التي لا تتورع عن استخدام العنف بعد هدم البيوت وإبقاء السكان من دون مأوى في الشتاء البارد وفي الحر الشديد في أيام الصيف.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن «البيت» في القرى غير المعترف بها عبارة عن مبنى من الصفيح أو الطوب (بلوك) وسقفه من الصفيح، وأحيانا يكون هذا البيت عبارة عن خيمة مغطاة بقطع البلاستيك أو خيمة وحسب. وفي غالب الأحيان يستخدم «البيت» ملجأ وحسب لغرض السكن، وثمة شك فيما إذا كانت هذه البيوت تستوفي تعريف المواثيق الدولية بشأن «مستوى حياة لائق» للبشر.

خلفية تاريخية

كان يعيش قرابة ٩٥ ألف بدوي في النقب قبيل النكبة في العام ١٩٤٨. وبعد الحرب، التي تم خلالها ترحيل قسم منهم، واصلت السلطات الإسرائيلية عملية ترحيلهم عن النقب. وتبين من الإحصاء الإسرائيلي للعام ١٩٦٠ إنه بقي في النقب ١١ ألف بدوي فقط. وكانت السلطات الإسرائيلية قد جمّعت البدو، خلال سنوات الخمسين، في منطقة معزولة محاطة بالسياج وتخضع لحكم عسكري، والخروج منها والدخول إليها مشروطان بتصاريح خاصة. وقد تم نقل عدد من العشائر البدوية، في تلك الفترة، من أراضيهم في غرب النقب وجنوبه إلى هذه المنطقة المعزولة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية عن هذه المنطقة أنها منطقة خالية من أي حكم محلي.

وفي وقت لاحق، أعلن قانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥ عن غالبية الأراضي في المنطقة المعزولة أنها أراض زراعية، ولذلك فإن البناء فيها ممنوع. ونتيجة لذلك فإن أي بيت بني في هذه المنطقة أصبح يعتبر «غير قانوني». وهكذا، على أثر قرار سياسي اتخذته حكومة إسرائيل، أصبح المواطنون البدو مخالفين للقانون، رغم أنهم كان يطبقون الحق الأساس للإنسان في المأوى.

وبدأت حكومة إسرائيل مرحلة جديدة في سياستها في نهاية سنوات الستين، عندما قررت تجميع البدو في مساحات صغيرة من الأرض. وأقامت الحكومة عددا قليلا من البلدات التي خصصتها للبدو. ومن أجل إرغام البدو على الانتقال للسكن في هذه البلدات، بدأت السلطات بانتهاج سياسة عقابية ضد كل من بقي للعيش في أراضيه في القرى غير المعترف بها، تتمثل في منع البنى التحتية الأساسية عنهم، مثل الماء والكهرباء والشوارع والمدارس والعيادات الطبية وشبكات الصرف الصحي وغيرها. كذلك بدأت السلطات تتبع سياسة هدم البيوت واقتلاع الأشجار وإبادة المزروعات ومصادرة قطعان الماشية. وفقط بعد نضالات شعبية وقضائية أنهكت البدو، وافقت السلطات على بناء ٢٥ مدرسة لوائية و١٢ عيادة في القرى غير المعترف بها وربطت قسما من القرى بشبكة المياه.

إضافة إلى ذلك، صادرت السلطات معظم أراضي البدو، ورافقت سياسة النهب هذه حملة إعلامية لتشويه صورة البدو ونزع الشرعية عنهم.

وأكد تقرير «منتدى التعايش السلمي» على أن البلدات البدوية التي أقامتها السلطات «هي فشل من جميع الجوانب». فهذه البلدات موجودة في أسفل السلم الاجتماعي – الاقتصادي للسلطات المحلية في إسرائيل، ومنكوبة بالبطالة التي تصل نسبتها إلى ٤٠٪، ونسبة الجريمة فيها مرتفعة، وتعاني من مشاكل العنف والافتقار لأماكن العمل والمواصلات العامة، وتخلو من البنوك والمصالح التجارية الكبيرة.

وحسب تقرير «منتدى التعايش السلمي» فإن عدد البلدات العربية في النقب هو ١٧ بلدة وتشكل نسبة ٥ر١٢٪ من مجمل البلدات في هذه المنطقة البالغ عددها ١٣٦ بلدة. وتمتد مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية في النقب على ما بين ١٢٠ – ١٥٠ كيلومترا مربعا وتشكل ١٪ من مساحة النقب، التي تبلغ ١٢٩٥٤ كيلومترا مربعا. وأفاد التقرير الإحصائي الرسمي للعام ٢٠١٠ بأن السكان العرب في قضاء بئر السبع بلغ عددهم ٩ر٢٠١ ألف نسمة ويشكلون نسبة ٣٢٪ من السكان في هذا القضاء، ونسبة ١٥ر١٨٪ من مجمل سكان لواء الجنوب.

وكانت العشائر البدوية منتشرة، قبل نكبة العام ١٩٤٨، في جميع أنحاء النقب، الذي تبلغ مساحته قرابة ١٣ مليون دونم. واستخدمت بشكل مكثف ما بين مليوني دونم إلى مليوني ونصف المليون دونم. وهم يعيشون اليوم في ٣٥٠ ألف دونم وتم مؤخرا تقديم دعاوى للحصول على ملكية ٢١٠ آلاف دونم. لكن البدو يناضلون في هذه الأثناء من أجل الحفاظ على حقوق ملكية على ٦٤٠ ألف دونم، التي تشكل حوالي ٥٪ من مساحة لواء الجنوب. وحسب الموقع الالكتروني لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلية من يوم ١ كانون الأول الحالي، يسكن ٥٣١١١ بدويا في القرى غير المعترف بها، و١٤٨٧٢٩ يسكنون في مدينة واحدة وست بلدات أقيمت في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، و١٠ تجمعات سكنية اعترفت بها السلطات في العقد الأخير.

هدم في النقب.

قرى كاملة مهددة بالهدم

يوجد في النقب، في الوقت الحالي، عدد من القرى التي استصدرت السلطات أوامر هدم ضد جميع البيوت فيها. وأصدرت محكمة الصلح قرارا في بداية الشهر الحالي يقضي بإلغاء أوامر الهدم ضد ٤٥ بيتا في قرية السيرة، في أعقاب دعوى رفعها سكان القرية. لكن المحكمة المركزية ردت دعوى رفعها سكان قرية عتير أم الحيران لإلغاء ٣٣ أمر هدم، واستأنف السكان إلى المحكمة العليا.

وشدد تقرير «منتدى التعايش السلمي» على أن السياسة الإسرائيلية التي تنظر إلى ٥٠ ألف بيت على أنها «مبان غير قانونية» هي النقيض المطلق للسياسة المتبعة تجاه اليهود في النقب. فالدولة تشجع اليهود على الانتقال للسكن في النقب، في بلدات عدد سكانها صغير جدا وفي مزارع فردية تمتد على مساحات واسعة. رغم ذلك فإن اليهود لا يأتون بأعداد كبيرة للسكن في النقب. وفي المقابل فإن الدولة تعمل على محاصرة العرب البدو وتقليص مجال معيشتهم بواسطة عدم الاعتراف بقراهم وهدم البيوت وتدمير المزروعات.

وتجري عمليات هدم البيوت العربية وتدمير المزروعات بواسطة تفعيل قوى شرطة خاصة وكبيرة من وحدات أقيمت خصيصا لهذه الغاية، مثل قيادة التنسيق وعمليات تطبيق القانون. وتفرض هذه القوات حالة رعب وتبث الخوف بين السكان، وبضمنهم النساء والمسنون والأطفال، الذين يعيشون في ظروف سكنية مؤقتة بسبب التخوف من هدم البيت. وقد مارست جميع الحكومات الإسرائيلية هذه السياسات القمعية ضد البدو في النقب. وهذه الحكومات لم تتحدث أبدا عن احتمالات حل النزاع على الأرض مع البدو بالاتفاق وإنما من خلال سياسة قمعية وعدوانية وهدم وتدمير.

كما أن السلطات تصعد من سياستها العقابية ضد البدو. وخلال العام الحالي تم طرح مشروع قانون في الكنيست ينص على إلزام أصحاب البيوت التي تهدمها الدولة بدفع تكاليف هدم بيوتهم. وقد تمت المصادقة بالقراءة الأولى على مشروع القانون هذا، وتم إعداده للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة خلال الدورة الشتوية الحالية للكنيست.

وبعد أن هدمت إسرائيل قرية العراقيب في النقب ٢٨ مرة، وفي كل مرة كان السكان البدو يعيدون بناء قسم من البيوت المهدمة، قدمت السلطات دعوى قضائية إلى المحكمة ضد ٣٤ شخصا من سكان العراقيب تطالبهم بدفع مبلغ مليون و ٧٩٠ ألف شيكل كتكاليف لعمليات الهدم، بعد مرور عام على عملية الهدم الأولى للعراقيب. وهذه محاولة من جانب الدولة تهدف إلى قمع نضال السكان البدو في الحفاظ على أراضيهم. وجاءت هذه الخطوة القمعية بعد أن نفذت الدولة خطوات قمعية أخرى، من دون أن تتمكن من كسر نضال البدو، وشملت اعتقالات وتقديم لوائح اتهام ضد سكان العراقيب والنشطاء العرب واليهود الذين قدموا إلى القرية للتصدي لعمليات الهدم، وبعد عدة أحداث عنيفة للغاية خلال عمليات الهدم مثل إطلاق كريات الإسفنج باتجاه السكان والمتضامنين معهم.

مضاعفة عمليات الهدم

وقد هدمت السلطات الإسرائيلية في كل عام، وحتى العام ٢٠١٠، قرابة ٢٥٠ بيتا للبدو في النقب. وفي شهر شباط العام ٢٠١٠ قررت السلطات تشديد سياسة هدم البيوت ومضاعفة هدم البيوت ثلاث مرات. ووضعت السلطات هدفا أمامها يقضي بهدم ٧٥٠ بيتا بدويا في العام ٢٠١٠، وبلغ عدد البيوت التي تم هدمها خلال ذلك العام ٤٥٦ بيتا. لكن عدد البيوت التي تم هدمها في العام ٢٠١١ بلغ ١٠٠٠ بيت.

وجاء في تقرير «منتدى التعايش السلمي» أنه «في كل بيت كهذا يسكن ٦ أشخاص بالمعدل. والحديث يدور عن تشريد ٦٠٠٠ نسمة [في العام الحالي لوحده]. تخيلوا لو أن جميع بيوت بلدة يفنيئيل، التي يسكنها ٣٠٩٠ نسمة، أو بلدة حريش – كتسير، التي يسكنها ٣٩٦٨ نسمة، أو عتليت، التي يسكنها ٥٠١١ نسمة، كانت ستهدم. طبعا يستحيل حدوث أمر كهذا في إسرائيل. لا أحد يفكر بهدم بلدة يهودية كاملة أو أجزاء منها داخل الخط الأخضر. وفي المقابل، فإن وزارة الداخلية ضاعفت ثلاث مرات عدد البيوت المهدمة في كل عام بين واحدة من أكثر الفئات المستضعفة في إسرائيل، من دون التحدث مع مندوبين عن الجمهور العربي البدوي في النقب، ومن دون البحث في تبعات هذا العمل على حياة البدو ونسيج العلاقات بين العرب واليهود في النقب».

وفي شهر شباط من العام ٢٠١٠ قررت السلطات الإسرائيلية تنفيذ «حراثة عميقة» في تسعة آلاف دونم من أجل منع البدو من زراعتها من دون دفع بدل إيجار موسمية. وكان قائد لواء الجنوب في الشرطة، يوحنان دانينو، الذي أصبح الآن المفتش العام لشرطة إسرائيل، قال إن «الشرطة لن تمنع تنفيذ أي طلب لهدم مبان غير قانونية وستعمل بشكل سريع من أجل تنفيذ هذه الأوامر. وأنا أرى بمعالجة أمر هذه المباني غير القانونية أنه يستدعي تطبيق القانون بصورة حازمة في لواء الجنوب عامة وفي الوسط البدوي خاصة».

وخلال شهر تشرين الثاني الماضي، هدمت السلطات في عملية أسمتها «مزروعة بالحزم» ٣٣ بيتا، وهدمت في إطار عملية «حرس النقب» ٢٠ بيتا ومسجدا. ووفقا لمعلومات نشرت في موقع «دائرة أراضي إسرائيل» الالكتروني فإن ٢٥ من هذه البيوت هدمها أصحابها بعد أن أقنعهم مندوبو السلطات بأنه إذا هدمتها السلطات فإنهم سيتحملون تكلفة الهدم.

وتبين المعطيات أنه بموجب سياسة حكومة إسرائيل فإنه يتم كل عام إدانة مئات البدو من أصحاب البيوت بتنفيذ أعمال بناء غير قانونية وتتم حراثة آلاف الدونمات بهدف تدمير المحاصيل التي يزرعها البدو بعد نموها. ورغم ذلك، فإنه في كل عام يُضاف نحو ألفي بيت بسبب النقص في السكن والتجاهل المطلق من جانب الحكومة لمتطلبات جميع البدو الشبان الذين يتزوجون ويريدون السكن في بيت خاص بهم. وأكد «منتدى التعايش السلمي» أن عدم تطرق الحكومة لأزمة السكن لدى الأزواج الشابة ورفض إصدار تصاريح بناء، يدفع البدو إلى بناء بيوتهم رغم المخاطر بهدم البيت. وحسب هذه المعطيات فإنه تم خلال العام الحالي هدم ألف بيت، ولكن في المقابل تم بناء أربعة آلاف بيت جديد.

سياسة عنصرية

تنفذ الحكومات الإسرائيلية منذ سنوات طويلة سياسة غير مكتوبة غايتها محو قرى بدوية بأكملها من الوجود. فقد تم تنفيذ خمسين عملية هدم متكررة في قرية طويل أبو جروال، بين أيار العام ٢٠٠٦ وتموز ٢٠١٠، وتم هدم ١٤ بيتا في قرية عتير أم الحيران، في نهاية تموز العام ٢٠٠٧، وجرى هدم قرية العراقيب ٢٨ مرة بين نهاية تموز ٢٠١٠ وتشرين الثاني ٢٠١١، وكل هذه تؤكد سياسة إسرائيل الرامية إلى محو القرى البدوية غير المعترف بها.

وبحسب المتحدثة باسم «دائرة أراضي إسرائيل»، أورطال تسابر، فإن مخطط برافر – عميدرور يرمي إلى «إسكان ٣٠ ألف بدوي، الذين سينتقلون إلى أراض أضيفت لبلدات قائمة مثل رهط وكسيفة وحورة». وهذا يعني أن المخطط سيؤدي إلى اقتلاع ٣٠ ألف بدوي وهدم العديد من قراهم. كذلك فإن مئات البيوت في قرى بدوية غير معترف بها ستستمر في أن تكون مهددة بالهدم على ضوء أوامر الهدم التي صدرت ضدها. وإلى جانب ذلك هناك مخططات حكومية لمشاريع عديدة، لن تسمح ببقاء القرى في تخوم هذه المشاريع، مثل «غابة غورل» التي تهدد قريتي مسعدية وعواجن، وقواعد الجيش الإسرائيلي، مثل قاعدة شعبة الاستخبارات المخطط إقامتها في منطقة التجارة الحرة «ليقيت» وقرية المكيمن، وشق شوارع جديدة وتوسيع شوارع موجودة، مثل تكملة شارع رقم ٦ الذي يقطع عددا من القرى وبينها قرى أم طين وبير الحمام وحاشم زانة ووادي النعم ويهدد ٦٠٠ بيت، وشارع رقم ٣١ الذي يشكل خطر هدم قرى عديدة.

ويشير البروفسور عليان القريناوي، في تقرير أعده مؤخرا، إلى أن سياسة هدم البيوت تلحق ضررا خطيرا بالأولاد وتحدث صدمة لكافة أبناء العائلة وخللا في أداء العائلة. كذلك فإن هذه السياسة تؤدي إلى زعزعة المفاهيم لدى الأولاد ونظرتهم إلى العائلة على أنها مكان آمن.

وخلص تقرير «منتدى التعايش السلمي» إلى أن سياسة الحكومة الحالية، كما هي حال سياسات سابقاتها، تهدد بهدم وطرد الكثيرين من سكان القرى البدوية غير المعترف بها، مواطني دولة إسرائيل، الذين هم غير قادرين على بناء بيوتهم بشكل قانوني بسبب غياب سياسة تخطيط حكومية في قراهم أو عدم وجود خارطة هيكلية، وذلك من دون توفير أي بديل باستثناء الانتقال إلى البلدات. وتصعيد سياسة «تطبيق القانون» ونتائجها المتمثلة في تصعيد هدم البيوت هما جزء من محاولة الحكومة الرامية إلى أن تستجمع بالإكراه جميع السكان البدو في النقب في بلدات فقيرة وترزح تحت التمييز من أجل إخلاء أراض لصالح الاستيطان اليهودي. «إن هذه سياسة عنصرية، لا أمل منها للمدى البعيد، وتمس بنسيج الحياة في النقب، وتزيد من انعدام المساواة بين العرب واليهود».

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: تنديد أوروبا بالاستيطان الإسرائيلي مهم للغاية لأنه صدر من أروقة مجلس الأمن

دبلوماسية اللكمات التي يتبعها ليبرمان تلحق أضراراً كبيرة بإسرائيل حتى لدى أصدقائها

كتب ب. ضاهر:

هاجمت وزارة الخارجية الإسرائيلية بشدة الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال، التي نددت بالمشاريع الاستيطانية واعتداءات «جباية الثمن» التي ينفذها مستوطنون متطرفون ضد الفلسطينيين ومقدساتهم وأملاكهم، ووصفت الوزارة الإسرائيلية هذه الدول بأنها «فقدت صدقيتها» ولم «تعد ذات صلة بالواقع».

وجاء هذا في بيان صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، يوم الأربعاء، أن «هذه الدول الأوروبية اختارت القيام بالسهل وغير الضروري بدلا من حشد الشجاعة والقيام بما هو صعب وضروري».

وطالب البيان الدول الأوروبية أن تركز اهتمامها على سورية وإيران وليس على إسرائيل.

وتطرق وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، أول من أمس الأحد، إلى بيان وزارته من الأسبوع الماضي، وقال إنه لا يتعين على إسرائيل الاعتذار أمام الدول الأوروبية، وإنه ليس بالإمكان التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وإن المصالحة الفلسطينية هي خدعة.

من جانبه قال رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إنه إذا انضمت حركة حماس إلى الحكومة الفلسطينية فإن حكومته لن تجري مفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

من جهة أخرى عقد في الكنيست، أمس، اجتماع للجنة التربية والتعليم تم خلاله البحث في مجزرة الأرمن. وأفادت تقارير إسرائيلية بأن ديوان نتنياهو ووزارة الخارجية طلبا من رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، عدم بحث موضوع مجزرة الأرمن، التي ارتكبت في نهاية عهد الإمبراطورية العثمانية وخلال الحرب العالمية. وفسرت الحكومة طلبها بأن بحث الموضوع من شأنه أن يؤدي إلى تدهور آخر في العلاقات مع تركيا.

حول العلاقات بين إسرائيل وأوروبا، وبينها وبين تركيا، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الدكتور ألون ليئيل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما الذي أراد ليبرمان تحقيقه من هجومه على الدول الأوروبية في مجلس الأمن الدولي؟

ليئيل: «ليبرمان، الذي اخترع نوعا جديدا من الدبلوماسية، ينتهج أسلوب دبلوماسية اللكمات. فالدبلوماسيون يستخدمون عادة الكلمات في حديثهم، لكن ليبرمان يعتبر الأمر أنه ملاكمة، ويعتبر أن من يوجه انتقادات له لا ينبغي التحدث معه وإنما مهاجمته بلكمات. وهذا ليس أمرا جديدا، فقبل سنتين، خلال اجتماع للسفراء الإسرائيليين، قال إنه لا يحب الدبلوماسية التي يعطون فيها الكف الأيسر وأن عليك أن ترد على من ينتقدك بهجوم شديد. وفعلا، وجهت أربع دول أوروبية بينها ثلاث دول هامة، هي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، احتجاجًا على موضوع الاستيطان واعتداءات 'جباية الثمن'، وليبرمان قرر الرد بالقول إن هذه الدول أصبت غير ذات صلة بالصراع، والمس بها. أنا لا أحب هذا الأسلوب وأعتقد أنه أسلوب غير صحيح في العمل الدبلوماسي، وأن استخدام هذا الأسلوب يلحق أضرارا بإسرائيل. وبشأن سؤالك حول ما يقف وراء هذه الإستراتيجية، فإن قسما من الأسباب التي دفعت ليبرمان إلى الرد بهذا الأسلوب هو عدم الدخول في الموضوع نفسه. لأنه إذا بدأ يوضح ما هي 'جباية الثمن' والدخول في موضوع المستوطنات، فإنه عندها سيبحث الموضوع. وهكذا هو يقول 'أنتم لستم على صلة بالواقع' وعندها ينشغلون بعدم الصلة بالواقع وليس بالموضوع نفسه».

(*) وهل من شأن هجوم ليبرمان أن يمس بمكانة إسرائيل في أوروبا؟

ليئيل: «إن ما يمس بمكانة إسرائيل هي الأفعال والانتقادات بحد ذاتها. فهذه الأمور تلحق ضررا متواصلا، وليس عجيبا أن مكانتنا في الشرق الأوسط هي على هذا الشكل. والمس بمكانة إسرائيل في العالم أقل ضررا مما هو في الشرق الأوسط، رغم أنه لا يوجد شك في أن هذا السلوك يسبب ضررا. ولكني لا أعتقد أن مسألة رد الفعل الإسرائيلي هي المسألة الأخطر، رغم أن البريطانيين والألمان والفرنسيين قد يجتمعون ويقررون: 'دعونا نؤدبهم'، وإنما الأفعال التي تنفذها الدولة هي التي تلحق الضرر بها».

(*) لماذا لم يعقب رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، على بيان وزارة الخارجية بهذا الخصوص؟

ليئيل: «نتنياهو، بقدر ما نجحت في أن أفهمه، أعطى دعما لليبرمان، ولوزارة الخارجية في هذا السياق، لأن البيان ضد الدول الأوروبية أصدره المتحدث باسم الوزارة، وهذا بسبب الادعاء الأساس لديوان رئيس الحكومة وليبرمان أن أوروبا تبالغ في انتقاداتها. لكن القول إن هذه الدول الأوروبية ليست ذات صلة بالواقع هو أمر سخيف. وقبل ثلاثة شهور كانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا ذات صلة بالواقع بشكل كبير جدا حيث قرر مجلس الأمن الدولي رفض الطلب الفلسطيني بضم فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، أو على الأقل عدم المصادقة على الطلب الفلسطيني. وألمانيا وبريطانيا وفرنسا كانت إلى جانبنا في أيلول الأخير، وعندها ليبرمان لم يقل إنها ليست ذات صلة بالواقع».

(*) ما الذي دفع الأوروبيين إلى التنديد بسياسة الاستيطان الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين؟

ليئيل: «ما دفع هذه الدول إلى التنديد هو التقارير الأخيرة حول استمرار البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتحدثت عدة تقارير عن إضافة ألف وحدة سكنية للمستوطنات في كل مرة. وكذلك تصاعد عنف المستوطنين. والأميركيون ينددون بالاستيطان منذ سنوات أيضا. فهذا ليس شيئا جديدا. لكن هذه المرة كان التنديد بإسرائيل مختلفا لأنه جاء من داخل مجلس الأمن وليس بواسطة الاتحاد الأوروبي. وكل العالم ينددنا بسبب المستوطنات ومنذ سنوات طويلة. وهذا إضافة إلى غياب العملية السياسية وتوقف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. ومما لا شك فيه أن الاستيطان وتوقف عملية السلام هما أمران مرتبطان ببعضهما. ولكن الأمر الآن ليس عدم وجود عملية سلام وإنما لا تظهر في الأفق بوادر لاستئناف عملية السلام. ولم نكن في وضع كهذا منذ سنوات طويلة. وحتى في الماضي كنا نعرف دائما أن المواقف الإسرائيلية والفلسطينية قابلة للجسر، أو على الأقل كان هناك أمل كهذا، أما اليوم فإنه لا يوجد أمل بأن المواقف لدى الجانبين قابلة للجسر. ولذلك فإن أوروبا أخذت تيأس وهي تدرك أن الأمور تسير باتجاه مكان ليس جيدا».

(*) نتنياهو لا يتطرق بصورة جدية إلى احتمال استئناف المفاوضات وعملية السلام. وليبرمان قال خلال اجتماع السفراء الإسرائيليين، أول من أمس، إنه لا يوجد احتمال للتوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين خلال العقد المقبل. ماذا ينتظر الإسرائيليون؟

ليئيل: «قبل فترة كُتب في تقرير رسمي لوزارة الخارجية [الإسرائيلية] أنه لا يمكن التوصل لاتفاق طالما أن أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس] هو رئيس السلطة الفلسطينية. وهذه التصريحات تتكرر. لكني أريد قول أمر ما متعلق بالانتقادات الأوروبية. نحن نقف في نقطة لا أذكر مثيلا لها. إنها نقطة يوجد فيها يأس، ولدى الجمهور الإسرائيلي أيضا، ووفقا لما فهمته فإنه يوجد يأس لدى الفلسطينيين أيضا من إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وأعتقد أنه تتزايد عدد الجهات التي أخذت تيأس من هذه القضية. لهذا أعتقد أنه يجب وضع الأمور على الطاولة، لأن هذا الخيار، حل الدولتين، ينتهي وربما أنه انتهى. لذلك ينبغي التحدث عن الأمر الحقيقي، وهو: إذا لم تقم دولة فلسطينية فكيف سيعيش الفلسطينيون؟ هل بإمكاننا أن نعيش معا، في دولة واحدة؟ إسرائيل لا تتحدث عن ذلك، وبالتأكيد ليس نتنياهو. والأميركيون لا يتحدثون حول ذلك ويستمرون في ترديد اللازمة حول حل الدولتين، والآن أخذوا إجازة لمدة ١٥ شهرا حتى الانتخابات الرئاسية لديهم. وأوروبا لا تتحدث عن هذا الأمر، والأمر الأهم هو أن الفلسطينيين لا يتحدثون عن ذلك، بل إن الفلسطينيين لا يقولون كلمة في هذا السياق، وما زالوا يكررون الحديث عن حل الدولتين فيما هم يعلمون أنه لن تكون هناك دولتان... الجميع يزيف. يجب التحدث عن الأمر الحقيقي، أي أن إسرائيل مستمرة بالاستيطان ولا يوجد دولتان، ولم يعد بالإمكان الفصل بين هذين التوأمين السياميين، لذا يجب التحدث عن كيف بإمكان هذين التوأمين السياميين أن يعيشا معا».

(*) لكن هذا الوضع، استمرار الاستيطان وعدم التوصل إلى حل، من شأنه أن يؤدي إلى تفجر الأوضاع.

ليئيل: «كل هذا الوضع الذي لا يوجد فيه حل من شأنه أن يؤدي إلى الانفجار وإلى انتفاضة. والانفجار قد يأتي في أي لحظة. وليس بالضرورة أن يأتي من جانب الفلسطينيين فقط. قد يأتي من جانب حزب الله أو غزة أو الضفة. وحتى ما كان سائدا فيما يتعلق باتفاقيتي السلام مع مصر والأردن لم يعد قائمًا. وعلينا أن نرى ما سيحدث بين إسرائيل ومصر بعد نصف سنة، وعلى أثر ذلك ما سيحدث بين إسرائيل والأردن. وبين إسرائيل وتركيا لا يوجد شيء تقريبا. لذلك فإن الشرق الأوسط كله يرفض هذا العبء الذي اسمه دولة إسرائيل، ويبدو الوضع قابلا للاشتعال».

(*) ما هو جوهر التدهور في العلاقات مع تركيا الذي تتخوف منه إسرائيل بعد بحث في الكنيست حول مجزرة الأرمن؟

ليئيل: «أعتقد أن التخوف الأكبر هو من قطع العلاقات. ففي حال حدوث ذلك فإنه سيشكل ضربة كبيرة جدا. فقد كانت هناك علاقات بين الدولتين منذ قيام إسرائيل تقريبا. وقطع العلاقات هو أمر ينطوي على خطورة بالغة، علمًا بأن العلاقات في المستوى الرسمي اليوم سيئة جدا، والجيشان توقفا عن التدرب سوية. لا شيء تقريبا بيننا وبين تركيا. وحتى أنه لا توجد محادثات هاتفية بين الجانبين، حسبما علمت».

(*) ما هو موقف إسرائيل من مجزرة الأرمن؟

ليئيل: «الحديث يدور الآن عن بحث في الكنيست وفي حال اتخاذ أي قرار في الكنيست لن يكون موقفا رسميا إسرائيليا. ومما أعرفه، أنه في كل مرة كان يتم الحديث فيها حول الموضوع في الكنيست كانت حكومات إسرائيل تبلغ الأتراك بأن ما يصدر عن الكنيست من قرار أو تصريح متعاطف مع الأرمن لا يعبر عن الموقف الرسمي الإسرائيلي. وإذا ما قال الكنيست إن مجزرة الأرمن هي عبارة عن تطهير عرقي، فإني أكاد أكون مقتنعا بأن وزارة الخارجية الإسرائيلية ستستدعي السكرتير الثاني في السفارة التركية في تل أبيب وتؤكد له أن هذا ليس قرارا رسميا لإسرائيل. وهذه السياسة الإسرائيلية نابعة من العلاقات الإستراتيجية الوطيدة للغاية التي كانت بين إسرائيل وتركيا».

ليبرمان: سياسة اللكمات. (أ.ف.ب)

مكتبة «المشهد»

الديمغرافيا في خدمة غاية تأبيد الدولة الصهيونية!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) الكتاب: إسرائيل ديمغرافيًا ٢٠١٠ – ٢٠٣٠: في الطريق نحو دولة دينية.
(*) تأليف: يفغينيا بيستروف وأرنون سوفير (ترجمة: سليم سلامة).
(*) إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار (ضمن سلسلة «أوراق إسرائيلية»، العدد ٥٥).
(*) يخوض مؤلفا هذه الدراسة في تحليل المخاطر التي من المتوقع أن تواجهها إسرائيل في غضون الأعوام العشرين المقبلة، وأساسًا تحت وطأة تحولات ديمغرافية تحدث فيها وكذلك من حولها، والتي تعتبر برأيهما تحولات سلبية، ولا تصب في مصلحتها على المدى البعيد.

وهما يؤكدان أنه سيكون بمقدور إسرائيل البقاء والاستمرار في الوجود فقط إذا ما توفرت فيها أغلبية يهودية صهيونية واضحة تعيش في منطقة جغرافية تسمح مقاساتها وحدودها بتحقيق سيادة الدولة والدفاع عنها، وإذا ما عمّ فيها مستوى معيشي يلائم مجتمعا غربيا. لكنهما في الوقت ذاته يشدّدان على أن تحقيق هذين الشرطين الضروريين لوجود «إسرائيل اليهودية الصهيونية» ليس أمرا مفروغا منه، ذلك بأن السيرورات الديمغرافية الجارية، بما في ذلك داخل إسرائيل ذاتها، تهدّد القدرة على تحقيقهما، ناهيك عن أن هذه السيرورات لا تحظى بالاهتمام المطلوب لدى الزعماء والساسة ودوائر صنع القرار.

ومن بين المشكلات العديدة التي يرى المؤلفان أنها ماثلة أمام إسرائيل، ثمة تركيز كبير على السيرورات الديمغرافية التالية:

الضغوط على إسرائيل من جانب الجيران، القريبين والبعيدين؛

العلاقات المتوترة بين اليهود وبين الشعب الفلسطيني في كل أنحاء «أرض إسرائيل» (فلسطين الانتدابية)؛

الاكتظاظ السكاني الذي يجعل إسرائيل الدولة الأكثر اكتظاظا في العالم الغربي؛

السيرورة التي تتحوّل إسرائيل من خلالها إلى دولة أكثر تديّنا؛

السيرورة التي بموجبها باتت إسرائيل تتجمع وتتكوّر أكثر فأكثر في داخل ما يسمى «دولة تل أبيب».

ووفقًا للتوقعات التي يوردانها فإن المتدينين اليهود– وأساسًا الحريديم– سوف يشكلون نسبة كبيرة بين السكان في إسرائيل في العام ٢٠٣٠، ما سيؤدي برأيهما إلى ثورة اقتصادية – اجتماعية – عسكرية – بيئية غير مسبوقة على الإطلاق.

وهذا الأمر وحده من شأنه لدى تضافره مع تحولات أخرى أن يفضي إلى واحد من ثلاثة احتمالات أو سيناريوهات:

أولاً، نظرًا إلى أن القيادة الإسرائيلية، على الأقل في غضون العقود القريبة المقبلة، لن تكون مختلفة كثيرًا عن تلك الموجودة الآن، فإن كل المخاطر والتهديدات التي تحدثا عنها ستبقى ماثلة وربما ستتعاظم. وبالتالي سيشهد المستقبل مزيدا من ضعف الديمقراطية في مقابل القوى الدينية المناوئة للديمقراطية، وتصاعد عجز الكنيست عن تأدية مهماته، واستفحال الفوضى المتحولة إلى قاعدة معيارية. وفي غياب القدرة على الحكم، ستتعاظم حركة الهجرة الداخلية في اتجاه منطقة تل أبيب لتفقد المناطق اليهودية البعيدة عن المركز (وسط البلد) وزنها الديمغرافي – الاقتصادي حتى الانهيار المزدوج، والذي يعني في قراءتهما انهيار الأطراف البعيدة عن المركز من جهة، وانهيار «دولة تل أبيب» من جهة أخرى.

ثانيًا، الجمهور العلماني (اليهودي) سيبقى في إسرائيل حتى العام ٢٠٣٠، وهو بالتأكيد لن يرضى بواقع الحياة الدينية الراديكالية، وسيواصل صراعه ضد الراديكالية الدينية مختبرا خطوات شتى لتغيير الوضع. لكن مهمته لن تكون سهلة في ضوء النزعات الديمغرافية المحتدمة. وستكون إحدى الطرق التي سيتم اختبارها هي تغيير طريقة الانتخابات العامة، ورفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست. وهذه الخطوة ربما تزيد، في ظروف معينة، من قوة الأحزاب الكبيرة، ما سيؤدي إلى نشوء ائتلافات حكومية أكثر ثباتا واستقرارا، وإلى تعزيز قدرة الحكومة على الحكم. وما يمكن توقعه هو أن تشكيل ائتلافات من دون القوى الدينية سيتيح لحكومة إسرائيل إمكان تغيير الوضع القائم، وإنجاز «ثورة علمانية» في جهاز التربية والتعليم، وسوق العمل، والخدمة العسكرية، وشبكة المواصلات وغيرها. ومع ذلك، لا بُد من تذكر أن النظام الديمقراطي في إسرائيل يعترف بحقيقة أن المجتمع الإسرائيلي اليهودي هو مجتمع متعدد الشروخ والتصدعات، ولذا فإن رأي الأغلبية لن يُفرض على الأقلية في حالات عديدة وعن سبق عمد. وعليه ثمة شك قوي في ما إذا كانت الخطوات الحادة، من قبيل تعزيز قوة رئيس الحكومة على نحو دراماتيكي، أو تغيير طريقة الحكم إلى نظام رئاسي، ستملك القدرة على حل مشكلات المجتمع المستعصية من دون تعميق الشروخ، ومن دون دفع قوى راديكالية إلى ممارسات أكثر تطرفا. وعلى أي حال، فإن من شأن ائتلاف علماني تشارك فيه كل الأحزاب العلمانية فقط أن يتمكن، فعليا، من تكوين أغلبية قادرة على اتخاذ القرارات في الاتجاه المطلوب. غير أن ائتلافًا كهذا يمكن تشكيله شريطة إنهاء الصراع اليهودي – الإسرائيلي فقط، الأمر الذي يتيح إمكان تقديم القضايا الاجتماعية على القضايا الأمنية.

ثالثًا، على فرض استمرار حالة القدرة على الحكم في إسرائيل على ما هي عليه الآن (حالة التلاشي)، وعدم قيام ائتلاف علماني، فإن ما كان هو ما سيبقى، أي أن الصراع الإسرائيلي – العربي سيستمر، وبناء عليه سيبقى الأمن في رأس سلم الأولويات الوطنية. كذلك فإن المجتمع الحريدي سيزداد اتساعا، ويتفاقم الفقر، إذ إنه بالرغم عن كون هذا الجمهور حكيما جدا، إلا إنه لن يكون من السهل دمج أبنائه في عالم التكنولوجيا والحداثة. في المقابل يرى المؤلفان أن هذا الجمهور منضبط للغاية، وفي مقدوره النهوض بمشاريع قومية نسي العلمانيون، منذ زمن بعيد، كيفية إنجازها. لا بل إنه في موازاة التخاذل العلماني، ربما يبدي المتدينون جميعا إصرارا قوميا – مدنيا، وعسكريا أيضا، فيقدمون ردا على ما يحدث في الجانب الآخر من المتراس – الإسلام المتطرف– في سنوات الثلاثين من القرن الحالي. وبما أن كثيرين من العلمانيين سيهجرون البلد، في إطار هذا السيناريو، فإن الباقين سيضطرون إلى القبول بنمط حياة دينية وبأنظمة دينية. والاكتظاظ السكاني الشديد، والعنف المستفحل، وثقافة السكن التي تميز الحريديم، لن تشكل عوامل داعمة لجودة البيئة، وللمتنزهات الخضراء، ولمنهج التخطيط القومي المنظم. والجيش الإسرائيلي سيبقى على حاله، لكن مع مزيد من القبعات الدينية. فالطيارون سيكونون حريديم، وكذا المقاتلون في الوحدات الميدانية، وفي شتى المنشآت والمراكز الاستخباراتية. وفي جميع الأحوال، فإن «الديمقراطية الفوضوية» السائدة في إسرائيل منذ بضعة عقود تقف على شفا تغيرات عميقة.

ومن بين هذه الاحتمالات الثلاثة يؤكد المؤلفان أن هذا الأخير هو الأكثر احتمالا لأن يتحقق. ومن الجليّ أنه إذا ما دفعت القيادة الدينية شعب إسرائيل في اتجاه الإقدام على ضم مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، فإن الأمور ستعود إلى الاحتمال الأول والأشدّ قظاعة، وفحواه الانهيار التام، والذي يعني بلغتهما «بلوغ الحلم الصهيوني نهايته المأساوية، وتفرّق شعب إسرائيل في الشتات مرة أخرى، ليواجه من جديد لاسامية قاسية، وبوغروما، وخطر الذوبان (وسط شعوب أخرى)، وستغدو الصهيونية مجرّد فصل قصير آخر في تاريخ إسرائيل والأمم».

في واقع الأمر تمثل الطروحات المعروضة في هذه الدراسة الجانب الأهم من السجال الذي دار ويدور في إسرائيل في شأن التحولات الديمغرافية وتوقعاتها المستقبلية وإحالاتها السياسية المرتبطة بوضع إسرائيل والمنطقة برمتها.

ومعروف أن المتساجلين، حسبما يلمح مؤلفا هذه الدراسة أيضًا، منقسمون إلى فئتين رئيستين:

الفئة الأولى تقول إن إسرائيل لا تواجه «مشكلة» ديمغرافية، ولم يسبق أن وُجدت مشكلة من هذا القبيل، والمهم أن شيئًا من ذلك لن يظهر في المستقبل أيضًا، وعليه فلا مبرّر إطلاقًا للتفكير بحلول سياسية، على شاكلة «الانفصال» الذي تمّ في العام ٢٠٠٥ عن قطاع غزة، فيما يتعلق بمنطقة الضفة الغربية. ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى أن هذا السجال احتدم كثيرًا عقب إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت عما عرف باسم «خطة التجميع» (أو الانطواء)، وقبل أن تتسبب الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ بإسقاطها من جدول الأعمال.

أمّا الفئة الثانية والتي ينتمي المؤلفان إليها، فتقول بوجود مشكلة كهذه من المتوقع أن تتفاقم في المستقبل، ولذا فإنها تستلزم التقدّم بحلول سياسية للصراع تضع في صلبها «غاية الحفاظ على الطابع اليهودي الصهيوني لإسرائيل».

ومن الواضح أن هذا السجال لا يدور على الأرقام فقط، وإنما أيضًا بل وأساسًا بين من يعتقد أن ثمة مشكلة ديمغرافية صعبة ومهددة لـ «إسرائيل اليهودية الصهيونية»، وبين من يدعي أن المستقبل الديمغرافي سيظل لمصلحة «إسرائيل اليهودية الصهيونية» على الدوام.

وبطبيعة الحال ثمة لهذا السجال تأثيرات وتداعيات سياسية واسعة النطاق، ولا سيما بشأن السؤال المتعلق فيما إذا كانت ثمة حاجة إلى «الاحتفاظ» بالضفة الغربية، أو أنه يمكن التنازل عنها، كما يتبيّن من هذه الدراسة أيضًا.

وما يتعيّن علينا أن نلاحظه، بالعطف على ما تقدّم كله، هو أن ثمة قاسمًا مشتركًا يجمع بين الفئتين المتساجلتين يتجاوز الخلاف الحادّ في ظاهره بشأن الأرقام، وتداعياتها على السياسة المطلوب اتخاذها إزاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. ويتمثل هذا القاسم المشترك في غاية الحفاظ على الطابع اليهودي– الصهيوني لإسرائيل إلى الأبد.

وفي ضوء ذلك تبقى حقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه مرهونة بهذه الغاية أولاً ودائمًا، سواء من وجهة نظر المؤيدين للانفصال الجغرافي عن مناطق فلسطينية أخرى، أو بالنسبة إلى المعارضين لهذا الانفصال.

ولعله من نافل القول إنّ ضرورة الانفصال عن العرب الفلسطينيين باتت منذ عدة أعوام تقف في صلب شبه إجماع جديد يسود الرأي العام الإسرائيلي، لكن من غير تحميل النفس «عناء» توفير حلّ عادل للقضية الفلسطينية، أي من غير الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود حزيران ١٩٦٧، ومن غير القدس، وطبعًا من غير حقّ العودة للاجئين. وبالتالي على هذه الأمور كافة أن تبقى معلقة على «أفق سياسيّ مجهول»!.

إعداد: برهوم جرايسي

الأزمة الأوروبية تقلق إسرائيل وتخفض التوقعات بشأن أوضاع اقتصادها

*محافظ البنك المركزي يحذر من أن إسرائيل لن تكون خارج دائرة تأثير الأزمة الاقتصادية المتصاعدة في دول اليورو *
٤٠٪ من الصادرات الإسرائيلية تتجه إلى أوروبا ولذا فإن التأثير حتمي *
* بنك إسرائيل يخفض توقعات النمو للعام ٢٠١٢ إلى ٩,٢٪ بدلا من ٢,٣٪ اليوم *

أحد أسواق الخضار الإسرائيلية– آخر التقارير تتحدث عن تراجع الحركة التجارية بسبب ذيول الأزمة الاقتصادية في أوروبا!

يتزايد الحديث في إسرائيل في الأيام الأخيرة عن أن الاقتصاد الإسرائيلي لن يكون خارج دائرة تأثير الأزمة الاقتصادية المتنامية في أوروبا، وراح عدد من كبار المسؤولين يحذرون من حجم التأثيرات، التي ستطال الصادرات الإسرائيلية والنمو الاقتصادي بالمجمل.

وحذر محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر من حالة فوضى اقتصادية تعم اقتصاد الدول الأوروبية، وتنعكس على النمو الاقتصادي في إسرائيل، وتؤدي إلى تباطؤ ارتفاعه. وقال فيشر في بحث برلماني جرى في الأيام الأخيرة: «من غير الممكن أن نتوقع عدم تباطؤ في النمو الاقتصادي في إسرائيل كانعكاس للتطورات في أوروبا»، وأعلن أن بنك إسرائيل سيخفض توقعات النمو الاقتصادي إلى ٢,٩٪ بدلا من ٣,٢٪ اليوم، وقدّر بأن يرتفع العجز في الموازنة العامة إلى نسبة ٣,٥٪ بدلا من ٢٪، حسب التقديرات الأولى، في حين سيستقر حجم الدين العام في العام الجديد عند نسبة ٧٥٪ من مجمل الناتج العام، ولن ينخفض كما كان متوقعا له سلفا.

وقال فيشر إن حالة عدم الوضوح تعم العالم، فمثلا في الولايات المتحدة انخفضت البطالة، ولكن جزءا من هذا الانخفاض يعود إلى توقف الناس عن تسجيل أنفسهم في مكاتب التشغيل بحثا عن عمل، من باب اليأس، كذلك فإن الصين تشهد تباطؤا في النمو الاقتصادي، وكذا الأمر في أوروبا التي تشهد نسب نمو ضئيلة وارتفاعا مستمر في البطالة.

وتابع فيشر قائلا: إن ٤٠٪ من الصادرات الإسرائيلية موجهة إلى الأسواق الأوروبية، وحتى إن بقيت كتلة دول اليورو على حالها، فإن هذه الصادرات ستتأثر سلبا مما يجري في أوروبا.

وأشار فيشر إلى جانبين في الاقتصاد الإسرائيلي، أولهما نسبة بطالة منخفضة جدا نسبيا لما هو قائم في العالم، والى جانب هذا فإن معطيات الربع الثالث أشارت إلى زيادة الاستثمارات الخارجية، ولكن من جهة أخرى، فإنه منذ الربع الثاني من العام المنتهي هناك تباطؤ في الصادرات وتراجع في جباية الضرائب عما كان مخططا له.

وقد عبر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو أيضا عن قلقه من الأزمة الاقتصادية المتصاعدة في أوروبا، وقال في مؤتمر اقتصادي «إننا سنمر في اهتزازات اقتصادية، وهذا سيؤثر على الجميع»، ورفض في كلمته توسيع إطار الموازنة العامة كأحد خيارات اجتياز الأزمة الاقتصادية المفترضة، وقال إن زيادة الموازنة العامة ستؤدي بنا إلى نفس أوضاع الدول التي تعيش حاليا أزمات اقتصادية خانقة.

يذكر في هذا المجال أن تقرير سلطة الضرائب عن شهر تشرين الثاني الماضي أشار إلى أن استمرار جباية ضرائب كان أقل من المتوقع، وأن العجز حتى نهاية الشهر الماضي بلغ قرابة مليارَي شيكل، أي ما يعادل ٥٣٤ مليون دولار، ولكن السلطة ذاتها تتوقع أن يصل العجز مع انتهاء العام ٢٠١١ إلى ٤,٥ مليار شيكل أي ما يعادل ١,٢ مليار دولار.

وقد تضاربت التقديرات بشأن النمو الاقتصادي للعام الجديد ٢٠١٢، ففي حين يرى بنك إسرائيل أن النمو الاقتصادي سيتلخص في العام ٢٠١٢ بنسبة ٢,٣٪، فإن صندوق النقد الدولي طرح توقعات أكثر تفاؤلا متحدثا عن ٣,٦٪، بينما منظمة الدول المتطورة OECD تتحدث عن نمو بنسبة ٢,٩٪، أما معهد «سيتي» الدولي فقد طرح أشد التوقعات بؤسا، وتحدث عن ٢٪، وعمليا فهذه نسبة ركود اقتصادي وتتقارب مع نسبة التكاثر السكاني ١,٨٪، ويعتمد «سيتي» في توقعاته على كون الاقتصاد الإسرائيلي معتمدا إلى درجة كبيرة على التجارة الخارجية من صادرات واستيراد، ولهذا فإنه سيكون عرضة بدرجة أكبر للهزات الاقتصادية في العالم.

وأمام هذه التقديرات، قالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن وزير المالية يوفال شتاينيتس يخطط لإجراء تقليص عام في الموازنة العامة تطال كافة الوزارات بقيمة مليار شيكل، أي ما يعادل ٢٦٧ مليون دولار، ومن المتوقع أن يُقدم الوزير على هذه الخطوة في شهر شباط المقبل.

كذلك فإن وزارة المالية تنكب في هذه الأيام على إعداد خطط لسيناريوهات «سوداوية» للاقتصاد الإسرائيلي، مثل انهيار اتحاد دول اليورو، ونظام الفائدة الأوروبية، كون هذا سينعكس على حالة التبادل التجاري الضخمة بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي، إذ أن انهيارا كهذا حسب خبراء اقتصاديين، سيؤدي إلى انهيار الناتج الأوروبي بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪، وهذا ما ينعكس مباشرة على حجم الصادرات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن شتاينيتس قال في اجتماعات وأبحاث في وزارته إنه لن يسارع إلى ملاءمة الصرف الحكومي مع توقعات انخفاض جباية الضرائب في العام الجديد ٢٠١٢، كذلك فإنه أعرب عن معارضته زيادة الضرائب المباشرة، لتغطية العجز، وكان شتاينيتس قد عارض سوية مع نتنياهو رفع الضرائب على ذوي المداخيل العالية وعلى الشركات.

تقرير «مركز أدفا»:

الفجوات في المداخيل بين أغنى الشرائح وأفقرها تسجل ذروة جديدة!

*رواتب اليهود الأشكناز ١٣٣٪ من معدل الرواتب العام ورواتب اليهود الشرقيين ١٠٧٪، أما العرب فمعدل الرواتب عندهم لم يزد على ٦٨٪ من المعدل العام * دخل العائلات الأكثر ثراء ارتفع بنسبة ١٩٪ مقابل نسب تكاد لا تذكر لدى العائلات الفقيرة *

أظهر تقرير مركز أدفا الصادر في الأيام الأخيرة اتساع الفجوات الاجتماعية بين شريحة المداخيل الأكبر، والشرائح الفقيرة، وقد بلغت الفجوة بين ذوي أعلى المداخيل وأقلها ١١٤ ضعفا. ويؤكد التقرير أن النمو الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل على مدى السنوات الماضية، لم يصل إلى الشرائح الفقيرة بالقدر الذي استفادت منه الشرائح الغنية.

ويعزو واضعو التقرير اتساع عدم المساواة إلى السياسة المعتمدة منذ ثلاثة عقود، والقائلة بأن النمو يجب أن يخضع لقيادة القطاع الصناعي، فيما يقوم الجهاز الرسمي بخفض أدواره وميزانياته.

ويقول التقرير إنه «على سبيل المثال خفضت الحكومة نفقاتها تفاديا لمنافسة القطاع الصناعي على مصادر التمويل، وأقدمت الحكومة على خصخصة أموال الادّخار التقاعدي لإتاحة استعمال هذه الأموال كائتمان للمجموعات الرأسمالية، كما خفضت الحكومة ضريبة الشركات في محاولة لجذب الشركات الأجنبية. وقامت الحكومة بهذه الإجراءات وغيرها اعتقادا منها بأن نمو القطاع الصناعي سوف يغطي كل احتياجات المجتمع الإسرائيلي».

ويرى التقرير أن النمو الاقتصادي هو أمر في غاية الأهمية، ولا يجوز قصره على القطاع الصناعي فقط. المجتمع الإسرائيلي بحاجة إلى توسيع دور الجماهير والدولة لجهة خفض عدم المساواة الضخم، للتعويض من جهة عن الأضرار اللاحقة بالفئة العشرية الأخيرة، ولضمان أن يكون النمو في المستقبل ثمرة يشارك فيها كافة الإسرائيليين، لا فئات قليلة وضيقة من السكان.

إلى ذلك، يرى التقرير «أن قدرة إسرائيل على تأمين نمو راسخ ولفترات طويلة تعاني كثيرا من غياب الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين: ففي العقد الماضي، حين شهد معدل الناتج القومي للفرد في شرق آسيا ارتفاعا كبيرا، وكان في الصين، على سبيل المثال، ٧ر٩٪، و١ر٤٪ في بولندا، فقد ارتفع الدخل القومي للفرد في إسرائيل بنسبة ٦ر١٪ فقط. ويعود الأمر إلى أن الدخل القومي للفرد في إسرائيل في فترة الانتفاضة الثانية ليس أنه لم يزدْ فحسب، بل إنه انخفض أيضًا. صحيح أن البلدان الغربية الغنية نمت هي أيضًا بمعدلات طفيفة، إلا أن الدخل القومي للفرد فيها أكبر بكثير منه في إسرائيل، وإذا أرادت إسرائيل أن تحاكيها، يجب أن تنمو بوتيرة أعلى منها، وهذا يقتضي استقرارا اقتصاديا طويل الأجل».

فجوات في المداخيل

ويتعامل التقرير، كما باقي التقارير الاجتماعية والاقتصادية، مع عشر مراتب لمستوى دخل العائلة، بحيث أن المرتبة العليا هي للأكثر دخلا والدنيا للأقل دخلا، ولكن هذه التوزيعة لا علاقة لها بعدد السكان، بمعنى أن عدد السكان في كل واحدة من هذه المراتب يزداد كلمات تدنت المرتبة.

ويظهر من التقرير أنه في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٠– ٢٠١٠ ارتفع الدخل السنوي لغالبية العائلات بنسب ضئيلة، فيما ارتفع دخل العائلات الأكثر ثراء بنسبة ١٩٪، ويعود هذا الارتفاع الحاد إلى الارتفاع الكبير الذي شهده أجر المديرين الكبار في السوق، ففي الشركات المدرَجة على مؤشر البورصة «تل أبيب ٢٥»، ارتفعت كلفة أجر المديرين بمعدل ١٤٢٪ في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٠– ٢٠١٠.

ويرى التقرير أن معطيات الإيرادات في العقد الماضي تتناقض مع الوعود التي يردّدها كبار المسؤولين في المؤسسة الرسمية والاقتصاد، بزعمهم أن النمو الاقتصادي سوف يؤتي ثماره «في نهاية المطاف» لما فيه مصلحة الجميع. فصحيح أن الدخل القومي في العام ٢٠١٠ كان أعلى بنسبة ٣٦٪ مما كان عليه في العام ٢٠٠٠، لكن إيرادات الغالبية الساحقة من العائلات، وليس فيها كلها، ارتفعت بنسب محدودة فقط. أما الشريحة التي ارتفعت إيراداتها ارتفاعا كبيرا – ١٩٪– بفضل النمو الاقتصادي، فتتمثّل في ما يطلق عليه في إسرائيل «المئوية العليا»، بمعنى من نسبتهم في المجتمع ١٪.

ويقول التقرير: في العام ٢٠١٠ ارتفعت مداخيل كافة العائلات في إسرائيل ولكنها عادت، في معظم الحالات، إلى مستواها الذي سجلته في العام ٢٠٠٨ قبل انفجار الأزمة المالية العالمية. وقد سجّلت المراتب الخمسة الدنيا الارتفاع النسبي الأكبر بعدما كانت قد تضرّرت أكثر من غيرها في العام ٢٠٠٩. مع ذلك، فقد استفادت المرتبة العليا من ارتفاع هو الأكبر كميًا – ٥٠٠ شيكل للشهر الواحد، أي ما يعادل حوالي ١٤٠ دولارا، وفق معدل الصرف الذي كان قائما في العام الماضي ٢٠١٠.

وجاء في التقرير أنه إذا استعرضنا الوضع على امتداد العقد الماضي نرى أن المرتبة العليا كانت أول المستفيدين من ارتفاع المداخيل، ففي الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ ارتفع دخل هذه العائلات بنسبة ٣ر٧٪، أي ما يعادل ١٦٨٢ شيكلا (٤٦٥ دولارا)، مع العلم وكما ذكر فإن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى ارتفاع إيرادات «المئوية العليا».

ويشير التقرير إلى أن نسبة عدم المساواة في إسرائيل هي إحدى الأسوأ بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، إذ تحتل إسرائيل، وفقا لمؤشر «جيني»، المكان الخامس من بين ٢٧ دولة. كذلك فإنه في حين ارتفعت نسبة عدم المساواة (مؤشّر جيني) في دول OECD منذ الثمانينيات بمعدل متوسط بواقع ٣ر٤٪، ارتفع مؤشر «جيني» في إسرائيل بما يعادل نسبة ٨ر١٣٪.

ونقرأ أنه في العام ٢٠١٠ بلغ الأجر المتوسط للنساء في الشهر ٦٣٨٦ شيكلا، أي ما يعادل ٦٦٪ من الأجر الشهري المتوسط للرجال. وبلغ الأجر المتوسط للساعة بين النساء ٤٣ شيكلا، أي ما يعادل ٨٤٪ من أجر الرجال المتوسط للساعة. وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة بين أجر النساء للساعة وبين أجر الرجال للساعة بقيت راسخة على امتداد الفئة العشرية الأخيرة، بنسبة ما يقارب ٨٤٪.

وحسب التقرير فإنه في العام ٢٠١٠ اتّسعت الطبقة المتوسطة بعض الشيء بعد أن كانت في السنة التي سبقتها– ٢٠٠٩– قد بلغت أدنى نسبة لها منذ بداية العقد. فقد ارتفعت نسبة الطبقة المذكورة في ٢٠١٠ مقارنة بمجمل مداخيل العائلات في إسرائيل من ٦ر٢٦٪ إلى ٨ر٢٧٪، وزادت حصتها من مجمل مداخيل العائلات من ٥ر٢٠٪ إلى ٣ر٢١٪.

ومنذ العام ١٩٩٨ طرأ انكماش في الطبقة المتوسطة، فقد تقلصت نسبتها من ٥ر٢٨٪ من مجمل مداخيل العائلات في إسرائيل إلى ٨ر٢٧٪، أما حصتها من مجمل المدخولات فقد انخفضت من ٢٢٪ إلى ٣ر٢١٪. وتجدر الإشارة إلى أن الشريحة المتوسطة تشمل كافة العائلات التي يتراوح دخلها ما بين ٧٥٪ و١٢٥٪ من مدخول العائلات الخارجي. ويبرز هذا الانخفاض خصوصا على ضوء كون الطبقة المتوسطة في إسرائيل أصغر حجما منها في غالبية (OECD).

وفي العام ٢٠١٠ شهد الدخل الشهري للأجيرين الأشكناز (اليهود الغربيين) انخفاضا قياسا بمعدل الرواتب العام للأجيرين بواقع ٨ نقاط بالمئة، من ١٤١٪ فوق معدل الرواتب العام في العام ٢٠٠٩ إلى ١٣٣٪ فوق معدل الرواتب العام في ٢٠١٠. مقابل ذلك، ارتفع دخل اليهود الشرقيين بواقع أربع نقاط بالمئة، إلى مستوى ١٠٧٪ فوق معدل الرواتب العام. أما دخل الأجيرين العرب الشهري فقد بقي على حاله دون تغيير: ٦٨٪ من معدل الرواتب العام، على غرار مستوى دخلهم (نسبيا) في العام ٢٠٠٠.

وفي العام ٢٠١٠ شهدت كلفة الدخل السنوي المتوسط لكبار المديرين في الشركات التي تندرج في مؤشر البورصة «تل أبيب ٢٥» (الشركات الـ٢٥ الأكبر في البورصة) ارتفاعا بواقع ٣٠٪ (مقارنة بالعام ٢٠٠٩) وبلغت زهاء ١٢ مليون شيكل في العام لكل مدير، أي ٣ر٣١٤ مليون دولار سنويا، وهو ما يعادل ١١٤ ضعفا من معدل الرواتب العام، علما أن هذه النسبة كانت في العام ٢٠٠٠ لا تتعدى ٤٩ ضعفا.

التعليم والتعليم العالي

ويفرد التقرير الاجتماعي لمركز أدفا حيزا لملف التعليم والتعليم العالي، ويقول إن جهاز التعليم المدرسي لم ينجح حتى الآن في كسر حاجز نسبة ٥٠٪، في مسألة الحصول على الشهادة المدرسية النهائية (التوجيهي أو الثانوية)، وهي في حدود ٣ر٤٨٪، ولكن كما هو معروف فإن نسبة الطلاب اليهود الذين يحصلون على هذه الشهادة تقفز عن نسبة ٥٥٪، وإن ما يخفض النسبة العامة هو نسبة التحصيل بين الطلاب العرب، بفعل سياسة التمييز في جهاز التعليم.

ويقول التقرير إنه من بين خريجي المرحلة الثانوية (التوجيهي) في العام ٢٠٠٢، التحق ٨ر٣٣٪ فقط بالدراسة الأكاديمية (في الجامعات والكليات الأكاديمية في البلاد) وهذه النسبة بقيت شبه مستقرة حتى العام ٢٠١٠.

ويبين التقرير أن التوجه إلى الدراسة الأكاديمية كان ٧ر٣٦٪ من النساء، مقابل ٣٠٪ من الرجال، و٤ر٣٦٪ من الطلاب اليهود، مقابل ٩ر١٨٪ من الطلاب العرب، كما يظهر أن ٦ر٤٧٪ من خريجي المرحلة الثانوية متحدرون من التجمعات السكانية الميسورة، مقابل ٦ر٢٣٪ من التجمعات الفقيرة. وفي المجمل العام، فقد توجه ٤٥٪ للمواضيع النظرية، مقابل ٤ر٢٧٪ توجهوا للمواضيع التكنولوجية.

تكاليف الصحة

أما في جانب الصحة فيقول التقرير إنه في العام ٢٠١٠ استمر الارتفاع في نفقات العائلات على برامج التأمين الصحي الرسمية والبرامج المكملة التي تضمن خدمات صحية بمستوى أعلى، وهي من نصيب الشرائح المتوسطة والميسورة، إذ كلما ارتفعت تكلفة بوليصة التأمين ارتفع مستوى الخدمات، وهذا ما أفرز على مدى العقد ونصف العقد الأخيرين ظاهرة «طب للأغنياء وطب للفقراء».

وارتفع ما تنفقه العائلات في المرتبة العشرية العليا من ٣٩٧ شيكلا إلى ٤٤١ شيكلا شهريا، وفي الفئة العشرية السادسة ارتفع من ١٨٥ شيكلا إلى ٢١٩ شيكلا. وارتفعت هذه النفقات كذلك في العشرية الثانية الدنيا من ٨٤ شيكلا إلى ٩٩ شيكلا.

وفي العام ٢٠١٠ استمر اتّساع الفجوة بين التمويل لسلة الخدمات الصحية التي تقدمها صناديق المرضى، والتمويل الرسمي. ولو كانت السلة برمتها تزداد ميزانيتها كل عام، لبلغ تمويلها في العام ٢٠١٠ حوالي ٧ر٤٤ مليار شيكل، أما في واقع الأمر فقد بلغ نحو ٣ر٣٠ مليار شيكل.

موجز اقتصادي

تراجع التضخم المالي يعكس تراجعاً في الحركة التجارية

سجل التضخم المالي في شهر تشرين الثاني الماضي تراجعا بنسبة ١ر٠٪، عاكسا بذلك التراجع في الحركة التجارية، وحملات تخفيض الأسعار التي بادرت لها الشركات من أجل تشجيع حركة السوق، وبذلك يكون التضخم الماضي قد سجل في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٩ر١٪، وهو أقل بكثير من التوقعات التي كان يتم تداولها في مطلع العام الماضي، ووصل حد التقديرات إلى تضخم يتجاوز نسبة ٤٪ وأكثر.

ويستدل من تقرير مكتب الإحصاء المركزي أن التضخم المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، حسب المقياس الذي تتبعه السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، قد ارتفع بنسبة ٣ر٢٪، وهو في وسط المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية، ما بين ١٪ إلى ٣٪.

واعتمادا على وتيرة التضخم في الشهر الأخير في كل سنة من السنوات الأخيرة، وهي وتيرة منخفضة، وغالبا ما يكون التضخم تراجعيا، فإن إجمالي التضخم المالي سيكون هذا العام في حدود ٢٪، ولكن لن تكون مفاجأة إذا ما اقترب إلى نسبة ٥ر١٪.

وينظر بنك إسرائيل المركزي إلى وتيرة التضخم على أنها ناجمة أساسا عن تراجع الحركة التجارية ونشاط الأسواق، ولهذا بادر في الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى تخفيض الفائدة البنكية مرتين، وكل مرة بنسبة ٢٥ر٠٪، وقد يواصل تخفيض الفائدة في الأشهر القليلة، اعتمادا على السياسة الاقتصادية التي يتبناها محافظ بنك إسرائيل، والتي يسعى فيها إلى تشجيع الحركة التجارية من خلال تخفيض الفائدة.

تراجع في نسبة الوظائف الشاغرة

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن عدد الوظائف الشاغرة والمعروضة للعاملين تراجع في شهر تشرين الثاني بنسبة ٧ر١٠٪، مقارنة مع الشهر الذي قبله، وهذا في الوقت الذي تواصل فيه البطالة تسجيل أدنى مستوياتها منذ أكثر من ١٦ عاما، وهي تتراوح ما بين ٦ر٥٪ إلى ٧ر٥٪.

وحسب التقرير فإن عدد الوظائف الشاغرة في شهر تشرين الثاني كان ٦٠٢٠٠ وظيفة، مقابل ٦٧٤٠٠ وظيفة في الشهر الذي سبقه، تشرين الأول، وقرابة ٧٠ ألف وظيفة في شهر أيلول.

وتتلاقى هذه المعطيات مع توقعات أصحاب العمل، بموجب مسح أجراه أحد معاهد الاستطلاع، بأن تشهد إسرائيل تباطؤا في نسبة تجنيد العمال في الربع الأول من العام الجديد ٢٠١٢. وقال ٧٦٪ من أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع إنهم يتوقعون استقرارا وحتى تراجعا في وتيرة تجنيد العمال الجدد في سوق العمل الإسرائيلية كانعكاس لحالة التباطؤ الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وأيضا اعتمادا على مؤشرات إلى تراجع أو احتمال تراجع الصادرات لأسواق الدول المتطورة.

ويقول مدير قسم الأبحاث في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل الإسرائيلية، بيني بابيرمان، إن معطيات مكتب الإحصاء المركزي تعكس مؤشر التباطؤ الاقتصادي في العالم وانعكاساته التي باتت ملموسة نوعا ما في الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا ينعكس سلبا على وضعية التشغيل.

وأشار بابيرمان إلى أن عدد الشركات التي تُقدم على فصل العاملين في تزايد مستمر، وشركات أخرى تستعد لخطوات تقليص في حجم عملها، ما يعني فصل عدد آخر من العاملين لديها.

ارتفاع حاد في الضرائب على التبغ

رفعت وزارة المالية الإسرائيلية في النصف الثاني من الشهر الجاري– كانون الأول– الضرائب المفروضة على التبغ المصنع من دون السجائر، بنسب تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ على ما هو قائم، وهذا سيؤدي إلى رفع أسعار منتوجات التبغ بما بين ٢٥٪ إلى ٣٣٪.

ويجري الحديث عن تبغ النرجيلة وتبغ الغليون والسيجار، وأسعار هذه المنتوجات سترتفع بشكل حاد وملموس لمتعاطي هذه الأنواع من التبغ.

وقالت وزارة المالية إنها تتوقع زيادة مداخيل الضرائب من هذا البند وحده في العام الجديد ٢٠١٢ بحوالي ١٢٠ مليون شيكل، أي قرابة ٣٢ مليون دولار، في حين يجري التخطيط لزيادة الضرائب على البضائع غير الاستهلاكية، وذات القيمة العالية، بمعنى التي تشتريها بالأساس الفئات الغنية والميسورة، إضافة إلى تقليص الإعفاءات الضريبية على حجم البضائع التي من الممكن شراؤها في حوانيت «الديوتي فري»، في المعابر الدولية، ما قد يزيد مداخيل الضريبة بحوالي مليار شيكل، حسب التوقعات، أي ما يعادل ٢٦٥ مليون دولار.

استيراد السيارات يسجل ذروة جديدة

قالت معطيات تقرير صادر عن وكلاء السيارات إن استيراد السيارات الجديدة للعام المنتهي ٢٠١١ من المفترض أن يسجل ذروة جديدة، بعد أن تم استيراد قرابة ٢١٢ ألف سيارة في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الجاري، وفي حين أن إجمالي عدد السيارات المستوردة في العام الماضي ٢٠١٠ بلغ حوالي ٢١٦٥٠٠ سيارة.

واعتمادا على معدل الشراء الشهري للسيارات، الذي تراوح ما بين ١٥ ألف سيارة و٢٠ ألف سيارة، فمن المفترض أن يقفز العدد الإجمالي للسيارات المستوردة في العام المنتهي عن ٢٢٥ ألف سيارة.

وتضمن التقرير جدولا لأكثر السيارات مباعا، وأظهر التقرير الذي شمل بيع السيارات في الأشهر الـ ١١ الأولى، أن شركة مازدا تركت بعد أكثر من ١٢ عاما كليا المرتبة الأولى للسيارات، لصالح شركة يونداي، التي باعت حتى قبل شهر، ٣١٤٠٠ سيارة، مقابل ٢٠١٦٤ سيارة لمازدا، وفي المرتبة الثالثة تحل شركة تويوتا مع ١٨٣٠٠ سيارة تقريبا، ثم شركة كايا– ١٤٦٠٠ سيارة.

وتحل شركة شيفروليت الأميركية في المرتبة الخامسة ببيعها أكثر من ١٣ ألف سيارة، ثم سوزوكي التي باعت ١١٧٠٠ سيارة، وفي المرتبة السابعة فولكسفاجن التي باعت أكثر من ١١ ألف سيارة، وفورد– أكثر من ١٠ آلاف سيارة، ونيسان– أكثر من ٩ آلاف سيارة، وتحل في المرتبة العاشرة شركة سكودا التي باعت ٨٧٥٠ سيارة.

قضايا وآراء

تأثير الشرعية الدولية على القوة الضاربة للجيش الإسرائيلي!

بقلم: يوفال بازاك (*)

مدخل

كشف حادث السيطرة على سفينة «مافي مرمرة» التركية بمنتهى الوضوح عن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الكيفية التي يعمل بها الجيش الإسرائيلي والكيفية التي ينظر بها إلى نشاطاته وعملياته من جانب الرأي العام العالمي. وحادثة السفينة لم تظهر في فراغ، بل شكلت استمرارا مباشرا لحملة تشن ضد إسرائيل في السنوات الأخيرة، وتجري معاركها بأبعاد الحرب التقليدية- برا وجوا وبحراً- لكن أهدافها موجهة إلى صعيد مختلف كليا.

هذه الظاهرة تشكل عمليا جزءا من مكونات انعدام التناظر الذي يسم «المواجهات الجديدة» التي تخوضها إسرائيل ضد أعدائها. وقد أطلق الجنرال (احتياط) غيورا روم على هذه الظاهرة، التي شخصها في حرب لبنان الثانية: «الإستراتيجيات المتناقضة لحزب الله والجيش الإسرائيلي»، وقال إنه في الوقت الذي عمل فيه الجيش الإسرائيلي من أجل تجسيد تفوقه الجوي ضد التشكيلات العسكرية لحزب الله في لبنان، فقد استخدم حزب الله منظومة صواريخه قصيرة المدى ضد العمق الإسرائيلي بينما كانت أهدافه الاستراتيجية هي المجتمع الإسرائيلي من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى. وهكذا نشأ وضع «تخلى» فيه كل طرف من ناحية عملية عن تقويض استراتيجية الطرف الآخر، وبالتالي أديرت الحرب كـ«مباراة كرة قدم بين فريقين يلعب أحدهما مقابل الآخر، ولكن في ملعبين مختلفين».

هناك خط مباشر يربط بين حادث (مجزرة) كفر قانا في أثناء عملية «عناقيد الغضب» العام ١٩٩٦، والادعاء بوقوع مذبحة في (مخيم) جنين في أثناء عملية «السور الواقي» العام ٢٠٠٢، وحادث كفر قانا الثاني في حرب لبنان الثانية العام ٢٠٠٦، وعملية «الرصاص المصبوب» في غزة في ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، وتقرير غولدستون وحادث سفينة «مرمرة» في ٢٠١٠، فهذه كلها ثمرة الاستراتيجيا الجديدة التي تبناها أعداء إسرائيل، بعدما أدركوا عدم إمكانية التصدي المباشر للقدرة العسكرية الإسرائيلية، ولذلك يجب التطلع نحو الحد من إمكانية تجسيد هذه القدرة.

هذه الاستراتيجيا الجديدة وجهت نحو ساحتين رئيستين يتشكل فيهما الرأي العام المؤثر على حرية العمل في استخدام وتفعيل الجيش الإسرائيلي: ساحة المجتمع الإسرائيلي، والساحة الدولية. وتحدث هذه الظاهرة فوق أرضية خصبة جداً، تتمثل في اتجاه واسع ومتعدد الأبعاد جوهره نزع الشرعية عن دولة إسرائيل. في أعقاب بروز وتنامي ظاهرة نزع الشرعية، أضحت مسألة كيفية تفعيل القوة العسكرية للجيش الإسرائيلي، والتي لم تكن في أي وقت بسيطة أو سهلة، مسألة ذات انعكاسات واسعة وجوهرية. ونظرا لأن التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها دولة إسرائيل باتت مركبة وجسيمة أكثر من أي وقت مضى، فإن من الجدير طرح السؤال: كيف يجب بناء وإعداد واستخدام القوة العسكرية للجيش الإسرائيلي كي ينجز المهمات الملقاة عليه من طرف المستوى السياسي، وأن يفعل ذلك من دون التسبب بتعميق نزع الشرعية وتقليص حرية عمل المستوى السياسي؟!

يحلل هذا المقال التغييرات المركزية التي طرأت في الساحة الإستراتيجية، وخاصة تنامي تأثير عامل الشرعية على تفعيل القوة العسكرية، ويخلص إلى أن على الجيش الإسرائيلي، في ضوء هذه التغييرات، أن يبلور إستراتيجيا شاملة توجه وترشد بشكل منسق بناء القوة وطريقة استخدامها، بغية مواءمتهما لمقتضيات المجابهة الفعالة للتحدي المركب الذي تواجهه إسرائيل.

عمليات نزع الروح العسكرية

برزت في العقود الأخيرة ظواهر اجتماعية من قبيل تراجع المثل القومية العليا وتقديم النزعة الفردية وانحسار سلطة الزعماء والاستكانة والمهادنة في السياسة الخارجية وغيرها. كل ذلك، جنبا إلى جنب مع تطور وسائل الإعلام التي أتت بالحرب إلى داخل البيوت والغرف السكنية وغيرت جذريا الصورة البطولية للحرب، أدى إلى تقليص حرية العمل المطلوبة للخروج إلى حروب يتطلب تحقيق أهدافها ثمنا باهظا، وكرس بالتالي المحافظة على النظام العالمي الراهن كقيمة في الدبلوماسية الدولية.

هذه الاتجاهات تطورت بالأساس في النصف الثاني من القرن العشرين، مباشرة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وفي الواقع فإن سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي شكلا الإشارة التي وضعت هذه الاتجاهات في مقدمة منصة الدبلوماسية الغربية. وقد أتاح «العالم الجديد» الذي ولد دفعة واحدة، للغرب ولأوروبا بشكل خاص تعظيم اتجاه «الانكفاء» الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتعزز بعد «العودة إلى البيت» من المغامرات الكولونيالية. بعد ذلك أفضى الضمير الأوروبي المعذب إلى الاشمئزاز من النزاعات المسلحة، وسط تدخل متزايد في الدفاع عن حقوق الأقليات، إلى جانب تصاعد التأييد لـ«مقاتلي الحرية» الذين يكافحون من أجل التحرر الوطني، وتحولت الدبلوماسية إلى أسلوب شرعي وحيد تقريبا لحل المشاكل على الصعيد الدولي، فيما قلصت الميزانيات العسكرية والجيوش وتراجعت مكانتها نتيجة اتجاه نزع الروح العسكرية. كذلك أدى التأكيد على حقوق الفرد في العالم الغربي إلى جعل الرأي العام والقانون الدولي معايير مهمة في قدرة الدول على تجسيد قوتها العسكرية. هذه العوامل تعاظمت بشكل ملموس مع تطور وسائل الإعلام، التي أتاحت نقل معلومات كثيرة في زمن حقيقي وأثرت بالتالي على حرية عمل الطرف المقابل.

اسم اللعبة: شرعية دولية

كانت الشرعية دائما وأبداً جزءا جوهريا من الحروب، غير أن الظروف التي نشأت في الغرب في النصف الثاني من القرن الماضي، وبالأخص منذ سقوط جدار برلين، حولتها إلى هدف استراتيجي قائم بذاته. إدراك سورية وياسر عرفات وحسن نصر الله (وباقي أعداء إسرائيل) بأنهم لا يمتلكون القدرة على المواجهة المباشرة للقوة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى رغبتهم في إبقاء الصراع، دفعهم نحو بلورة إستراتيجيا تتطلع نحو الحد من قدرة إسرائيل على تجسيد هذه القوة. وقد شكلت حرب «يوم الغفران» (١٩٧٣) نقطة التحول التي أدت إلى تغيير إستراتيجيا العدو، من توجه مباشر يسعى إلى تدمير إسرائيل بطرق عسكرية، إلى توجه غير مباشر عن طريق شن هجمات إرهابية ضد السكان المدنيين في محاولة لزعزعة وتقويض المجتمع الإسرائيلي وتقليص حرية العمل في تفعيل القوة. هذا التوجه ترافق مع حملة واسعة لتقويض سمعة وعدالة إسرائيل.

تبني توجه «بعيداً عن»...

وجدت إسرائيل نفسها مجدداً عالقة في مأزق استراتيجي عويص ظاهريا، بين واجبها في حماية مواطنيها والمحافظة على مصالحها الحيوية، وبين الكيفية التي فهم بها الأمر من قبل أجزاء متزايدة في العالم الغربي. ففي الوقت الذي عززت فيه إسرائيل موازين القوة المادية في المجال التكتيكي والتنفيذي، فإن الطرف المقابل- المعادي- غيّر قواعد اللعبة، وسط تشخيص مواطن الضعف والقيود في الساحة الداخلية الإسرائيلية، وكذلك في الساحة الدولية، بغية تقليص حرية عمل إسرائيل ومنع الجيش الإسرائيلي من تجسيد قوته. وحين عملت إسرائيل بالرغم عن ذلك، فقد دفعت ثمنا باهظا في الساحة الدولية، حث عملية نزع شرعيتها، وعمق صورتها كدولة عدوانية «مارقة»، وقلص أكثر حيز عملها ومناورتها استعدادا لجولات عسكرية مستقبلية.

والمفارقة هي أن الخطوات التي قام بها الجيش الإسرائيلي لتقليص عدد المصابين في صفوف جنوده، بواسطة تطوير «قدرة قتالية عن بعد» وخلق حرية عمل تنبع من دعم وتأييد المجتمع الإسرائيلي، هي التي أدت بالذات في الكثير من المرات إلى دفع ثمن باهظ بعملة الشرعية في الساحة الدولية. نظرية التفعيل الجديدة، التي وقف في صلبها منطق الرد غير المتناسب وغير المتوقع، طبقت في لبنان وقطاع غزة انطلاقا من فكرة أن الانسحاب منهما سيوفر لإسرائيل الشرعية المطلوبة للعمل هناك.

وفي الواقع فقد حققت هذه النظرية في عدد من الحالات نتائج ايجابية وساهمت في تعزيز قدرة الردع الإسرائيلية، لكنها أدت في المقابل إلى دفع أثمان باهظة على صعيد الشرعية الدولية. وحتى الإنجازات اللافتة التي حققها سلاح الجو والاستخبارات الإسرائيلية في القدرة على توجيه ضربات موضعية دقيقة، وسط تقليص ملموس للضرر الجانبي، لم تكسب إسرائيل أي قدر من الشرعية على الصعيد الدولي، بل على العكس، أضرت بشرعية عملها.

وبنظرة إلى الوراء نجد أن هذه النظرية التي ميزت عمليات الجيش الإسرائيلي منذ منتصف التسعينيات، خدمت أعداء إسرائيل من حيث إطالة أمد العمليات (وسط كشف الجبهة الداخلية لتهديد مستمر)، وغياب الحسم الواضح في نهاية القتال، وصور الدمار وفرار المدنيين من مناطق القتال التي بثت على شاشات التلفزة من دون توقف، وأخيرا في الأخطاء التنفيذية. كل ذلك خلق شعورا في العالم بأن الجيش الإسرائيلي يتصرف كـ«الثور الأهوج»، يزرع الدمار ولا يساهم بشكل حقيقي في تحسين الواقع الأمني.

وحتى عملية «الرصاص المصبوب»، التي اعتبرت في إسرائيل عملية عسكرية ناجحة، أصبحت، استمرارا لهذا الاتجاه، أحد العوامل المركزية التي أضرت بشكل جوهري بسمعة ومكانة إسرائيل في الساحة الدولية، وكبلت بقيود إضافية، غير مرئية، يد الحكومة الإسرائيلية، والتي ستجد نفسها، جراء ذلك أيضا، مقيدة مستقبلا إذا ما أردت اتخاذ قرار بالقيام بعملية عسكرية.

الحاجة الملحة إلى تبني توجه إستراتيجي جديد

في ظل الواقع الراهن، الذي تنحسر فيه القدرة على تحقيق إنجازات ملموسة في ساحة المعركة وترتفع بشكل مستمر الأثمان المدفوعة في الساحة الدولية جراء أية عملية عسكرية، تتحول طريقة أو كيفية تفعيل قوة الجيش الإسرائيلي إلى مسألة مفتاحية في الأمن القومي لدولة إسرائيل، تتبعها مسائل أساس أخرى مثل مسألة الانتصار والحسم، أمد الحرب، المناورة في مواجهة النيران، الوسائل القتالية والتكنولوجية، العلاقات بين الجيش والمجتمع، موضع قوات الاحتياط، وغيرها. كل هذه مسائل جدية للغاية، تتطلب إجابة في إطار متماسك ومعقول يستطيع تجسيد قدرة إسرائيل في حشد كامل طاقة وسائل القوة التي تمتلكها في مواجهة التحديات المنتصبة أمامها.

هناك مقولات يرددها البعض، من قبيل أن زمن استخدام القوة العسكرية ولى، وأنه «لا يمكن الانتصار على الإرهاب بوسائل عسكرية»، أو أن «المشكلة هي مشكلة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، ولذلك لا يمكن مواجهتها بواسطة القوة». ومثل هذه المقولات باتت رائجة وراسخة في الخطاب العام في دول الغرب. ولكن، وكما هو معروف، فإن وظيفة القوة العسكرية محددة، ليس من أجل إحراز «انتصار استراتيجي» وإنما لخلق الظروف لعمل الجهود السياسية من أجل تحقيق الأهداف السياسية والأمنية. وفي ظل الواقع الراهن تغدو العلاقات بين الجهد العسكري والجهد السياسي مركبة وذات مغزى أكبر بكثير. هذا الوضع يؤكد الحاجة إلى التنسيق والمواءمة بين الجهدين، جنبا إلى جنب مع إدارة ذكية وفعالة. ويشكل إنتاج وخلق القوة شرطا ضروريا في مواجهة التحديات، وإن كانت القوة في حد ذاتها غير كافية. في نظرية الأمن القومي يطبق مبدأ يصف القوة الشاملة كحصيلة، أو ناتج ضرب بين القوة الفعلية وبين حرية العمل في تفعيلها. بمعنى أن الاستثمار في قدرات متقدمة وفي قوة بشرية متفوقة لا يساهم في الأمن بشكل حاسم إذا كانت القدرة على تفعيلهما مقيدة بصورة كبيرة بأسباب مثل الرأي العام والزعامة أو الشرعية الدولية. فضلا عن ذلك فإن للمؤسسة العسكرية مسؤولية إزاء حيز حرية عمل المستوى السياسي في نهاية الحرب، أي أن من واجب المستوى العسكري ضمان تحقيق أهداف الحرب كتوجيه رئيس، غير أن عليه أن يقوم بذلك بشكل لا يؤدي في نهاية الحرب إلى المس بحرية عمل المستوى السياسي نتيجة ضرر يلحق بمكانة الدولة في الساحة الدولية.

السؤال المركزي الذي يطرح في هذا السياق: ما هو التوجه الاستراتيجي الذي يتعين على إسرائيل تبنيه حتى تكون قادرة على العمل بفاعلية ونجاعة، في مواجهة التهديدات، وتحقيق الأهداف التي يحددها المستوى السياسي، والقيام بذلك من دون المس بإطار الشرعية الداخلية أو الخارجية؟

بات في إمكان الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية بمرور السنوات مواءمة القدرات في خضم الأحداث، لمواجهة التحديات في الساحات المختلفة. ففي الفترة منذ حرب لبنان الثانية، وبالأخص منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، طورت المؤسسة الأمنية بالتعاون الوثيق مع الصناعات العسكرية، قدرات بارزة لصالح المستوى التنفيذي، وخصوصا لصالح المستوى التكتيكي. وقد أكسبت هذه القدرات الجيش الإسرائيلي بلا شك أفضليات ونقاط تفوق مهمة، لكن ذلك ليس كافيا.

تطوير القوة الضاربة وكفاءة العمل

كتب دافيد بن غوريون عند إقامة الجيش الإسرائيلي أن «الخطة الدفاعية يجب أن تكون موجهة ليس للانتصار على العدو وحسب، وإنما لتحقيق انتصار سريع وبأقل الخسائر في صفوفنا... فقط عن طريق تطوير القوة الضاربة وقدرة العمل لكل جندي وللجيش بأكمله سنحقق النتيجة المزدوجة الملقاة علينا: الانتصار في المعركة والإقلال من حجم الخسائر». لقد عبرت استنتاجات بن غوريون بشكل جلي، فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي المطلوب للجيش الإسرائيلي، عن ضرورة الجسر على التناقض العضوي بين الحاجة لانتصار سريع وبين ضرورة تحقيق ذلك بأقل الخسائر. وقد حل بن غوريون هذا التناقض عن طريق صك مصطلح النوعية «تطوير القوة الضاربة وكفاءة العمل»، والذي تحول منذ ذلك الوقت إلى ركيزة أساس في التفكير العسكري الإسرائيلي.

وإذا أضفنا لمبدأ النصر السريع بأقل الخسائر عامل الشرعية، فسوف نتمكن من وضع ثلاثة معايير مطلوبة في أية عملية عسكرية: تحقيق الأهداف السياسية المحددة بدرجة قريبة من اليقين؛ تحقيق الهدف بثمن محتمل بمصطلحات الخسائر في الأرواح والممتلكات؛ المحافظة على حرية عمل المستوى السياسي بما في ذلك بعد انتهاء العمليات العسكرية.

وتتحرك أهداف العمليات العسكرية في الحيز الواقع بين أهداف الحد الأقصى- هزيمة العدو- وبين أهداف الحد الأدنى، وهي إحباط إستراتيجية العدو. وقد طرحت إدعاءات وحجج كثيرة فيما يتعلق بصلة أو ملاءمة مصطلح الحسم للنزاعات الحالية، في المقابل فإن غاية إحباط إستراتيجية وتحركات العدو- إذا كان الحديث يدور على حرب عصابات- هو إنهاك واستنزاف قوته وصولا إلى حالة انتصار بدون خسارة.

هناك موضوع واحد على الأقل لا خلاف حوله الآن وهو: أيا تكن أهداف الحرب، فإن من الضروري إنجازها بسرعة. من هنا يتعين على الجيش الإسرائيلي، كما جاء في التوجيه الأولي لبن غوريون، التطلع إلى تقصير أمد الحرب. هذا المبدأ يكتسب أهمية استثنائية في الوقت الحالي، الذي بات فيه العمق المدني والعسكري مكشوفين لإطلاق الصواريخ منذ اللحظة الأولى للحرب.

ويتطلب تقصير أمد الحرب من الجيش الإسرائيلي العودة إلى «توجه المناورة» الذي ميز عمله في الفترة الأولى. ويقوم هذا التوجه، خلافا للمناورة البرية، على الحيلة والمراوغة ومناورة العدو عن طريق استغلال نقاط ضعفه، وكسر روحه المعنوية وصولا إلى انهياره. وهو كتوجه تنفيذي يقف مقابل «توجه الإنهاك» الهادف إلى إبادة العدو عن طريق استنزافه وإنهاك قواه، وهو توجه محافظ ومسرف أكثر في الوقت والوسائل، في حين أن «توجه المناورة» يأخذ مخاطر ويعمل بسرعة واستمرارية من أجل تحقيق إنجاز سريع.

في السنوات الأخيرة كثر الحديث عن القيود التي وضعها على قوات الجيش الإسرائيلي الأسلوب أو النهج الذي تبناه أعداء إسرائيل في الجبهات المختلفة. لذا من الجدير الآن توجيه الانتباه إلى نقاط الضعف التي ينطوي عليها هذا النهج بالنسبة للعدو ذاته، والتي تتوقف فاعلية ونجاعة العمل العسكري ضده على تشخيصها واستغلالها. وترتبط نقاط الضعف هذه بثلاث ثغرات رئيسة تعاني منها القوات العصابية وهي: عدم القدرة على بناء تشكيلات ومنظومات متصلة في عمق الحيز التنفيذي الموجود في معظمه في الحيز الذي يعيش فيه سكان مدنيون (خاصة في المناطق الحضرية)؛ محدودية قدرة المساعدة المتبادلة وقدرة إقامة دفاعات دائرية؛ وأخيرا قدرة المرونة المحدودة في تغيير الانتشار نتيجة لتطور القتال أو المعركة. في مقابل نقاط الضعف هذه، يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يجسد ميزات القدرة الحركية التنفيذية التي يتمتع بها، في جميع الأبعاد، وأفضلية أو ميزة النيران العميقة والدقيقة المسندة بقدراته الاستخباراتية، وبالأساس تفوقه الواضح في مجال قدرة القيادة والسيطرة، وذلك من أجل إيجاد ضغط مواز وسريع على سائر مراكز ثقل العدو. جنبا إلى جنب، يتعين على الجيش الإسرائيلي العمل على تحسين القدرة الدفاعية عن القوات المناورة في الجبهة، وكذلك عن المقدرات الإستراتيجية والمدنية في الجبهة الداخلية.

إن المبدأ الأول في سلم أولويات سائر الكيانات التي يمكن أن يعمل الجيش ضدها هو المحافظة على النظام، وعليه مطلوب توجيه كل الجهود لخلق تهديد حقيقي لاستمرار وجود هذا النظام.

هناك أفضليات بارزة أخرى للخطوة المقترحة، يمكن لها أن تؤثر على مسألة الشرعية: فخطوة مناورة من شأنها أن تحدث دمارا أقل من عمليات نارية تتم في إطار «توجه الإنهاك»، وذلك نتيجة قدرة القوة المناورة على التمييز بشكل أفضل بين السكان المدنيين والعدو. كذلك فإن القدرة على خلق أهداف نتيجة الاحتكاك الناجم عن عملية المناورة، جنبا إلى جنب مع القدرات الاستخباراتية ووسائل النار الدقيقة التي تعمل في دوائر قصيرة، يمكن أن تقلص بشكل ملموس الضرر الجانبي وأن تحقق فاعلية أكبر في تفعيل القوة الموجهة ضد العدو. ومما لا شك فيه أن عملية المناورة في عمق أراضي العدو تنطوي على مخاطرة أكبر بوقوع إصابات وخسائر في صفوف قوات الجيش الإسرائيلي، مما يتطلب معالجة هذا الأمر في عمليات بناء القوة، سواء في النواحي التكنولوجية أو عن طريق التأهيل والإعداد والتدريب.

دبابة اسرائيلية ذات اجتياح.

التحدي الإنساني- الإعلامي

إن تواجد قوات في عمق المنطقة من شأنه أن يساعد في إتباع وتطبيق سياسة إعلامية وإنسانية بصورة فعالة أكثر، وهما مجالان باتا يشكلان نقاط ضعف مركزية لإسرائيل وفي الوقت ذاته دعائم مركزية تستند عليها إستراتيجية العدو. ففكرة إدخال الحرب إلى الحيز العمراني لم تنبع فقط من سمات «المقاومة الشعبية» وفقما ينظر إليها في العالم، وإنما أيضا من خيار إستراتيجي يستند على فرضية مؤداها أن قوة عسكرية تعمل داخل وسط مدني لا بد لها من أن تلحق ضررا بالبنى التحتية والسكان المدنيين، علما أن مثل هذه المشاهد يمكن أن تنقل بسهولة وفي زمن حقيقي إلى مواطني العالم بغية التأثير على الرأي العام. إن أحداثا مثل قصف كفر قانا (في جنوب لبنان)، وموت الطفل محمد الدرة في الانتفاضة الثانية، واجتياح مخيم جنين العام ٢٠٠٢، ومقتل عائلة الدكتور عياش في غزة في أثناء عملية «الرصاص المصبوب»، وقضية سفينة «مرمرة»، وقصص الاعتداء على الشيخ رائد صلاح، كلها أحداث تقع في المسافة بين خطأ تنفيذي وحيل إعلامية، وهي أمور لها تأثير إستراتيجي على العمليات في أثناء حدوثها. إحدى الفرضيات الأساس في التعاطي مع هذه المسألة يجب أن تكون على النحو التالي: لا يمكن لمؤسسة دولانية أن تواجه بصورة ناجعة معلومات ودسائس تبث بوتائر متسارعة من قبل العدو.

فالمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي لا يستطيع إصدار بيان موثوق يدحض بيانا أو خبرا كاذبا يبثه الطرف الآخر، إذ أن الحديث يدور على عدم تناظر جلي بين كيان دولاني وبين منظمات لا عنوان لها. فرضية أساس أخرى تتعلق بالكيفية التي يفهم بها مصطلح «تناسب» لدى الرأي العام العالمي. ففي هذا الموضوع ثمة أيضا حقائق أساس تجعل صور ومشاهد بيت مدمر تنبش امرأة عجوز بين حطامه، أو طفل أمام دبابة، أو طائرة تقصف بيوتا ردا على إطلاق صاروخ قسام، تصعب جداً قدرتنا على نقل الرسالة إلى الرأي العام العالمي بشأن عدالة طريقنا.

فما الذي يمكن عمله في ظل هذا الوضع؟

يتعين على الجيش الإسرائيلي في هذا السياق أن يدمج بين عناصر هجومية (إعلام إيجابي) وعناصر دفاعية (منع دخول وسائل الإعلام إلى مناطق القتال). فهو لا يستطيع سد منافذ الإعلام لفترة طويلة، ولكنه يستطيع، ويجب عليه أن يقوم بذلك لفترة زمنية قصيرة نسبيا يدير فيها العمليات الرئيسة، من خلال فرض «سيطرة إعلامية» ومادية تحول دون دخول الصحافيين إلى ساحة عمليات معينة، وتطوير قدرات للسيطرة في الحيز الافتراضي الذي يغطي ساحات العمليات. هذا الأمر يتطلب المعالجة في بناء القوة من أجل توفير القدرات التكنولوجية الملائمة، وبدرجة لا تقل عن ذلك في خلق البنى والهياكل التنظيمية وتأهيل قوة بشرية بالحجم والكيفية اللازمين لمواجهة التهديد الكامن في هذا المجال.

عمليات إنسانية

ينبغي للتعاطي مع المجال الإنساني أن يتطلع إلى تحويل نقطة الضعف إلى تفوق، سواء لأنه لا توجد مصلحة لإسرائيل في المس بالمدنيين، أو لأن في مقدورها توجيه واستغلال المسألة الإنسانية لصالحها.

لهذا الغرض، على الجيش الإسرائيلي أن يتفادى المس ببنى تحتية مدنية حيوية ليس لها علاقة مباشرة بقدرات العدو القتالية. فمحاولة الضغط على السكان المدنيين كي يمارسوا الضغط على حكوماتهم حتى تمارس بدورها الضغط على منظمات، ليس فقط لا تساهم في دفع أهداف الحرب، بل توفر ذريعة لاتهام إسرائيل بالتسبب بأزمة إنسانية.

فضلا عن ذلك يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يعيد بسرعة الاستقرار للمؤسسات المدنية وأن يعمل بالتعاون الكامل مع المنظمات الإنسانية المحلية. وفي هذا السياق فإن إقامة مستشفيات ميدانية قرب تجمعات سكانية وضمان تزويد الامدادات والوسائل الإنسانية وتوزيعها هي أمور حيوية من أجل إفساح المجال أمام إستراتيجية التمييز بين المدنيين والأعداء، وهذا بالإضافة إلى عامل مهم بشكل خاص وهو الاستخدام الناجع (والموجه) لوسائل الإعلام، وذلك بغية توسيع حرية العمل في ساحة العمليات.

(*) كاتب المقال عقيد في الجيش الإسرائيلي يشغل حاليًا منصب الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في بولندا، وشغل في السابق منصب رئيس «قسم النظريات القتالية» في هيئة الأركان العامة. هذا المقال ظهر في عدد تشرين الثاني ٢٠١١ من مجلة «جيش وإستراتيجيا» الفصلية الصادر عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. ترجمة س. عياش.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

دعوة للتظاهر اليوم ضد اتساع ظاهرة «إقصاء النساء» من الحيز العام

إحدى عضوات الكنيست: الجهات الدينية المتطرفة تريد إعادتنا ثلاثة آلاف عام إلى الوراء والحكومة تتواطأ معها!

يتوقع أن يحتشد آلاف الإسرائيليين، اليوم الثلاثاء، في بلدة بيت شيمش، الواقعة شمال غربي القدس، للتظاهر ضد ظاهرة «إقصاء النساء» واعتداء الحريديم على بنات صغار وأمهاتهم غير الحريديات، ولكن ينتمين إلى التيار الديني القومي.

وقد وصل التوتر والجو المشحون بين الحريديم وغير الحريديم إلى ذروة جديدة، في نهاية الأسبوع الماضي، بعد أسابيع من الحديث حول إقصاء النساء في الحافلات والمؤسسات العامة في المجتمع اليهودي في إسرائيل، علما أنه خلافا للماضي فإن هذه المظاهر لا تنحصر في الأحياء الحريدية في القدس وإنما تنتشر في أنحاء إسرائيل. ووصلت هذه العاصفة إلى حد أن أحد قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية دعا النساء إلى القيام بعصيان مدني عام، لتحريك السلطات على العمل للحد من إقصاء النساء والتمييز ضدهن.

وبثت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، مساء يوم الجمعة الماضي، تقريرا حول بلدة بيت شيمش، التي يسكنها المتدينون وبينهم الحريديم. وتناول التقرير تجدد الصراع في البلدة، بين الحريديم وأهالي تلاميذ يدرسون في المدرسة الابتدائية «أوروت» التابعة لجهاز التعليم الحكومي – الديني، على خلفية أن الحريديم يعتبرون تلميذات المدرسة أنهم لسن متدينات ومحتشمات بما فيه الكفاية. وركز التقرير على الطفلة نعاما مرغوليس، الطالبة في الصف الثالث الابتدائي، والتي استعرضت تنكيل الحريديم بها وبزميلاتها في المدرسة. وتبين من الإفادات التي تجمعت في الأسابيع الأخيرة، حول ما يجري في بيت شيمش، أن الحريديم يتعرضون بالشتائم والبصاق وأحيانا بإلقاء الحجارة على نساء متدينات لسن محتشمات كفاية بنظرهم.

ووضعت بلدية بيت شيمش، التي يرأسها موشيه أبوطبول من حزب شاس، لافتات تأمر النساء في البلدة بالسير في أرصفة منفصلة عن الأرصفة التي يسير فيها الرجال. وكُتب في اللافتات أن «سرن بسرعة ولا تحدثن تجمهرا، ويجب ألا تتحدث الواحدة مع الثانية». ووصف تقرير القناة الثانية تصرف الحريديم ضد مرغوليس بـ «الإرهاب». وقالت والدتها إن «ابنتي طلبت أن تغادر بيت شيمش، عندما بدأ كل هذا الأمر، وهذا المساء قالت إنها لا تريد العودة [إلى المدرسة]». وأضافت أنه «في البداية كان الوضع أسوأ. فقد كانت تصل مجموعة من الحريديم وتصرخ باتجاه البنات 'شيكسع' [بلغة الإيديش وتعني «المرأة غير اليهودية التي سلوكها غير أخلاقي»] وكلمات مشابهة. وكانت ابنتي تذهب خائفة صباح كل يوم». وتابعت أنه مرة كل أسبوع يتجمع ما بين ١٥– ٢٠ رجلا حريديا قرب الجدار المحيط بالمدرسة ويطلقون العبارات البذيئة. وقالت إنه في المرة الأخيرة وقف الرجال الحريديم وصرخوا «زانيات، حقيرات، انصرفن من هنا».

وقالت أليسا كولمان، ٤٢ عاما، لصحيفة «هآرتس» إنه عندما كانت تساعد بنات مدرسة «أوروت» بالصعود إلى الحافلات، الأسبوع الماضي، اقترب منها أحد الحريديم وبصق في وجهها وصرخ نحوها «شيكسع»، بادعاء أن لباسها ليس محتشما. وبعد أن تمالكت نفسها جرت خلف الحريدي في محاولة لتصويره وتسليم صورته للشرطة لكي تعتقله. وأضافت كولمان أنها تعرضت لاعتداء مشابه قبل شهرين أيضا، عندما حاول رجل حريدي مهاجمتها بحجر وهو يصرخ نحوها «شيكسع، زانية».

ثلاثة آلاف عام إلى الوراء

واحتشدت مئات النساء، بينهن سياسيات وصحافيات، في تل أبيب، يوم الجمعة الماضي، في مهرجان نظمته حركة «قوة النساء» ضد ظاهرة إقصاء النساء ومنع غناء النساء. وقالت عادينا بار – شالوم، وهي ابنة الزعيم الروحي لحزب شاس، الحاخام عوفاديا يوسيف، خلال المهرجان إن «توراتنا لم تتعامل أبدا مع هذا الموضوع مثلما يحدث اليوم. ومكانة المرأة في التوراة عالية ومحترمة. ولو أن الأمور تسير بحسب التوراة لما اضطررنا للجلوس هنا اليوم والنضال من أجل مكانتنا».

وكانت قد افتتحت المهرجان رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية، تسيبي ليفني. وقالت ليفني إن «هذا النضال ليس منحصرا بالنساء فقط وإنما هو نضال على وجه إسرائيل. وواضح لي أنه إذا لم نقف في هذه الجبهة، فإنه لن يسمحوا لنا بالصعود إلى منصة أبدا، لأنه لا أحد سيخوض هذا النضال من أجل دولة إسرائيل». وأضافت أنه «علينا أن ندرك أن الوضع يتغير بسرعة ومهمتنا هي وقف هذا التدهور، وأن هذا النضال هو أيضا ضد جُمل مثل 'فرقة إعدام أفضل من غناء النساء' وعدم تأجير الشقق للعرب».

ودعت رئيسة حزب العمل، شيلي يحيموفيتش، إلى إبقاء الخلافات السياسية جانبا والاتحاد في النضال ضد ظاهرة إقصاء النساء. وقال إنه «يحظر علينا أن نعزل أنفسنا وفقا لقبائل وأهداف سياسية. وأي هيئة مهمة ندخل إليها نجد فيها تمثيلا نسائيا مؤلفا من امرأة واحدة».

ووصفت وزيرة الثقافة ليمور ليفنات، من حزب الليكود، إقصاء النساء بأنه «نوع من العنف ضد النساء». وأضافت أنه خلال اجتماع اللجنة الوزارية لمكانة المرأة، برئاستها، تبلور قرار بأن النساء بإمكانهن أن يؤبن أعزائهن ودفنهم، ولهذا القرار مكانة قرار حكومة. وكانت تشير ليفنات بذلك إلى منع الحريديم المتشددين النساء من السير في جنازة الشقيق أو الزوج أو الأب وعدم تأبينه، خلافا لما هو متبع بين اليهود بشكل عام.

من جانبها وجهت عضو الكنيست زهافا غالئون، من حزب ميرتس، إصبع الاتهام إلى حكومة بنيامين نتنياهو، وقالت إن «هذا نضال سياسي ولا يعقل أن هذا يحدث خلال ولاية هذه الحكومة. يقولون إن 'صوت المرأة عورة' وإن المرأة هي إغراء جنسي وكيف بإمكان الرجال الصمود أمامه. لقد عدنا ٣٠٠٠ عام إلى الوراء، فهل نسكت؟».

وفي غضون ذلك دعا النائب السابق لرئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، القاضي المتقاعد إلياهو ماتسا، النساء في إسرائيل إلى تنفيذ عصيان مدني احتجاجا على اتساع ظاهرة إقصاء النساء بشكل كبير في المجتمع اليهودي في إسرائيل.

وقال القاضي ماتسا لإذاعة الجيش الإسرائيلي، يوم الخميس الماضي، إن «الاهتمام بالعدالة الاجتماعية [رمز الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل، خلال الصيف الأخير] يجب ألا ينتهي بسعر الجبنة أو بالفائدة على قروض الإسكان، وهناك قيم ينبغي المحاربة من أجلها والقول إن إقصاء النساء ليس واردًا في الحسبان» داعيا «نساء إسرائيل إلى البدء بعصيان مدني في أعقاب تكاثر حالات إقصاء النساء من المجال العام».

واتسعت في الفترة الأخيرة ظاهرة «إقصاء النساء» المتمثلة في الفصل بين الرجال والنساء في الحافلات، خصوصا في أحياء الحريديم، ورفض جنود حريديم المشاركة في مراسم عسكرية تغني فيها نساء، وهو ما يعتبره الجيش بأنه رفض لتنفيذ الأوامر العسكرية. وأفادت صحيفة «هآرتس» بأن بلدية بيتاح تيكفا، التي تعتبر مدينة علمانية في وسط إسرائيل، تفصل بين البنات والأولاد خلال نشاطات المدرسة والقاعات التي تعرض فيها مسرحيات أمام أطفال في سن ٤ سنوات.

تقاعس الحكومة

وأثارت أقوال أدلت بها الوزيرة ليفنات في مقابلة أجراها معها موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، أول من أمس الأحد، ضجة كبيرة بعدما حاولت تفهم ظاهرة إقصاء النساء، وهو ما اعتبره سياسيون أنه تعبير عن تقاعس الحكومة حيال معالجة التمييز ضد النساء.

وقالت ليفنات في المقابلة مبررة الفصل بين النساء والرجال في الحافلات إنه «إذا قرروا في [مستوطنات] موديعين عيليت أو بيتار عيليت الفصل في الحافلات، فإني لست واثقة من أن هذا يزعجني. هذه طريقة حياتهم. وإذا لم يكن هذا يزعج أية امرأة، فإن هذا لن يزعجني».

وتأتي أقوال ليفنات بعد أن امتلأت وسائل الإعلام الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، بتقارير حول رفض نساء، وبينهن متدينات، الانتقال للجلوس في مؤخرة الحافلات وترك القسم الأمامي للرجال، وتعرضن لإهانات جراء ذلك. وأجابت ليفنات عن سؤال بأن النساء الحريديات يخفن من مواجهة الرجال، بالقول «إني لست واثقة من ذلك. وأنا ألتقي مثقفات وهن لسن نساء بائسات. وفيما يتعلق بالحافلات، فإنه إذا كان الأمر [أي الفصل بين النساء والرجال] يتم بالإكراه فإن هذا ليس سليما، لكن عندما يفعلون ذلك طواعية، وكثير من النساء يفعلن ذلك طواعية، فإنه ليس لدي مشكلة مع هذا».

وأضافت ليفنات «لا أريد أن أثقفهم على العيش بطريقة مختلفة من تلك التي يعيشونها، فلديهم عاداتهم. وأنا لا أعتقد أن علينا أن نفرض شيئا، والقول إن هذا ليس حسنا وأن هذه عادة متخلفة. لا أعتقد أن هذا أمر صائب، لكن يحظر علينا أن نفرض طريقة الحياة هذه على من ليس مستعدا للعيش على هذا النحو. وفي الحافلة التي تسافر من أسدود إلى القدس ويسافر فيها أشخاص متنوعون فإنه يحظر أن يكون فصل فيها». وكانت تتطرق ليفنات بذلك إلى تقارير صحافية حول سيدة علمانية سافرت في حافلة من أسدود (أشدود) إلى القدس ورفضت الانتقال إلى مؤخرة الحافلة ليجلس رجل مكانها في مقدمتها.

ووجه أعضاء كنيست غاضبون انتقادات شديدة إلى ليفنات، وقال عضو الكنيست نحمان شاي، من حزب كاديما، إنه «لا يوجد في إسرائيل دولة داخل دولة، وإسرائيل ليست مؤلفة من عِزب ومزارع ومناطق تخضع لسيطرة منفصلة. إسرائيل هي دولة واحدة مع قانون واحد يسري على جميعنا. ولا يمكن تجزئة كرامة الإنسان».

وقال عضو الكنيست إيلان غيلئون، من حزب ميرتس، إنه يحظر تبرير سلوك الحريديم «وبإمكان المرأة الحريدية أن تجلس حرة في أي مقعد في المواصلات العامة المدعومة اقتصاديا من جانب الحكومة في مدينة حريدية أو حريدية – قومية أو غير ذلك. والمتضررات الأساسيات هن النساء الحريديات الذي ينبغي أن يدافع القانون عنهن أيضا».

وهاجم عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس، من حزب ميرتس، ليفنات وقال إن «إبداء الوزيرة ليفنات تفهما للفصل في المجال العام في المدن الحريدية هو أمر خطير ويشجع على إقصاء النساء وسيؤدي إلى اتساع هذه الظاهرة. والفصل بين النساء والرجال في المجال العام ليس قانونيا في أي مكان يحدث فيه. وكان متوقعا من وزيرة في حكومة إسرائيل أن تدعو بصورة لا لبس فيها إلى احترام القانون». وأضاف أن حكومة نتنياهو تتحدث طوال الوقت بصوتين: من جهة تندد ومن جهة تسمح بالظاهرة وتلمح بأنها موافقة على استمرار التطرف في الطائفة الحريدية من أجل سلامة التحالف الحكومي».

وتطرق عضو الكنيست عن كاديما يوحنان بلسنر إلى تزايد نسبة الحريديم في المجتمع الإسرائيلي. وقال إن التخوف هو من أن تصريحات ليفنات «غير المدروسة» ستدعم المتطرفين في الطائفة الحريدية. وأضاف أن «تبني اقتراح ليفنات في مرآة التوجهات الديمغرافية المتعلقة بنمو السكان الحريديم سيؤدي خلال بضع سنين إلى أنه لن يكون هناك مكان للنساء في المجال العام الإسرائيلي الذي سيتقلص بشكل دراماتيكي».

انتقادات لنتنياهو

من جانبه اعتبر نتنياهو لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، أن «إسرائيل هي دولة ديمقراطية وغربية وليبرالية. والمجال العام في دولة كهذه مفتوح للجميع ولا مكان فيه لأي تنكيل وتمييز. وتفعل الشرطة وستفعل كل شيء ضد من ينكل ويبصق ويرفع يده. وهذا ليس شأنا قانونيا فقط وإنما هو شأن اجتماعي أيضا. وأدعو الشخصيات العامة والقادة الروحيين إلى العمل ضد هذه الظاهرة».

وفي أعقاب اجتماع الحكومة اجتمع نتنياهو مع ممثلي كتلة «يهدوت هتوراة» الحريدية في الكنيست، نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان، وعضو الكنيست موشيه غفني، وطلب منهما الخروج بتصريحات ضد ظاهرة إقصاء النساء في المجال العام، أي في الحافلات والمؤسسات العامة والجيش أيضا، حيث يرفض الجنود الحريديم الاستماع لغناء النساء في المراسم الرسمية ويغادرونها. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في ديوان رئيس الحكومة قولها إن نتنياهو يعتزم القيام بسلسلة اجتماعات خلال الأسبوع الحالي مع وزراء شاس والحاخامين الرئيسين وحاخامين بارزين للبحث في الموضوع.

وقالت «هآرتس» إن نتنياهو يعتقد أن الجهات داخل الجمهور الحريدي والديني – القومي التي تشجع الفصل بين النساء والرجال في المجال العام أو في الجيش هي أقلية متطرفة وأن أغلبية الجمهور تتحفظ من ذلك. وتحدث نتنياهو مع المستشار القانوني للحكومي، يهودا فاينشتاين، وطلب منه التيقن من أن القوانين المتعلقة بمنع إقصاء النساء في المجال العام يتم تطبيقها في السلطات المحلية. وطلب نتنياهو من فاينشتاين التأكد مما إذا كانت لافتات موضوعة في بلدات، مثلما هو حاصل في بيت شيمش، تطالب النساء بالانتقال إلى الرصيف الآخر من أجل عدم الاختلاط بالرجال، تشكل مخالفة للقانون. وقالت مصادر في ديوان نتنياهو إنه «إذا كان هذا مخالفا للقانون فإنه ينبغي إزالة هذه اللافتات»، أي أنه إذا لم تكن اللافتات مخالفة للقانون فإنه يمكن إبقاؤها.

وطلب نتنياهو من وزير الأمن الداخلي، إسحق أهارونوفيتش، إصدار تعليمات للشرطة بالعمل ضد العنف بحق النساء في المجال العام والعمل بشدة ضد الجهات التي تهدد النساء وتمنعهن من السير في الشوارع بأمان.

لكن صحافيين كبار هاجموا نتنياهو بسبب تأخره أسابيع في التطرق والتعامل مع ظاهرة إقصاء النساء.

وكتب كبير المعلقين في «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، حول ذلك بأن «أي رئيس حكومة مطالب بالتعقيب على الأحداث التي تحتل الأجندة العامة... وفي حالة نتنياهو فإن رد الفعل يتم عادة عبر خمس مراحل– المرحلة الأولى: التجاهل؛ المرحلة الثانية: الاكتشاف. وهذا يحدث فقط عندما ينفجر الموضوع المهمل ويحدث ضجة كبيرة؛ المرحلة الثالثة: الاحتلال. نتنياهو يجمع وزراء، ضباطا وموظفين لإجراء مداولات طارئة وبعضها عبارة عن مسرحيات؛ المرحلة الرابعة: مظاهر. ديوان رئيس الحكومة يبشر بأن رئيس الحكومة أمر، وجه وأصدر تعليمات؛ المرحلة الخامسة: تبدد. عندما ينقشع الدخان يتضح أن تعليمات رئيس الحكومة في جهة والواقع في جهة أخرى... مع ذلك فخلال سنة سنكتشف جميعا أنه [أي نتنياهو] كان أول من كشف عن قمع النساء. وإذا لم يكن قد اكتشف القمع في العالم كله، فسيقول إنه اكتشفه في بيت شيمش على الأقل».

الفصل بين النساء والرجال في الحافلات العامة. [تصوير: عطا عويسات، موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني]

تفاقم ظاهرة «المستوطنين الجدد» في قلب «المدن المختلطة»!

عضو كنيست يميني: نشاط هؤلاء المستوطنين يهدف إلى تقوية الأساس اليهودي في تجمعات سكانية يهددها العرب!

اتسع المشروع الاستيطاني، في السنوات الماضية، ليصل إلى المدن والبلدات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر. والهدف من هذا الزحف الاستيطاني هو طرد العرب مما يعرف بـ «المدن المختلطة»، يافا وعكا واللد والرملة، ومحاصرتهم في المدن والقرى العربية، وتهويد البيوت العربية. والغالبية العظمى من البؤر الاستيطانية مقامة في المدن والبلدات اليهودية، بهدف تقوية «الروح اليهودية» داخل إسرائيل. ويطلق على هذه البؤر الاستيطانية اسم «النوى التوراتية». وهي تحصل على تمويل من الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها والبلديات وشركات وجمعيات استيطانية.

وجميع الذين يسكنون في هذه «النوى التوراتية» هم مستوطنون قدموا من معاقل المتطرفين في مستوطنات الضفة الغربية، مثل «كريات أربع» و«بيت إيل» و«ألون موريه» و«فيدوئيل»، وينتمون إلى التيار الديني – القومي – الصهيوني وباتوا يعرفون باسم «المستوطنين الجدد». ويضطلع الحاخامون المتطرفون بدور أساس في إقامة هذه البؤر الاستيطانية، وخصوصا تلك التي أقيمت في قلب الأحياء العربية في «المدن المختلطة».

فمثلا حاخام صفد، شموئيل إلياهو، المعروف بالفتوى التي أصدرها وتحظر بيع أو تأجير البيوت للعرب، هو أحد مؤسسي البؤرة الاستيطانية في حي عربي في عكا. والحاخام المتطرف شلومو أفينير، الذي وقع على الفتوى ذاتها، كان بين المبادرين لإقامة البؤرة الاستيطانية في قلب حي العجمي العربي في يافا. والحاخام المتطرف، الذي وقع هو الآخر على الفتوى العنصرية، زلمان ميلاميد، كان من المبادرين لإقامة البؤرة الاستيطانية في حي عربي في مدينة الرملة.

ويسعى «المستوطنون الجدد» إلى استفزاز السكان العرب في «المدن المختلطة». وهم يفعلون ذلك بعدة أساليب، بدءا بالطواف في الأحياء العربية، بمشاركة عشرات وأحيانا المئات من الفتية، يغنون أغاني دينية ويثيرون ضجة. وأحيانا يهتفون شعارات ضد العرب، الأمر الذي يؤدي إلى احتكاكات بين الجانبين، سرعان ما ينطلق إلى التراشق بالحجارة والمشادات وإطلاق عبارات عنصرية ضد العرب مثل «البيوت للعرب» و«أخرجوا من هنا» و«أرض إسرائيل لنا».

وأكد مواطنون عرب لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (٢٠١١/١٢/٢٣) أنهم يشعرون بالاستفزاز، بل بالعدوان، من سعي المستوطنين إلى شراء بيوتهم وعدم إخفاء نواياهم بطرد السكان العرب الأصليين من المدن. ويوجد في البؤرة الاستيطانية في الرملة ٦٠ عائلة، وهناك ٦٠ عائلة في «النواة التوراتية» الاستيطانية في قلب العجمي في يافا، و ١١٠ عائلات استوطنت في عدة أحياء في عكا بينها ذات أغلبية عربية، وفي اللد يصل عدد «المستوطنين الجدد» إلى ٣٠٠ عائلة تسكن في عدة أحياء غالبيتها أحياء ذات أغلبية عربية أو أحياء مختلطة.

تمويل حكومي

قررت الحكومة الإسرائيلية خلال العام الحالي رصد تمويل بملايين الشواكل من وزاراتها المختلفة، وذلك بعد جهد قام به عضو الكنيست المستوطن أوري أريئيل، من كتلة «الاتحاد الوطني» اليمينية المتطرفة. وبعد الإعلان عن القرار الحكومي، قلب أريئيل الحقائق بقوله إن «النوى تساعد في تقوية الأساس اليهودي في تجمعات سكانية يهددها العرب. وإنه لمفخرة أن ناتي على ذكر النوى في عكا واللد والرملة وغيرها والإشارة بالبنان إلى موقف صمود أعضاء النواة في يافا الذين يواجهون حملة نزع شرعية عنصرية من جانب السكان العرب».

وعقبت «يديعوت أحرونوت» على أقوال أريئيل بأنه «كأن الحديث يدور على إقامة بؤر استيطانية في منطقة معادية وليس في مدن في قلب الدولة». وأشارت الصحيفة إلى أن الكثيرين من «المستوطنين الجدد» جاؤوا من المستوطنات في عمق الضفة الغربية، وبعضهم يسكن لأول مرة داخل الخط الأخضر، وهم مشحونون بالطاقة نفسها التي يفرغونها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية «وبروح قتالية».

وتبين أن هناك خلافات بين «المستوطنين الجدد». وقالت الصحيفة إنه ليس جميعهم ينظرون بعين الرضا إلى مظاهرات الطواف الاستفزازية في الأحياء العربية. كذلك فإن نقل «النواة التوراتية» في الرملة إلى حي عربي في المدينة يثير خلافات كبيرة. ووصلت الخلافات حدا أعلن فيه قسم من عائلات «المستوطنين الجدد» عن نيته المغادرة والرحيل للسكن في مكان آخر.

واعترفت شابة من «المستوطنين الجدد» بأنه «يوجد نقاش كبير. ونحن وعائلات أخرى نعارض نقل النواة التوراتية إلى الحي العربي أغاش. لقد جئنا لدعم الوجود اليهودي وليس لنجلس على ورید العرب. والمسيرة التي جرت العام الماضي في أغاش كان هدفها الاستفزاز [للعرب] برأيي. إنهم يتحدون، ويسيرون هناك برأس مرفوعة، ويحضرون أصدقاء، وعندها بعد أن يتعرضون لرشق بالحجارة والمشادات، يريدون أن نأتي وندعمهم للقيام بضجة».

وقالت مستوطنة أخرى إن «أشخاصا من بيت إيل وألون موريه اشتروا في أغاش. هؤلاء نواة أيديولوجية متشددة. نحن جئنا إلى الرملة من أجل دعم اليهود، لكن هم جاؤوا على ما يبدو إلى الأحياء العربية ليُظهروا أن كل أرض إسرائيل لنا، وأننا موجودون في كل مكان». وأكدت المستوطنة «سوف يدفعون الثمن، فسكان الحي [العرب] لا يتعرضون للسكان اليهود القدماء وإنما للذين وصلوا حديثا فقط، وهم [العرب] يعرفون الفرق» بين القدماء والمستوطنين.

ثلاثون ألف «مستوطن جديد»

أقام «المستوطنون الجدد» بؤرهم المسماة بـ «النوى التوراتية» في ٨٠ مدينة وبلدة في إسرائيل، بينها البؤر الاستيطانية في «المدن المختلطة».

وبدأ هذا المشروع الاستيطاني منذ عشرات السنين لكنه اتسع بشكل كبير في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة وتعليق البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، حسب «يديعوت أحرونوت».

ووفقا للصحيفة فإن «المستوطنين الجدد» لا يتوجهون إلى مستوطنات الضفة ويقدرون بأنهم سيواجهون صعوبة في العثور على بيت خلف الخط الأخضر، ولذلك فإنهم يبحثون عن أقرب مكان من المحيط الذي ترعرعوا فيه. ويصل عدد «المستوطنين الجدد» اليوم إلى ثلاثين ألفا.

وقال مدير عام «صندوق الجاليات» الذي يركز «النوى التوراتية»، شاي توفيل، «إننا لا نذكر حجما كهذا من التوجهات إلينا. والنوى تتسع بسرعة وهناك طوفان من الطلبات لإقامة نوى أخرى». وقالت الصحيفة إنه يجري التخطيط حاليا لإقامة ١٦ «نواة توراتية» جديدة في مدن وبلدات إسرائيلية. وأضاف توفيل أن «هدفنا هو إقامة ٣٠٠ نواة في جميع أنحاء البلاد. وهؤلاء هم نفس الأصدقاء الذين يستوطنون [في الضفة]، لكنهم يطبقون الدعوة المشهورة 'الاستيطان في القلوب'».

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «المستوطنين الجدد» لا يقولون ذلك بصوت مرتفع، لكن إذا حدث ما يصفونه بأنه «الكارثة الكبرى»، أي إخلاء أعداد كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية، فإن من شأن هذه الخطوة أن تعطي دفعة قوية لمشروع «النوى التوراتية» والتأثير على النسيج الاجتماعي في المدن الإسرائيلية.

وإضافة إلى مخطط إقامة ٣٠٠ «نواة توراتية» فإن «المستوطنين الجدد» يخططون للاندماج في الحكم المحلي. بل إنهم يتحدثون عن رئيس بلدية يخرج من مشروعهم. وقال توفيل «تحولنا إلى مجموعة قوية، ونحن نتطلع إلى ترجمة هذه القوة إلى خطوط عملية والدخول في أجهزة الحكم المحلي. ونحن لا نريد أن نبقى أولئك الذين نبتهج فقط في يوم القدس وعيد الفصح، ولسنا من أتباع حباد [حركة يهودية أصولية]، ولدينا طموحات قيادية بكل تأكيد».

ويبدو أن هذه الحركة قد بدأت بتحقيق طموحاتها، فنائب رئيس بلدية بئر السبع، آفي فيرتسمان، جاء من صفوف «النواة التوراتية» المحلية. وفي بلدة سديروت تنافس رئيس «النواة التوراتية» المحلية، ألون دافيدي، على رئاسة البلدية. ومدير «النواة» في بلدة كريات ملآخي، شمعون حزان، عضو في المجلس البلدي. وقال حزان إن «الحديث يدور على أشخاص جديرين ويحملون رسالة اجتماعية، والسكان يحترمون هذا عندما يأتون للتصويت».

ووفقا للموقع الالكتروني لمشروع «النوى التوراتية»، فإن العضو يتطوع ٢٥ ساعة في الشهر في أعمال لصالح «النواة». وبين أهدافهم تحسين التعليم. والبؤرة الاستيطانية في اللد، وهي من أكبر البؤر، تشغل شبكة مؤسسات تعليمية ومشاريع تربوية. ويستغل أعضاء هذه «النوى» الضائقة الاقتصادية لدى قسم من السكان ويوزعون عليهم مواد غذائية في الأعياد.

تغطية خاصة

لماذا لم تساهم احتجاجات صيف ٢٠١١ في تعزيز الشعور بالتضامن لدى المجتمع الإسرائيلي؟

بقلم: كارميت هابر وإيلاه هيلر (*)

توطئة

يسعى هذا المقال إلى تفحص مسألة ما إذا كانت حملة الاحتجاج الاجتماعية في صيف العام ٢٠١١ قد عززت حقا الشعور بالتضامن لدى المجتمع الإسرائيلي؟!

ويكتسب هذا السؤال أهمية خاصة لدى تأمل معطيات «مؤشر الديمقراطية» (في آذار وأيلول ٢٠١١) واستطلاعات «مؤشر السلام» (لأشهر تموز، آب وأيلول ٢٠١١) والتي يستدل منها، خلافا للتوقعات والأجواء العامة، أن الشعور بالتضامن في صفوف الجمهور اليهودي لم يشهد أي تغيير خلال الاحتجاج وحتى في ذروته. فقد كان الشعور بالتضامن متوسطا قبل الاحتجاج وبقي على حالة خلال الاحتجاج.

فضلا عن ذلك فإنه لا يجوز التغاضي عن حقيقة كون الاحتجاج «احتجاجا شبابيا»، إذ كان الشبان هم قادة وطليعة هذا الاحتجاج، كما أن جل المطالب التي طرحت فيه مرتبط بحياة الجيل الشاب في المجتمع الإسرائيلي. وتكشف معطيات «مؤشر الديمقراطية» بصورة مفاجئة عن أن الشعور بالتضامن شهد هبوطا جليا على الرغم من أن احتجاج الصيف الأخير وضع قضية الشبان، بتطلعاتهم وآمالهم ومستوى المعيشة والصعوبات في المجتمع الإسرائيلي، على رأس الأجندة.

فكيف يمكن إذن جسر الفجوة بين الأجواء العامة والشعور بتعزز التضامن الذي ساد في أوج الاحتجاج الاجتماعي، وبين غياب التغيير في شعور التضامن لدى سائر مواطني إسرائيل؟ وكيف يمكن تفسير الهبوط المفاجئ في الشعور بالتضامن لدى الشبان؟!

سوف نحاول بداية تفسير أجواء التضامن الاجتماعي الذي ساد في أوج احتجاج صيف ٢٠١١، من خلال ثلاثة أبعاد: مستوى التأييد للاحتجاج الاجتماعي؛ تغيير سلم الأولويات في أعقاب الاحتجاج؛ وأخيرا المناخ الجماهيري في الاحتجاج.

تأييد الاحتجاج الاجتماعي: الجميع يتحدثون عن العدالة!

خلال تظاهرة الاحتجاج الضخمة التي جرت في الثالث من أيلول ٢٠١١ في تل أبيب (شارك فيها ٤٠٠ ألف متظاهر) ألقت دافني ليف، من النواة المؤسسة للاحتجاج، خطابا قالت فيه: «... لدينا مطالب من الحكومة ورئيسها بوجوب تغير الأحوال. إذ كان هناك ولد لا تتوفر لوالديه النقود من أجل النزهة السنوية، فإن الأمور يجب أن تتغير. إذا كنت متقاعدة أو ناجية من المحرقة، فإن الأمور يجب أن تتغير. إذا كنت من بين (المستوطنين) الذين تم إخلاؤهم من غوش قطيف، فإن الأمور يجب أن تتغير. إذا كنت بدوية، فلا بد للأمور من أن تتغير. أربعون في المئة منا يوصف وضعهم بـ«هش ماليا». وهذا يعني أن ٤٠ بالمئة من بيننا لا يستطيعون تمويل إنفاق غير متوقع...».

إن المطالب التي تتحدث عنها ليف لا تقتصر فقط على فئة طلبة الجامعات، الشبان، أو الطبقة المتوسطة، بل تسعى لدفع المساواة والعدالة الاجتماعية للجميع. لكن دفع العدالة الاجتماعية لم يكن هدفا أوليا للاحتجاج في بدايته. صحيح أن موجة الاحتجاج ركزت في البداية على مطلب مادي ضيق، يتمحور حول خفض أسعار السكن أو أسعار مواد أساسية، ولكن بمرور الوقت تطور الاحتجاج ليشمل مطالب مادية كثيرة وذلك بسبب انضمام مجموعات ضغط ذات مطالب إضافية تتعلق بغلاء المعيشة في إسرائيل ووضع جهازي التعليم والصحة، والتكاليف غير المباشرة الباهظة المرتبطة بتربية الأولاد وعدم توفر حلول سكنية لعموم سكان إسرائيل وغيرها.

أما المطلب الواسع والفضفاض، الذي صار شعارا للاحتجاج، وهو «الشعب يريد عدالة اجتماعية!»، فيدل أكثر ما يدل على أن الاحتجاج لم يبق محصورا في جوانب مادية صرفة، بل انتقل إلى صعيد قيمي مجرد، طالب فيه المحتجون بتغييرات عميقة في المجتمع الإسرائيلي من قبيل تصحيح العلاقات بين المواطن ومؤسسات السلطة وكبح النهج الاقتصادي المتمثل في السوق الحرة.

هذه المطالب الموسعة بالعدالة والمساواة نالت تعاطفا وتماثلا واسعين في صفوف جمهور المواطنين كافة، وهو ما عبر عن نفسه في كثرة عدد المشاركين في مظاهرات أمسيات السبت، أكثر من كل الاحتجاجات السابقة في المجتمع الإسرائيلي.

الجبهة الأمنية مقابل الجبهة الاجتماعية

يتميز المجتمع الإسرائيلي بالعيش في ظل نزاع عسكري مستمر، وهو ما يشكل مبدأ ناظما يفرض حضوره في كل مجالات الحياة ويؤثر بشكل مباشر على بنية مؤسسات الدولة والمجتمع، وعلى أدائها، ويصوغ سلم الأولويات على نحو يعطي الأولوية للأجندة السياسية– الأمنية.

من هنا فإن من اللافت للانتباه ملاحظة أن الاحتجاج الاجتماعي أثر أيضا على هذا الموضوع، الذي يعتبر أحيانا بمنزلة تابو تقريبا. فقد أشارت المعطيات إلى ارتفاع في نسبة المطالبة بتقليص الفجوات الاجتماعية جنبا إلى جنب مع هبوط في الأهمية التي يوليها الجمهور الواسع لتعزيز القدرة العسكرية لإسرائيل. وفي صفوف الشبان احتلت المواضيع الداخلية والاجتماعية مقدمة الأجندة، حتى قبل الاحتجاج، لكن المطالبة بمعالجة هذه المواضيع تعززت بدرجة ملموسة خلال الاحتجاج (احتجاج صيف ٢٠١١).

وقد جاءت الهجمات و«الأعمال الإرهابية» التي وقعت في الجنوب (جنوب إسرائيل) خلال حملة الاحتجاج لتضع قدرة صمود هذا التغير أمام اختبار صعب، غير أن قرار قيادة المحتجين مواصلة مظاهر الاحتجاج، والتأييد الشعبي الواسع لهذا القرار، كانا بمثابة تحد واضح لسلم الأولويات الاعتيادي في المجتمع الإسرائيلي.

وقد تطرقت ستاف شابير، إحدى رائدات احتجاج الخيام، إلى هذه المسألة بقولها «إن أي تصعيد في الوضع الأمني يؤدي فورا إلى تأميم النضالات الاجتماعية. إن خروج الحكومة بدعوات لوقف الاحتجاج لصالح (مواجهة) الإرهاب هو محاولة لاستغلال ألمنا كمواطنين، يتألمون لألم أصدقائهم وعائلاتهم، من أجل إجبارنا على الرضوخ والاستسلام في الجبهة الاجتماعية». ايتسيك شمولي، من قادة الاحتجاج، قال من جهته: «... على المدى القصير نحن نعيش تهديداً أمنيا وهناك خوف وانكماش.. ولكن على المدى البعيد فإن مجتمعنا يتفكك وينهار ويواجه أزمة كبرى تتجاوز الوضع الأمني». كذلك صرح رئيس مجلس بلدة «يروحام» ميخائيل بيطون بأن «كل من اعتقد أن حدثا أمنيا، هنا أو هناك، سيحرف انتباه الجمهور، يرتكب خطأ... يجب إعطاء حلول للموضوعين، لأن أحدهما لا يلغي الثاني».

هذه الأقوال تعكس فهما جديداً في الحيز المدني والسياسي الإسرائيلي، وهو فهم لم يعبر عن نفسه في الخطاب وحسب، وإنما أيضا في التواجد والحضور، حتى وإن كان رمزيا، في الحيز العام– في مسيرة المشاعل التي نظمت في الأيام التالية. ورغم أن هذا الحضور كان مقلصا نسبيا في حجمه (حوالي ٨٠٠٠ شخص شاركوا في المسيرة ورفعوا بصمت يافطات تطالب بالعدالة الاجتماعية) إلا أنه بدا للمرة الأولى منذ زمن بعيد أن هؤلاء المتظاهرين تجاوزوا بجرأة القول الإسرائيلي المألوف «يجب التزام الصمت، يطلقون النار».

جماهيرية الاحتجاج - «دولة داخل دولة»

هناك بعد آخر لا يجوز تجاهله، حتى وإن كان في جوهره يقوم على انطباعات، وهو الثقافة الجماهيرية التي نشأت حول خيام الاحتجاج وداخلها، وبشكل ساهم في أجواء التضامن وعززها. تقول شابير: «لقد أوجدنا في فترة أسبوعين ونصف دولة داخل دولة. لدينا في الخيام مجتمع يتحدث، ويتحاور، ويهتم بالتعليم والخطاب والثقافة والدعم والمساندة. هذا الأمر يمكن أن يحدث في المجتمع الإسرائيلي برمته». وبالفعل فإن زيارة لخيمة الاحتجاج في جادة روتشيلد (في تل أبيب) تعطي شعورا بوجود ما يشبه المجتمع الطائفي التشاركي، أو «قبيلة حضرية»، لها لغة وأعراف سلوكية خاصة. وقد اكتسب المبدأ الجماهيري (الجمعي) هنا أهمية تتجاوز حدود الاحتجاج، إذ بدا وكأن المحتجين يستصعبون التخلي عن التكافل المتبادل و«القبلية» الإسرائيلية المتجددة أكثر من صعوبة التخلي عن الاحتجاج ذاته. وفي لحظات ذروة الاحتجاج خيل أن الفجوات والفوارق بين الناس قد تلاشت لدرجة أن أحدهم قال إن الاحتجاج الاجتماعي ولد مصالحة بين مجموعات وأقطاب في المجتمع الإسرائيلي. بهذه الروحية قال المحامي يوفال إلبشان، نائب مدير عام جمعية «يديد» (صديق): «إن عملية المصالحة بين المجموعات المختلفة انطلقت، والاحتجاج الذي بدأ كاحتجاج قطاعي لطبقة متوسطة عليا ذات وعي أقلية مسحوقة، تحول حقا إلى احتجاج اجتماعي عالمي... يمكن للمحتجين أن يفخروا بالكثير من الإنجازات، لكن يبدو لي أن المصالحة التي ولدت في هذا الاحتجاج، ربما تكون الإنجاز الأهم».

كذلك قدم عالم الإناسة والشاعر زالي غوريفيتس تفسيرا لحدث الاحتجاج بقوله «في الانثروبولوجيا يوجد تمييز بين وظيفة علنية لحدث ووظيفة خفية له. وقد كانت للاحتجاج وظيفة علنية تمثلت في (مطلب) تغيير سلم الأولويات وعدالة التوزيع، ووظيفة خفية هي: الشعب يريد أن يكون شعبا، ولكن ليس بالمعنى اليميني والقوموي، بل كل الناس الذين يعيشون هنا.. هذا هو الشعب...».

لقد أتاح الطابع «الثقافي» للاحتجاج– وما تخلله من فعاليات ثقافية (في الخيام) وسجالات ديمقراطية وعفوية– لكل شخص التماثل مع (مطالب) الاحتجاج والتعبير فيه عن كفاءاته وقدراته الخاصة. وكل ذلك ولد شعورا بالقوة والوحدة والشراكة.

تلك هي الأبعاد الثلاثة المنضفرة معا في الصورة الشاملة التي تقدم تفسيرا للمناخ الشعبي العام الذي عزز الشعور بالتضامن الاجتماعي في أثناء احتجاج صيف ٢٠١١.

كيف يمكن إذن تفسير عدم التغيير في الشعور بالتضامن وفق ما انعكس في معطيات مؤشر الديمقراطية؟!

حضور الغياب في احتجاج صيف ٢٠١١

بغية تفسير عدم التغيير، سنشير إلى ثلاثة جوانب رئيسة وهي: الشعور بالتأثير لدى المواطن على سياسة الحكومة، سمات قادة الاحتجاج، وبروفايل المؤيدين للاحتجاج.

أولا– الشعور بالتأثير لدى المواطن

في ضوء المناخ العام الذي أشرنا إليه، والحوار الذي أجراه المحتجون بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وسائل الإعلام مع كبار صانعي القرارات في الدولة، كان من المتوقع أن يشهد الشعور بالتأثير لدى المواطن على سياسة الحكومة تغييرا نحو الأفضل. وقد تطرق إلى هذا الموضوع إيتسيك شمولي، حين تحدث عن «الإسرائيليين الجدد» في تظاهرة الاحتجاج في «ميدان الدولة» في تل أبيب:

«سيدي رئيس الحكومة، أعلم أنك تشاهدنا الآن، أقترح عليك أن تنظر جيداً.. ما تراه الآن، هذا الجمهور الضخم المتواجد هنا وفي كل أنحاء إسرائيل، هو جمهور أنت لا تعرفه مطلقا. هذا ليس الجمهور الذي كان مستعداً لقبول كل ما تقرره الحكومات له. تعرّف سيدي رئيس الحكومة: نحن الإسرائيليون الجدد».

لقد عبر شمولي في خطابه عن ثقة زائدة بقدرة المواطن على التأثير على سياسة الحكومة. لكن معطيات «مؤشر الديمقراطية» تبين أيضا أن نسبة قليلة من المواطنين، حتى بعد الاحتجاج، تثق بقدرتها على التأثير على سياسة الحكومة، إذ عبر قبل الاحتجاج حوالي ٧٠٪ من مجمل الجمهور، ونحو ٦٨٪ من الشبان، عن الشعور بأنه ليس في مقدورهم التأثير على الحكومة، ولم يطرأ خلال الاحتجاج أي تغيير ملموس على هذا الشعور (في أيلول ٢٠١١ شعر ٦٣٪ من مجمل الجمهور، وحوالي ٦١٪ من الشبان، بأنهم لا يستطيعون التأثير..).

ويكتسب هذا المعطى أهمية خاصة في ضوء عدم حدوث تغيير في الشعور بالتضامن لدى المواطنين الإسرائيليين قبل وفي أثناء الاحتجاج. وفي تقديرنا فإن الإجابة عن مسألة الفجوة بين المتصور والمسجل، أو المرصود،، تكمن في السمات الاجتماعية– الديمغرافية والاجتماعية– الاقتصادية لقيادة الاحتجاج ولشريحة السكان المحتجة، والتي لم تشمل كافة المجموعات والقطاعات في المجتمع الإسرائيلي. بعبارة أخرى فإن مطالب الاحتجاج كانت لصالح سائر المواطنين في المجتمع الإسرائيلي، بيد أن المطالبين أنفسهم لم يمثلوا في سماتهم عموم المجتمع، الأمر الذي جعل من الصعب على كثيرين الشعور بالتضامن معهم.

ثانيا– سمات قادة الاحتجاج

عند مناقشة السمات المميزة للمجموعة المحتجة، لا بد من الالتفات إلى سمات قادة الاحتجاج. فهؤلاء هم مجموعة شبان، من سكان تل أبيب، طلبة جامعات، علمانيون، أشكناز، مصغون لروح العصر وللأصوات العالمية، يتحلون بوعي اجتماعي جنبا إلى جنب مع قدرة تكنولوجية عالية. وقد أتاح الاستخدام الواسع لأذرع الشبكة العنكبوتية (الانترنت) الكثيرة والمتنوعة، إمكان جعل الاحتجاج الاجتماعي يرتكز على «الروابط» والتواصل والمرونة «والعفوية» والشراكة و«تسطيح السلم الهرمي».

قادة الاحتجاج ودولة تل أبيب؟!

تجمع قادة الاحتجاج ونواته المبادرة في جادة روتشيلد، في وسط تل أبيب، والتي تمثل في نظر الكثيرين رمزا للرفاهية والملذات والثراء الاقتصادي. هذه الحقيقة لم تغب عن بال المواطنين، حيث شعر كثيرون منهم، حتى خلال الاحتجاج، بوجود «دولة تل أبيب» المنفصلة عن مشكلات وهموم الدولة، والمتملصة من القيام بالواجبات المدنية. وقد أظهرت معطيات مؤشر الديمقراطية أن حوالي ٤٠٪ من مجمل العينة، وحوالي ٤٧٪ من مجمل الشبان، شعروا خلال الاحتجاج الاجتماعي أن تصور تل أبيب كمركز للثراء الاقتصادي والانفصال، قريب من الواقع. وانطلاقا من إدراكهم لأهمية بقاء الاحتجاج على الأجندة الإعلامية، فقد استخدم قادته بصورة واعية أساليب «الوصول إلى وسائل الإعلام عن طريق التشويش»، حيث افتعلوا أحداثا شوشت روتين الحياة اليومية، ونصبوا خياما في أماكن عامة «شوهت» الصورة الموضبة للمدينة. وفي مراحل لاحقة قاموا بمظاهرات حملوا فيها مشاعل، وأغلقوا الشوارع، واقتحموا اجتماعات مجلس البلدية، واستولوا على بيوت مهجورة في المدينة. هذه الخطوات والأعمال لا تمثل سلوكا «نمطيا» لمحتجين في إسرائيل، وقد تقبلتها وسمحت بها السلطات بقدر غير مألوف من الصبر والتسامح، وذلك بفضل سمات زعماء وقادة الاحتجاج (مركزهم، مهاراتهم الكلامية، سهولة وصولهم إلى وسائل الإعلام، وقدرة التنظيم التي تحلوا بها).

مع ذلك فقد ساهمت هذه الأعمال أيضا في ابتعاد أجزاء من الجمهور الإسرائيلي عما اعتبر «جناحا راديكاليا» في صفوف المحتجين. فهذه الفئات من الجمهور لم تنظر بعين الرضا إلى أعمال الشغب والإخلال بالنظام، بل رأت فيها إشارة إلى تطرف سياسي، ونوعا من التآمر على كينونة النظام العام.

كذلك ساهمت محاولات نزع الشرعية واستخدام «الأساليب التقليدية» لتفكيك وإنهاء الاحتجاجات الاجتماعية من جانب السلطات، في تعزيز هذا الشعور لدى قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي (ابتداء بمحاولات نعت قادة الاحتجاج بـ «الفوضويين» و«المرفهين» و«تسفونيم»– شماليين، وهي كناية لسكان شمال تل أبيب الموسرين، مرورا بإضفاء الصبغة السياسية على الاحتجاج، وانتهاء بمحاولات «فرق تسد» وتقديم حلول فردية وشخصية لمجموعات معينة في المجتمع الإسرائيلي وفي مقدمها طلبة الجامعات). صحيح أن قادة الاحتجاج شخصوا هذه المحاولات وتطرقوا لها بالنقد في وسائل الإعلام، لكنها تسربت على الأرجح إلى أذهان فئات من الجمهور وساهمت في زيادة الشعور بالاغتراب تجاه قادة الاحتجاج الذين اعتبروا مجموعة «وقحة» وانتقادية أكثر من اللازم تجاه السلطة.

ثالثا– بروفايل أنصار ومؤيدي الاحتجاج

يستدل من تحليل مسألة تأييد الاحتجاج في استطلاعات «مؤشر السلام» وفقا لمتغيرات مختلفة أن هذا الاحتجاج كان احتجاج مجموعة اجتماعية محددة.

في شهر تموز (٢٠١١)، أي في بداية الاحتجاج على أزمة السكن، كان هناك في صفوف مجمل العينة اليهودية، تماثل واسع مع مطالب الاحتجاج (٦٣٫٨٪ أيدوا «جداً» الاحتجاج)، لكن تأييدا أقوى من المتوسط العام وجد في صفوف ذوي التعليم الثانوي الكامل (٧٦٫٤٪) والتعليم الأكاديمي الجزئي (٧١٫٩٪) وفي صفوف الذين يتبنون مواقف اليسار السياسي (٧٣٫١٪) وبين أصحاب مستوى الدخل المتوسط (٦٨٫٧٪). هذا فيما بلغت نسبة المعارضين للاحتجاج في صفوف مجمل السكان ٨٫٢٪، وفي صفوف المتدينين الحريديم ١٨٫٢٪.

في شهر آب سجل تأييد حماسي جداً لاحتجاج الخيام لدى ٤٨٫٦٪ من مجمل العينة اليهودية، لكن هذا التأييد قفز لدى أصحاب مواقف اليسار السياسي إلى ٧٥٫٤٪، وبلغ لدى العلمانيين ٥٦٫١٪، ولدى أصحاب الدخل المرتفع ٥٥٫١٪، فيما لم يؤيد هذا الاحتجاج بحماس في صفوف المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقا سوى ٢٠٪.

فهل تفسر درجة تأييد الاحتجاج في صفوف المجموعات المختلفة الفوارق في شعور التضامن لدى هذه المجموعات قبل وفي أثناء الاحتجاج؟

ربما تشير المعطيات الآنفة إلى تأثير مختلف للاحتجاج على الشعور بالتضامن لدى مجموعات مختلفة في المجتمع اليهودي. فمقارنة معطيات استطلاعات «مؤشر الديمقراطية» في الموعدين تدل على وجود صلة بين الرابطة الدينية وبين الفوارق في الشعور بالتضامن لدى كل مجموعة (علمانيون، تقليديون، متدينون ومتدينون حريديم).

كذلك تدل المعطيات على أن العمر في حد ذاته لا يفسر شدة التماثل مع الاحتجاج والشعور بالتضامن الذي يمكن أن يولده، فما يفسر ذلك أكثر هو مستوى التعليم والرابطة الدينية وكذلك الميل السياسي.

تلخيص

يمكن أن نجمل بالقول إن التماثل مع المطالب الواسعة بالعدالة يفسر أجواء التضامن. ولكن في المحصلة، فإن حقيقة كون الحديث يدور بشكل رئيس على احتجاج شبان، هم علمانيون وذوو دخل أعلى من المتوسط ويتبنون مواقف اليسار السياسي، تفسر لماذا لم يتغير فعليا الشعور بالتضامن لدى الجمهور اليهودي.

لقد اتضح بمرور الوقت أن روح «المجموعة» أو «الطائفة»، التي تحدثنا عنها في القسم الأول من هذا المقال، مركبة أكثر في ضوء مشاعر الغضب والإحباط وفوارق المصالح، التي بدأت بالظهور لدى المعتصمين في عدد من الخيام في أثناء تفكيكها. فهل كان صيف ٢٠١١ إذن هدنة أو استراحة مؤقتة فقط من الصراعات اليومية والعزلة والشعور بالانفصال والاغتراب الذي عانى منه كثيرون من المعتصمين في خيام الاحتجاج والمشاركين في المظاهرات؟!

إن هشاشة ووقتية الحركات الاحتجاجية ليست ظاهرة خاصة بإسرائيل، وإنما هي ظاهرة مألوفة ومعروفة ولها ركائز نظرية. وقد سلط زيغموند باومن الضوء على هذه المسألة، معتبرا مثل هذه التحركات الاحتجاجية بمثابة جموع جماهيرية هشة ومؤقتة تتحرك إزاء ما وصفه بانعدام توازن متعمق بين الحرية الفردية والأمن الشخصي. فغياب الأمن يتحول إلى عامل موحد، لكن الحديث يدور، في نهاية المطاف، على جموع جماهيرية عمرها قصير، تستمد القوة بالذات من عدم استقرارها ومستقبلها غير الآمن أو المضمون، ومن الجهد العاطفي الذي يتطلبه وجودها الهش.

(*) باحثتان في (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية) – القدس. ترجمة خاصة.

تذكير: حملة الاحتجاج الاجتماعية - أهدافها ومآلها

تنامى في إسرائيل منذ منتصف شهر تموز الماضي (٢٠١١) حراك احتجاجي واسع النطاق، يدعو إلى تغيير اجتماعي واقتصادي.

وحتى الآن كانت مطالب المتظاهرين متنوعة، وأحيانا غير مركزة. لكن المطلب المشترك لكافة المشاركين في الاحتجاج الاجتماعي هو المطالبة بالعدالة الاجتماعية وبدولة رفاه بحسب نموذج اجتماعي– اقتصادي مشابه للنموذج المتبع في شمال أوروبا.

ويتهم رؤساء الاحتجاج ومؤيدوهم الدولة بالتراجع عن ضمان الأمن الاقتصادي لمواطنيها، ويطالبونها باستخدام كامل تأثيرها ونفوذها في مجالات حياتية مركزية، ومساعدتهم في الكفاح من أجل عيش كريم يستند إلى مبادئ التضامن والمساواة.

في هذه الوثيقة نقترح، نحن رؤساء «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل»، إجراء تغييرات في سلم الأولويات الوطني، والتي تبدو لنا حيوية وضرورية في ضوء المواضيع المثارة في الاحتجاج الشعبي.

نحن لا نتبنى مطالب المحتجين بحرفيتها، بل نقترح تعاطيا ملموسا وحلولا بنيوية للمشكلات الرئيسة التي يواجهها المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين، وفق ما شخصتها أبحاث ودراسات «مركز طاوب» على مر الأعوام.

وقد طرحت خلال مظاهرات الاحتجاج العديد من المواضيع والمطالب، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات– توزيع بصورة متساوية أكثر للموارد القومية والعبء الضريبي.

دولة رفاه– ضمان خدمات الصحة والتربية التعليم (من سن الطفولة) وما شابه، من جانب الدولة.

وقف الخصخصة في مجالات مختلفة.

تغيير بنية فرض الضرائب– مطالبة بخفض ضريبة القيمة الإضافة إلى ٥٪ وتجميد مسار خفض الضرائب المباشرة.

سكن في متناول اليد للجميع– تحرك حكومي لخفض إيجار السكن وأسعار الشقق بصورة ملموسة. وقد ترددت دعوات لتوسيع الإسكان العام (الحكومي) وفرض رقابة على أجر وشروط الإيجار.

تعليم مجاني من ٣ أشهر وتقليص سعة (حجم) الصفوف الدراسية وإتباع يوم دراسي طويل في قطاع التعليم العام (الحكومي).

وقف التفضيلات الفئوية، مثل أشكال الدعم (الحكومي) للمتدينين المتزمتين (الحريديم) والمستوطنات، والتفضيلات الفئوية في مجالي السكن والتعليم.

خدمات الصحة– تحسين شروط أجر الأطباء وتنمية ورعاية الطب العام وتقليص الفجوات بين المركز والهامش.

سوق العمل– إصلاح في نظام الأجور بما يراعي ارتفاع الأسعار، وممارسة رقابة على حقوق العمال والمستخدمين، ورفع أجر الحد الأدنى وإلغاء التشغيل بالمقاولة (بواسطة مقاولي العمال) في القطاع العام.

تقليص التمركز في مرافق الاقتصاد.

أجندة جديدة لإسرائيل

إن موجة الاحتجاجات تولد وعيا وإدراكا واسعين للمشكلات العميقة التي يعانيها المجتمع والاقتصاد في إسرائيل، كما أنها تتيح إجراء نقاش عام يمكن أن يؤدي إلى تغيير سلم الأولويات الوطني، وقد تكون هذه فرصة تاريخية سانحة.

تستند هذه الوثيقة إلى رؤية شمولية عالمية ينبغي أن تشكل نبراسا يهتدي به صانعو السياسة في إسرائيل. وتتلخص المسألة هنا في وضع المنفعة العامة في مقابل منفعة مجموعات ضغط ذات مصالح فئوية، مؤسسية، تجارية و / أو شخصية. وتنطلق الوثيقة من نقطة هامة مؤداها أن تخلفا قد نشأ في تطوير القواعد البشرية والمادية للدولة مما يحد من قدراتها العامة.

إن المعالجة الجذرية للمشكلات المركزية البعيدة المدى، التي تعاني منها إسرائيل، تتطلب انعطافة حادة في كل ما يتعلق بإصلاح وترميم وتطوير وبناء القواعد البشرية والمادية. هناك حاجة ماسة لتوظيف استثمارات كبيرة، ولكن بصورة مدروسة، في هذه المجالات وذلك بغية التغلب على التخلف الذي نشأ على امتداد عقود. إن ذلك هو المفتاح الرئيس لتقليص معدلات الفقر والفجوات في صفوف المجتمع ولزيادة النمو بشكل ملموس في مستوى الحياة بصورة عامة.

كيف يمكن لمنظومة المخصصات والضرائب والخدمات الاجتماعية أن تساهم بدورها في تحقيق هذه الأهداف؟.

نحن نشاطر حكومات إسرائيل كافة الرأي بأن الطريقة الأكثر نجاعة لضمان الأمن الاقتصادي للمواطنين هي الاهتمام بأن تنخرط غالبيتهم الساحقة في العمل وأن تعيل نفسها. لكن السياسة الحالية تدفع وتوجه أشخاصا كثيرين ممن يعيشون على حافة الفقر إلى العمل بأجر منخفض، الأمر الذي يساهم بالذات في تكريس وإدامة الفقر عوضا عن الحد منه.

ينبغي إحداث تغيير جذري في اتجاه أو في نزعة تنصل الدولة من المسؤولية الحكومية، وفي تشعب البرامج الذي يسم منظومة المخصصات في إسرائيل، كما ينبغي– كثمن عادل وضروري– اعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية (من يكسب أكثر يدفع أكثر) والذي يمكن خلق إجماع اجتماعي وسياسي حوله، على غرار دول أوروبا الشمالية.

على أرضية موجه الاحتجاجات، لا بُدّ من تلخيص التغييرات التي نراها ضرورية في الأجندة العامة للدولة.

[من وثيقة خاصة أعدها «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل» والتي ستظهر ترجمتها العربية إلى جانب وثائق ومقالات أخرى حول حملة الاحتجاج الاجتماعية قريبًا في عدد خاص من سلسلة «أوراق إسرائيلية» الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار]

مع تفاقم عمليات «جباية الثمن»

منظمة بتسيلم: عدم كبح ممارسات المستوطنين ناجم عن عدم رغبة في حماية الفلسطينيين لا عن عدم توفر صلاحيات كافية لدى الجيش!

* محلل عسكري: جرائم المستوطنين تحظى بتأييد لوبي يميني قوي في الكنيست *

أكدت منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة أن تقاعس الجيش الإسرائيلي عن كبح عمليات «جباية الثمن» التي ترتكبها جماعات من المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وضد أملاكهم غير ناجم عن افتقاره إلى الصلاحيات اللازمة، وإنما عن عدم وجود رغبة حقيقية في حماية الفلسطينيين.

وجاء في بيان صحافي خاص صادر عن هذه المنظمة: «نشرت في الأيام الأخيرة أخبار في وسائل الإعلام مفادها أن قوات الأمن ستمنح قريبا صلاحيات جديدة لمعالجة عنف المستوطنين، تشمل تخويل الجنود إيقاف واعتقال إسرائيليين في الأراضي الفلسطينية.

«إن هذه الأخبار ما هي إلا تضليل، فالجنود المتواجدون في الضفة الغربية لديهم صلاحية إيقاف مواطنين إسرائيليين إذا ما كان هناك اشتباه بأنهم ارتكبوا أو يوشكون على ارتكاب مخالفة جنائية. إن حقيقة كون الجنود لا يقومون عادة باعتقال مستوطنين يعتدون على فلسطينيين ليست ناجمة عن نقص في الصلاحيات الموكولة إليهم، وإنما هي نتيجة عدم الاستعداد والرغبة في العمل من أجل حماية الفلسطينيين وأملاكهم.

«إن منظمة بتسيلم تؤكد مجدداً أنه لا حاجة إلى إضافة صلاحيات لجهات تطبيق القانون في المناطق (المحتلة)، وأن المطلوب فقط هو استخدام الصلاحيات القائمة. إن امتناع الجيش الإسرائيلي عن إيقاف واعتقال مستوطنين عدوانيين في المنطقة ما هو إلا جزء من المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشرطة الإسرائيلية إجراء تحقيقات ناجعة تقود إلى الكشف عن اعتداءات المستوطنين التي تتم في الخفاء».

ولإيضاح هذه المسألة أرفقت المنظمة بالبيان وثيقتين رسميتين وزعتا على الجنود من قبل النيابة العسكرية والإدارة المدنية في أعقاب قرار المحكمة الإسرائيلية العليا في الالتماس المتعلق بقطف الزيتون، والذي قدمته «جمعية حقوق المواطن» وجمعية «حاخامون من أجل حقوق الإنسان» في أواخر العام ٢٠٠٦، حيث فصلت في الوثيقتين واجبات الجنود في تطبيق القانون.

وجاء في الوثيقة الأولى تحت العنوان «إيقاف» أو «اعتقال» ما يلي: كقاعدة، فإن جندي جيش الدفاع الإسرائيلي مخول بإيقاف أي شخص (بمن في ذلك إسرائيليون، فلسطينيون وأجانب) يتواجد في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، في الحالات التالية:

عندما يتوفر لدى الجندي أساس معقول للاشتباه بأن الشخص المعني ارتكب مخالفة أو أنه يوشك على ارتكاب مخالفة يمكن أن تعرض للخطر سلامة أو أمن شخص آخر، أو سلامة أو أمن الجمهور.

عندما يتوفر لدى الجندي أساس معقول للاشتباه بأن الشخص المعني لديه معلومات مرتبطة بمخالفة ارتكبت أو مخالفة مستقبلية يمكن أن تعرض للخطر سلامة أو أمن شخص آخر، أو سلامة الجمهور أو أمنه.

وجاء في الوثيقة الثانية تحت العنوان «تأكيد تعليمات في مجال تطبيق القانون تجاه إسرائيليين في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)» ما يلي: نورد هنا تشديدا على بعض التعليمات ذات الصلة بمعالجة مسألة وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، خصوصًا فيما يتعلق بمعالجة جنود جيش الدفاع لـ«حوادث احتكاك» يمكن أن تقع على هذه الأرضية: واجب تدخل الجنود لمنع ارتكاب مخالفة- إجراء تطبيق القانون تجاه إسرائيليين في منطقة يهودا والسامرة ينص على أنه إذا كان الجندي شاهداً على ارتكاب مخالفة من جانب إسرائيلي (مثلا، حادث اعتداء على مزارعين فلسطينيين) فإن عليه القيام بإجراءات فورية لإحباط ارتكاب المخالفة، بكل الوسائل الملائمة، التي لا تنطوي على تعريض قوات الجيش الإسرائيلي أو حياة المشبوه للخطر، ومن ضمن ذلك إيقاف أو اعتقال المشبوه بارتكاب المخالفة، حسب الضرورة، إلى حين وصول قوات الشرطة. لا يجوز للجندي الوقوف موقف المتفرج، بل عليه أن يتصرف في إطار مهمته لإعادة النظام العام إلى نصابه...

محلل عسكري: الخوف من اللوبي اليميني يُرهب الضباط!

وكان رون بن يشاي، وهو من أبرز المحللين العسكريين في إسرائيل، قد نشر مقالة في موقع «واينت» الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أكد فيها أن الجيش الإسرائيلي يتعامل مع جرائم المستوطنين بقفازات من حرير، والشرطة تبدي ضعفا، وجهاز الشاباك يتنكر، وفضلاً عن ذلك كله فإن هذه الجرائم تحظى بتأييد لوبي يميني قوي في الكنيست.

وجاء في هذا المقال: إن ما يثير الغضب أكثر من الإرهاب اليهودي الذي نشهده في هذه الأيام هو رد السياسيين وزعماء المستوطنين في الضفة الغربية وكبار قادة الجيش الإسرائيلي على هجمات الزعران في المناطق. إن جوقة «المشمئزين» من رئيس الحكومة ونازلا، والتي تتلوى من دون حدود وتعبر عن غضبها من خلال كل ميكروفون عابر، تعرف جيدا ما الذي يجب فعله من أجل منع أو على الأقل تقليص هذه الظاهرة. وكل هؤلاء يعرفون منذ فترة أنه يمكن مكافحة الجرائم القومية المتطرفة التي تدعى «تاغ محير» (جباية الثمن)، فبداية يجب تعريفها وبشكل واضح بمصطلحات القانون والقضاء على أنها جريمة، وأن يتم توظيف موارد وطاقات من أجل معالجتها، بنفس الشكل الإبداعي الذي تستخدمه الشرطة والنيابة إزاء الجريمة الجنائية المنظمة. ويعرف جهاز الأمن العام- «الشاباك»- أنه في إطار اليمين المتطرف ينشط في المناطق وفي إسرائيل حوالي ٢٥٠ ناشطا خارقين للقانون «بوظيفة كاملة»، وهذه هي الدائرة الأولى، وفي الدائرة الثانية ينشط ٧٠٠ مساعد لهؤلاء، وفي الدائرة الثالثة ينشط بضعة آلاف من المؤيدين.

وخلافا للإرهاب الفلسطيني، فإن هؤلاء لم يضعوا هدفا لهم قتل يهود. لكننا نعثر هنا على كمية كبيرة من تدبير المكائد السياسية والزعرنات التي يرتكبها من باتت لديهم خبرة في العنف الكلامي والإرهاب الجسدي «الخفيف»، وإليهم نضيف مساعديهم، وبالأساس حاخامين يحرضونهم ويمنحون جرائمهم دعما ومساعدة روحانية.

ومن يحاول الوقوف أمام كل هؤلاء؟ الوحدة اليهودية في جهاز «الشاباك»، والشرطة والجيش الإسرائيلي يساعدان هذه الوحدة فقط. ولماذا «الشاباك» طالما أن الحديث يجري عن مواطني إسرائيل وفي مناطق يسري عليها القانون العسكري؟. إن الأمر نابع من أن جهاز السلطة في دولة إسرائيل، وعلى مدى أجيال، يتعامل بتسامح، وحتى بتودد وغض طرف، مع العنف الكلامي والجسدي الذي يرتكبه اليهود، الذين لديهم دوافع سياسية أو أيديولوجية دينية، فالجهاز يعرّف هذه الأعمال بأنها «تدبير مكائد» في الحالات الأقل قسوة، و«إرهاب» حينما يجري الحديث عن ضرر حقيقي وعن تشكيل خطر على حياة الناس.

وضباط «الشاباك» مسؤولون عن الردع والإحباط، والمقصود بشكل أدق: «الوحدة لإحباط الإرهاب وتدبير المكائد بين الجمهور اليهودي وفي قطاع الأجانب في دولة إسرائيل». إلا أن هذه الوحدة لا يحق لها أن تعمل في جمع معلومات أساسية أو عامة بين الجمهور اليهودي. ولذا فإن يد الوحدة تظل مكبلة حينما تسعى للبحث عن مجموعات إرهابية يهودية ناشطة، وذلك خلافا لأقسام أخرى في جهاز الشاباك تكافح الإرهاب العربي، إذ إن هذه الأقسام يحق لها بشكل دائم جمع معلومات بين الفلسطينيين، حول كل موضوع، وفي كل مكان، وتقريبا من دون أي قيود قانونية. فمثلا، من أجل أن يتم التصنت على هواتف ناشطي اليمين، فإن عناصر الشاباك بحاجة إلى أمر قضائي. وهذا الطلب يستوجب تقديم إثباتات قاطعة على أن التصنت ضروري، وحينما يتم هذا فإن القيود تلزم بجعل التصنت على الشخص بعينه وللهدف المحدد، والحديث يجري هنا عن ناشطي يمين ذوي خبرة ويحصلون على مساعدة لوجستية ليست بقليلة ويجرون في ما بينهم اتصالات سرية إما عبر الهواتف الخليوية، أو من خلال شبكة الانترنت، وبشكل أفضل بكثير من تلك التي يستخدمها الإرهابيون الفلسطينيون. كما أنهم يتمتعون بتأييد لوبي سياسي صارخ، وذي قوة ضخمة، ويحصلون أيضا على مساعدة قضائية ذات خبرة غنية. لكن ما هو أكثر أهمية أنهم يعرفون كيف يصمتون في تحقيقات الشاباك، وكيف يتعاملون مع أساليب التحقيق، فحتى الآن هناك كتابان يرشدان القراء حول كيفية التعامل مع تحقيقات الشاباك: الأول كتاب لزعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، والثاني، وهو المهني والدقيق أكثر، كتاب لنوعام فيدرمان، قائد اليمين المتطرف، الذي يماحك منذ سنوات الشاباك والشرطة والنيابة.

عدم قدرة مزمن لدى الشرطة

وأضاف بن يشاي: يقولون في الشاباك إنه بالإضافة إلى ذلك هناك حقيقة أن الحديث لا يجري عن تنظيم سري ومنظم، وإنما عن مجموعات قليلة العدد، ذات مميزات أيديولوجية وبشرية مختلفة، تنشط بشكل عشوائي وغير منظم. وهذه المجموعات تقرّر بلحظة العمل مع مجموعات أخرى، أو التنسيق ميدانيا بين المجموعات، وغالبا ما يكون الهدف ردع الحكومة وقوات الأمن عن إخلاء بؤر استيطانية، أو أحيانا إثارة حرب يأجوج ومأجوج مع المسلمين، بهدف جعل الجيش يرتكب مجازر ضد الفلسطينيين، ويطردهم كليا من الضفة الغربية وقطاع غزة، كي تقام في المكان من جديد مملكة يهودا وكي يتم بناء بيت المقدس على جبل الهيكل بدلا من المسجد الأقصى.

ويقول عنصر في جهاز الشاباك: «إنني كعنصر في الشاباك منشغل في عمليات إحباط وليس في جمع معلومات لحاجة الإدانة في المحكمة، فجمع المعلومات هو من مهمات الشرطة، ولكن شرطة «شاي» (الضفة الغربية المحتلة)، ضعيفة من حيث الوسائل والقوى العاملة، وتبدي عدم قدرة مزمنا، في كل ما يتعلق بجمع الأدلة وتقديم لوائح اتهام ضد المتطرفين والحاخامين والمحرضين».

وبذا فإن هؤلاء الناشطين في المجموعات الخطيرة هذه، التي يطلق عليها اسم التودد «شبان التلال»، يتم اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة، لكنهم سرعان ما يخرجون من المحكمة من دون عقاب، وحتى أنهم ينجحون في التهرب من تمديد الاعتقال.

ولذا فإنه لا يوجد ردع تجاه هؤلاء، كما أن بمقدورهم فور ارتكابهم جريمة أن يرتكبوا جريمة ثانية وبعدها جريمة أخرى، وفي نفس الوقت يستخدمون هم ومحاموهم وسائل الإعلام لتعظيم جرائمهم. وعليه فإن وسائل الإعلام ملزمة بمحاسبة النفس، كونها تجعل من نفسها، وبرغبتها، وسيلة لتدبير المكائد، تحت غطاء الإعلام العصري ومن أجل القليل من الإثارة.

كذلك فإن الجيش الإسرائيلي يتعامل مع المجرمين القوميين بقفازات من حرير. لماذا؟ لأن قسما من الضباط، وبالأساس الضباط ذوي الرتب العليا والمتوسطة، يخافون من اللوبي السياسي والقضائي الذي يدعم أولئك المشاغبين، وهذا اللوبي أثبت أن لديه القدرة على عرقلة ترقية ضابط، وفي نفس الوقت الدفاع عن الزعران وأعمال الزعرنة التي يرتكبونها، والتسبب بالويلات لعائلة الضابط، وبالأساس لأبناء الضابط ذاته. إنه نفس اللوبي الذي يعرف كيف يجر ضباط جيش وشرطة إلى المحاكم بتهمة «استخدام عنف غير معقول» ضد نشطاء اليمين الذين ألقوا حجارة وشكلوا خطرا على عناصر الأمن، ولا يريد أي ضابط أو جندي أن يتورط معهم، لأنه يعرف مسبقا أن المحاكم الإسرائيلية تميل إلى تبرئة الزعران وتجريم من تجرأ على الوقوف ضدهم، مستخدما وسائل من المفروغ منه استخدامها ضد الفلسطينيين، وهذا مستمر منذ سنين.

إن السبب الآخر لاستخدام قفازات من حرير هو أن في الجيش الإسرائيلي الكثير من الجنود والضباط الصغار الذين يخدمون في الضفة الغربية، يتضامنون بشكل معلن أو غير معلن مع أيديولوجية ونهج «فتيان التلال»، ومن بين هؤلاء جنود وضباط يزودون اليمين المتطرف بمعلومات مسبقة عن عمليات ينوي الجيش تنفيذها لإخلاء بؤر استيطانية، وهو ما يفسح المجال أمام ارتكاب عمليات (جرائم) «جباية الثمن»، بهدف ردع الجيش عن القيام بعمليته.

وبذا يبقى «الشاباك» لوحده تقريبا في المعركة، من دون أسنان، ومن دون قدرة حقيقية على الرد أو تقييد قدرة عمل المجرمين القوميين، وما بقي لعناصر الوحدة اليهودية في الشاباك عمله هو محاولة التحقيق من دون نجاح يذكر مع العناصر المنفلتة التي يعرفونها، وإقناع حاخاميهم وأهاليهم بالتأثير عليهم كي يعودوا إلى الطريق المستقيم، وفي حالات متطرفة استصدار أوامر إبعاد ضدهم. وبالمختصر، فإنه لا يوجد لأي واحد من الأجهزة الثلاثة التي تعالج القضية- المخابرات والشرطة والجيش- الصلاحية والأدوات القضائية والقانونية، ولا الموارد الأدواتية ولا القوى العاملة، التي تسمح بالتعامل الناجح مع الجرائم القومية.

وتابع: في وضع كهذا، هناك ضرورة لإجراء تغيير في عقلية وقيم الجهاز السياسي الحاكم في دولة إسرائيل. ويجب التوقف عن غض الطرف ومنح الشرطة والجيش الإسرائيلي والشاباك الأدوات اللازمة لمحاربة الجرائم القومية المتطرفة:

بداية يجب أن يتم من خلال القانون تحديد ما هي «الجريمة القومية المتطرفة»، والعقوبة عليها، فسن قوانين سيسمح بمعالجة يهودي مشبوه بالإرهاب، وتدبير المكائد، بالضبط كما يعالج الفلسطيني المشبوه بنفس المخالفات، ومنح الصلاحية للشرطة والشاباك لجمع المعلومات الإستخباراتية ليس فقط العينية، أي العثور على بؤر جرائم كهذه، وهي قيد الإعداد. وكل هذا بالطبع من خلال رقابة وثيقة للجهاز القضائي والنيابة، كي لا يتم المس بحقوق الإنسان والديمقراطية في إسرائيل.

إلقاء مركز الثقل في معالجة الجريمة القومية على الشرطة، المهنية والخبيرة في محاربة الجريمة، ولذا يجب إنشاء أطر خاصة للشرطة التي تنشغل في الإحباط وجمع المعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك أساسا جمع أدلة وإثباتات تستخدم في التحقيقات لبلورة لوائح اتهام فعلية، تسمح للقضاة أن يقوموا بدورهم من دون رهبة وتلون. ووحدات الشرطة بحاجة إلى قوى عاملة، ووسائل لتفريق المظاهرات، كي يكون بإمكانها التواجد بشكل دائم في بؤر التحريض، مثل (مستوطنة) يتسهار.

تنفيذ اعتقالات بوتيرة مكثفة وسريعة، واستصدار أوامر إبعاد لمجرمين بدوافع سياسية- من اليمين واليسار- من أجل القيام بمهمات خلاقة، تماما كما تفعل الشرطة في مواجهتها للجريمة (الجنائية) المنظمة.

كذلك يتعين على القضاة في المحاكم أن يستوعبوا هم أيضا مدى خطورة الجريمة ذات الدوافع السياسية، وهذا على ما يبدو لا يحصل حتى الآن، وإلا فلا يمكن فهم الرحمة والاعتبارية التي يبديها بعض القضاة بشكل غير مفهوم، حين يكون الحديث عن فتيات وشبان التلال.

كذلك يجب ألا ننسى الحاخامين العاقلين وقادة المستوطنين، الذين يجب عليهم أن يفهموا أن «شبان التلال» لا يمثلون فتيات وفتيانا تدفعهم الحماسة السياسية إلى المبالغة بين الحين والآخر، فمنذ زمن يجري الحديث عن دمج قاتل وخطير لجميعنا بين الفوضوية والتزمت الديني، وهذا يهدد وجود وسيادية كيان دولة اليهود، ومن شأنه أن يورطنا في مواجهات دموية، وفي داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي حرب مع جهات إسرائيلية متزمتة، وثمة احتمال لا أقل أن تكون المواجهة مع دول مجاورة.

وختم: في الوقت الذي يفهم فيه المستوطنون العاقلون هذا، فإنهم سيعرفون من تلقاء أنفسهم ما الذي يتعين عليهم أن يفعلوه، إذ عليهم عندها أن يهمسوا لأنفسهم بأن المشكلة الأساس هنا ليست كامنة في «أعشاب هامشية»، كما يطلق عليها بشكل متسامح الوزير دانيئيل هيرشكوفيتش، وإنما كامنة في أحواض عامة تنمو من دون عائق. وإذا ما تم إتباع الخطوات المذكورة أعلاه وغيرها فإننا لن نكون بحاجة إلى طاقم تحقيق مضخم يوعز له رئيس الحكومة بالتحقيق وجمع معلومات بعد وقوع الواقعة، ذلك بأن المجرمين القوميين، مثل نظرائهم الجنائيين، سيصبحون منشغلين أكثر ببذل جهد كي يبقوا خارج أسوار السجون، وبذا سيكون لديهم وقت أقل وطاقة أدنى لإحراق المساجد.

(شارة ثمن): تخريب في الظاهرية. (أ.ف.ب)

«حرية» قمع الصحافة تشتط في إسرائيل!

بقلم: عوزي بنزيمان (*)

اسمعوا هذه القصة: قبل فترة وجيزة خططت إحدى المؤسسات في إسرائيل لتنظيم مؤتمر حول سلوك وسائل الإعلام. وقد توجه المنظمون إلى شخصية معروفة في سلطة البث وعرضوا عليها أن تتولى إدارة النقاش، لكن هذه الشخصية رفضت بحجة أنها تشعر أن القيادة الجديدة لسلطة البث تتربص بها وتفتش عن ذريعة لإقالتها من منصبها. مناشدات المنظمين لم تجد نفعا، ولا حتى المبرر القاطع بأن موضوع المؤتمر أو الندوة لا يتناول، من قريب أو بعيد، سلطة البث.

هذه القصة تبين لنا مدى قوة وتأثير الإرهاب السائد حاليا في قاعات وأروقة سلطة البث. موظفون كبار في هذه المؤسسة، بينهم مذيعون ومثقفون مرموقون، يشعرون بالضعف والهشاشة إزاء رؤسائهم المعينين مؤخرا، ويمارسون رقابة ذاتية ويتخذون لأنفسهم مسافة آمنة مبالغا فيها حتى لا يجدوا أنفسهم في صدام أو مواجهة مع مديريهم. اعتبارات جوهرية، أو مصالح شخصية مشروعة (مثل الاستجابة لعرض بالظهور أمام طلبة جامعيين) تُنحى جانبا أمام عامل الاضطرار الأعلى المتمثل في عدم إغضاب المسؤولين عنهم، والمجازفة بمصدر رزقهم.

هذا ما يجري في سلطة البث. فما هي الحال في محطة القناة التلفزيونية العاشرة، المهددة بسيف الإغلاق؟

إن أحد المؤشرات إلى المزاج العام لدى موظفي هذه المحطة نشر في الموقع الالكتروني لمجلة «العين السابعة»، وقد عكس صحوة مرة لصحافيين مخضرمين يتعرضون لسوط تدجين السياسيين. المحرر الرئيس في شركة أخبار القناة العاشرة، رافيف دروكر، أشرك زملاءه- خلال الاجتماع الطارئ للصحافيين الذي عقد الشهر الماضي- في هواجسه وتفكيره بشأن جدوى التهديدات والعقوبات التي تمارسها السلطة من أجل تدجينهم، قائلا:

«بعد إحدى عمليات التنكيل التي تخضع لها وسائل الإعلام في لجان الكنيست، وحين تعود بشعور مختلف، حاملا لوسائل الإعلام البشرى التالية «لقد انتصرت، بقينا على قيد الحياة»، فإنك تشعر بعض الشيء أنك لست نفس الإنسان، وأنك مررت بشيء ما، وهذا صحيح أيضا بالنسبة للسياسيين، الذين يجربون مرة هذه المتعة لدى لصحافيين ووسائل الإعلام الذين يتعين عليها الاستخذاء والمنافقة أمامهم، وبعد ذلك تتغير كل شبكة العلاقات».

هذه التشخيصات لم يتوصل إليها مراقبون خارجيون، وإنما هي شهادات شخصية لصحافيين مهنيين، يشعرون كيف يخنق ويحاصر حيز عملهم الطبيعي. وإن من يعتقد أن هذه الآفة تقتصر على وسائل إعلام يوجد للسلطة موطئ قدم فيها، مدعو لقراءة شهادة الصحافيين العاملين في صحيفة «معاريف» حول ما يحدث في جريدتهم. فقد نقل يوفال درور هذا الأسبوع شهادة صريحة أدلت بها روتي سيناي، التي فصلت من عملها في هذه الصحيفة، وكذلك التقديرات التي ترددت بشأن ظروف فصل صحافي مهني آخر، من عمله وهو آفيف لفي.

تقول سيناي إن تقاريرها التي تناولت علاقة أصحاب رؤوس الأموال بموظفيهم وتأثير سلوك هؤلاء الأثرياء والمتنفذين على الفجوات الاجتماعية، لم تنشر، فيما يعتقد أن فصل الصحافي لافي تم على أرضية الطريقة التي يقرأ فيها رئيس التحرير الجديد، نير حيفتس، تفكير رئيسه نوحي دانكنر. وحتى لو أخذنا في الحسبان إمكانية أن هذه هي تحليلات أو شهادات أشخاص لهم مصلحة- صحافيون محبطون أو راغبون في الانتقام جراء فصلهم من عملهم، أو زملاؤهم المقربون الذين يشاطرونهم الشعور بالإهانة- إلا أنه لا يمكن تجاهل السياق الواقعي لهذه الادعاءات وكذلك تقارير أخرى حول ما يحدث في «معاريف» في الفترة الأخيرة.

من هنا فإن البث العام مضغوط إذن من قبل السلطة (ونحن لم نتطرق إلى ضائقة العاملين في التلفزيون التربوي- التعليمي، الذي يلوح ديوان رئيس الحكومة ضدهم بأمر إغلاق أو دمج مع سلطة البث، والمطالب المتكررة بوأد قوة الخطاب السياسي لمحطة إذاعة الجيش الإسرائيلي)، أما في وسائل الإعلام الخاضعة لملكية خاصة، فيتعاظم وزن المصالح التجارية للناشرين وأصحاب الامتياز.

هذا ناهيكم عن خضوع وانصياع الصحافة الحريدية لرأي التوراة، أيا كان مفسرها، واعتياد الصحافة الناطقة بالروسية على التماشي مع خط أيديولوجي، أو تجاري، تمليه جهات خارجية، والخلط السافر، بين غايات ومضامين صحافية وغايات دعائية، السائد في وسائل الإعلام العربية. وفيما يتعلق بصحيفة «يديعوت أحرونوت» طرحت إدعاءات حول اعتبارات تحريرية مرفوضة، دوافعها التماشي مع رغبة الناشر، وقد وردت هذه الادعاءات في شهادات مشفوعة قدمت للمحكمة في العام الماضي من جانب صحافيين عملوا في هذه الصحيفة. كما نشر آري شافيط قبل أيام مقالا لمح فيه إلى أنه مر، في نطاق عمله في صحيفة «هآرتس»، بتجربة مخيفة وذلك على أرضية ميل أيديولوجي أو صلة سياسية بين أحد محرري الصحيفة في السابق وبين رئيس الحكومة.

بقيت صحيفة «يسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم)»، التي لا تمارس (معاذ الله!) إرهابا على العاملين فيها، بل تعتمد على تماثلهم التام مع الخط الذي يرسمه محرروها، المتحمسون من جهتهم لتنفيذ كامل توقعات مموليهم الأميركي، الذي وضع نصب عينيه امتلاك صحيفة ترضي رغبة رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) وعقيلته.

إذن نحن أمام ساحة إعلامية يتحرك القسم الأعظم من لاعبيها وأيديه مكبلة بالقيود. محررون ومذيعون ممن يفترض أن يكون دافع كشف الحقيقة هو الهورمون الذي يملي أداءهم، يعملون اليوم باستخذاء وإحساس من يعمل تحت التحذير.

هذه الظاهرة المرضية تشمل كل الحيز الإعلامي، العام والتجاري على حد سواء، كما أن لها طابعا معديًا بسبب البيئة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتفشى فيها.

(*) كاتب صحافي، عمل معلقاً سياسياً في صحيفة (هآرتس) ويتولى حاليًا تحرير مجلة (العين السابعة) المتخصصة بالقضايا الإعلامية والصادرة عن (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية). ترجمة خاصة.

المنتدى الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يتدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.
هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»

رام الله - الماصيون
عمارة ابن خلدون
ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org